عزمي بشارة

"صفقة ترامب - نتنياهو"

الطريق إلى النص، ومنه إلى الإجابة عن سؤال ما العمل؟



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

«صفقة ترامب - نتنياهو»

الطريق إلى النص، ومنه إلى الإجابة عن سؤال ما العمل؟

======================

عزمي بشارة

====================

الفهرسة في أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

بشارة، عزمي

«صفقة ترامب – نتنياهو»: الطريق إلى النص، ومنه إلى الإجابة عن سؤال ما العمل؟/ عزمي بشارة.

(سلسلة دفاتر سياسات عربية)

يشتمل على ببليوغرافية.

ISBN 978-614-445-334-6

1. القضية الفلسطينية. 2. النزاع العربي الإسرائيلي. 3. فلسطين – تاريخ – الاحتلال الإسرائيلي،

1948-. 4. إسرائيل - العلاقات الخارجية - الولايات المتحدة الأمريكية. 5. الولايات المتحدة الأمريكية - العلاقات الخارجية - إسرائيل. 6. ترامب، دونالد، 1946-. أ. العنوان. ب. السلسلة.

320.5662

العنوان بالإنكليزية

The Trump-Netanyahu Deal: the Path that Led to the «Peace» Plan and What is to be Done

by Azmi Bishara

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة – منطقة 70 وادي البنات – ص. ب: 10277 – الظعاين، قطر

هاتف: 40356888 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174

ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107

لبنان

هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 991839 1 00961

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني:

www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، نيسان/ أبريل 2020

المحتويات

قائمة الجداول

مجموع المستجيبين)

الجدول (4–2)

الأسباب التي أوردها المستجيبون الموافقون على الاعتراف بإسرائيل في استطلاعات المؤشر العربي منذ عام 2014 (بالنسبة المئوية من مجموع المستجيبين)

الجدول (4–3)

اتجاهات الرأي العام نحو الاعتراف بإسرائيل بالتقاطع مع دخل أسرهم (بالنسبة المئوية)

الجدول (4–4)

اتجاهات الرأي العام بشأن الاعتراف بإسرائيل بالتقاطع مع المشكلات التي يعتبرها المواطنون

أولويات بلدانهم (بالنسبة المئوية)

الجدول (4-5)

اتجاهات الرأي العام نحو الاعتراف بإسرائيل بالتقاطع مع موقفهم من النظام الديمقراطي (بالنسبة المئوية)

قائمة الأشكال

قائمة الخرائط

الخريطة (1 – 1)

منطقة المثلث الفلسطيني

الخريطة (1 – 2)

خريطة فلسطين بحسب «رؤية ترامب» مبيّنًا عليها الجيوب الاستيطانية

الخريطة (1 – 3)

خريطة فلسطين وفق رؤية ترامب مقارنةً بتقسيمات مناطق «أ» و«ب» و«ج» في اتفاق القاهرة بعد أوسلو

الخريطة (2 – 1)

توسّع المستوطنات في الضفة الغربية بين عامي 1987 و2015

مقدمة[1]

أعلنت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في 28 كانون الثاني/ يناير 2020، تفاصيل الشق السياسي لخطتها لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وجاء هذا الإعلان بعد نحو ثمانية أشهر على نشر واشنطن الشق الاقتصادي من الخطة بعنوان: «السلام من أجل الازدهار»، في ورشة عمل عُقدت في العاصمة البحرينية، المنامة، في حزيران/ يونيو 2019. وحين اكتملت معالم خطة إدارة ترامب لسلام مفترض بين الشعب الفلسطيني وإسرائيل، بعد ثلاث سنوات من الحديث المتواتر عنها، لم تفاجئ أحدًا في مضمونها، بل

فاقت التوقعات من حيث تماهيها مع خطاب اليمين الإسرائيلي. وقد جُمع الشقان السياسي والاقتصادي للخطة تحت عنوان: «السلام من أجل الازدهار: رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي». وأطلق ترامب تسمية بلاغية من مفرداته المفخّمة التي عُرف بها، والمقترضة من مجال الصفقات التجارية، هي «صفقة القرن». وتُفضّل هذه الدراسة تسميتها «صفقة ترامب – نتنياهو». وتنبع خطورتها من مضمونها نفسه، ومن كونها طرحت باسم رئيس الولايات المتحدة الأميركية، الدولة التي احتكرت «رعاية» ما يُسمّى عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين منذ توقيع اتفاق «إعلان المبادئ

حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية» (13 أيلول/ سبتمبر 1993)، المعروف اختصارًا باتفاق «أوسلو». أمّا احتمال تحقق هذه الخطورة فيقوم على ثلاثة عناصر إضافية: **أولًا**، طرحها في ظروف حصول تغيير في طبيعة القضية الفلسطينية منذ منعطف أوسلو، وعلى نحوٍ أشدّ حدّة منذ نهاية الانتفاضة الثانية التي اندلعت في 28 أيلول/ سبتمبر 2000 (سواء أحددت هذه النهاية بـ 8 شباط/ فبراير 2005 مع قمة شرم الشيخ بين محمود عباس وأريئيل شارون أم في أي تاريخ قبل ذلك أم بعده)؛ **ثانيًا**، هبوطها على واقع عربي يتلخّص في تواري ما سُمِّي يومًا «الأمن القومي العربي» و«الأمن الإقليمي» و«القضايا العربية» التي

أجمعت عليها الدول العربية وتصدّر صراع أنظمتها على وجودها، أو على أجنداتها، جدول الأعمال الإقليمي، بما في ذلك التنافس على الرضا الأميركي؛ **ثالثًا**، صراعات المحاور الإقليمية التي قادت إلى مجاهرة بعض الدول العربية بالتحالف مع إسرائيل في سياق الصراع مع إيران، وأيضًا باعتباره ضمانًا لها داخل الولايات المتحدة، الأمر الذي همَّش القضية الفلسطينية.

صحيح أن هذه الوثيقة ليست اتفاقًا أو معاهدة، وهي ليست مُلزمة لأحد، ولا حتى لأي رئيس أميركي مقبل، بل هي مجرد مبادرة. لكنها خطيرة في حدّ ذاتها؛ لأنها جسَّدت دعمًا أميركيًا فعليًا، أي بفعل سياسي مباشر، لوقائعِ

أوجدها الاحتلال على الأرض. لنأخذ مثلًا قضية القدس. ربما لن يتمكن رئيسٌ أميركي مقبل من التراجع عن قرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس وإعادتها إلى تل أبيب، لأن قرار النقل هو تطبيق لقرار الكونغرس الذي كان البيت الأبيض في الماضي يحول دون تنفيذه.

لقد صدّقت إدارة ترامب بحماسة على نهج فرض الأمر الواقع بالقوة الذي يهيمن على الثقافة السياسية الإسرائيلية، وأسهمت في ترسيخه. قارن بين هذا الموقف وموقف الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الأب (1989–1993) الذي هدّد إسرائيل بعدم منحها الضمانات اللازمة لقروضٍ طلبتها،

وبلغت 10 مليارات دولار أميركي، وذلك للضغط على رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، يتسحاق شامير، الذي خضع صاغرًا وحضر مؤتمر مدريد للسلام في عام 1991 من دون أن يحصل على الضمانات اللازمة، والتي لم تُمنح لإسرائيل إلّا بعد انتخاب يتسحاق رابين رئيسًا للوزراء في عام 1992[2]. واعتُبر هذا الموقف الأميركي عاملًا مهمًا ذا تأثير في نتائج الانتخابات الإسرائيلية، وخسارة الليكود الحكومة أول مرة منذ عام 1977.

لن تكون المبادرة في حد ذاتها مُلزمة لأي رئيس مقبل، لو كانت ثمّة مقاومة لها، وإذا فُعِّلت عوامل ضغط عربية ودولية. أمّا إذا

ظلت الأنظمة العربية منصاعة للإملاءات في خضم تنافسها لكسب ود الولايات المتحدة، وإذا أعيد انتخاب ترامب لدورة رئاسية ثانية، فسوف يتواصل تنفيذ الخطة بما فيها ضم مناطق إضافية إلى إسرائيل (المستوطنات والأغوار). وفي جميع الحالات، على من يريد إفشال هذا النهج المتمثل بهذا التواطؤ الأميركي مع اليمين الإسرائيلي المتطرف بلورة خطة مواجهة تتضمن وضوحًا في الأهداف والوسائل.

قسّمت هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام: أولًا، تحليل نقدي للنص؛ ثانيًا، معالجة سريعة للمسار الذي أوصل القضية الفلسطينية إلى هذه النقطة تحديدًا؛ ثالثًا، ما العمل؟ ووجدت

من الملائم خلال الكتابة إضافة قسم رابع حول الرأي العام العربي، ذلك أن عمليات تزييف كثيرة طاولته من مروجي خارطة الطريق ومؤيدي تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

---

(1) هذا النص هو تطوير لمحاضرة الدكتور عزمي بشارة، التي قدّمت في مقرّ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في 3 شباط/ فبراير 2020، حول خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو «لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي». يُنظر: عزمي بشارة، «صفقة ترامب – نتنياهو... خطة اليمين الأميركي الإسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية في سياق تاريخي»، المركز العربي، يوتيوب، 6/ 2/ 2020 – شوهد في 6/ 2/ 2020، في: http://bit.ly/2HOR7Wj

ولمناسبة إصدارها، أشكر مساعدتي إسراء البطاينة على المساندة القيمة في تتبع المصادر والعمل على الأشكال والخرائط، كما أشكر كلًا من د. محمد المصري، ود. أحمد

حسين، ود. جمال باروت على الملاحظات.

(2) بعد أن شكّل يتسحاق شامير حكومته في صيف 1990 من دون مشاركة حزب العمل فيها، انتقد وزير الخارجية الأميركي آنذاك، جيمس بيكر، تباطؤ إسرائيل بشأن مفاوضات السلام وشروطها التي وضعتها الحكومة اليمينية الإسرائيلية الجديدة للمضي في المحادثات. فقد أصرّت إسرائيل على أنها لن تتفاوض، على نحو مباشر أو غير مباشر، مع منظمة التحرير الفلسطينية أو أي طرف منها حتى لو لم يكن عضوًا رسميًّا فيها (وهو ما وافقت عليه المنظمة، وأن تكتفي بطرح قائمة بأسماء فلسطينيين من الأراضي المحتلة للمشاركة في المفاوضات)، واستبعاد إسرائيل الفلسطينيين من سكان القدس الشرقية من المفاوضات. أضف إلى ذلك اشتراط إسرائيل على المفاوضين الفلسطينيين أن يقبلوا رسميًّا فكرة إسرائيل القائلة بأن المفاوضات ستكون حول الحكم الذاتي للأراضي المحتلة فحسب، وذلك قبل أن تبدأ المحادثات. اعتبر بيكر أن السلام سيكون مستحيلًا إذا التزمت إسرائيل هذا النهج المتشدد، ووجّه رسالة إلى الحكومة الإسرائيلية فحواها «اتصلوا بنا عندما تكونون جادين بشأن

عملية السلام». في إثر ذلك، حذّر الرئيس الأميركي جورج بوش الأب من تعنّت الإسرائيليين وأفاد أنه سينظر في أساليب أخرى للمضي في وضع خطة سلام «لأننا لن نجلس هنا من دون فعل أي شيء». وأرسل رسالة إلى شامير طالبًا إجابة واضحة حول ما إذا كانت إسرائيل ستوافق على فتح حوار مع الفلسطينيين في القاهرة حول خطة السلام التي قدّمها شامير نفسه في أيار/ مايو 1989، والتي تدعو إلى إجراء انتخابات في الأراضي المحتلة لإفراز ممثلين عن الفلسطينيين، للتفاوض مع إسرائيل حول الحكم الذاتي، والوصول إلى تسوية نهائية في نهاية المطاف. على الرغم من إرسال شامير ردًا على تلك الرسالة، اعتُبر جوابه غير واضح بهذا الخصوص؛ ما أدى إلى وصول دبلوماسية بوش - بيكر في الشرق الأوسط إلى مأزق. واحتدم التوتر بين بوش وشامير في أيلول/ سبتمبر 1991، والذي تُرجم بتأجيل منح الولايات المتحدة إسرائيل ضمانات قروض بقيمة 10 مليارات دولار أميركي؛ إذ اتخذ بوش الأب خطوة غير عادية قبل ساعات من تسليم السفير الإسرائيلي الطلب الرسمي للحصول على تلك الضمانات، حيث عَقَد بوش الأب مؤتمرًا صحافيًّا طلب فيه من الكونغرس الأميركي

عدم اتخاذ أي خطوة بهذا الخصوص لمدة 120 يومًا. وكان قد طالب إسرائيل بتجميد الاستيطان في الأراضي المحتلة سابقًا، وصرّح أنه سيُنظر في أمر طلب ضمانات القروض فقط بعد مؤتمر مدريد للسلام، الذي عُقِد في تشرين الأول/ أكتوبر 1991. وهدد أيضًا باستخدام حق النقض في حال رفض الكونغرس طلبه هذا، لكنه حصل على التأجيل بالفعل. كما رفض بوش الأب أن يُعطي وعدًا بأنه سيوافق على منح ضمانات القروض بعد انتهاء

المدة (120 يومًا)، وأن الأمر مرتبط بالمضي في مؤتمر مدريد للسلام ووقف المستوطنات. في المقابل، تجاهل شامير هذه التهديدات، على الرغم من أنه صرّح بعبارات «تصالحية» تجاه الولايات المتحدة وتأكيده أنه يؤيد مؤتمر السلام الذي سعت الولايات المتحدة إلى عقده. وكان فحوى ملاحظاته أن إسرائيل مستعدة لمعركة مريرة، إذا ما وصلت الأمور إلى ذلك الحد. واستمرت مسألة طلب إسرائيل للحصول على ضمانات قروض بعد مؤتمر مدريد، وأصرّ بوش الأب على ربطها بوقف بناء المستوطنات التي اعتبرتها إدارته «معيقة للسلام». واستمر رفض بوش الأب منح شامير الضمانات مدة عام، إلى أن صدرت الموافقة عليها بعد انتخاب رابين في صيف 1992. يُنظر:

Thomas L. Friedman, «Baker Rebukes Israel on Peace Terms,» *The New York Times*, 14/6/1990, accessed on 11/3/2020, at: https://nyti.ms/3aMg7tW; Thomas L.

Friedman, «Bush Tries to Push Shamir to Peace Talks,» *The New York Times*, 30/6/1990, accessed on 11/3/2020, at: https://nyti.ms/2Q6QdsP; Thomas L. Friedman, «Israel, Ignoring Bush, Presses for Loan Guarantees,» *The New York Times*, 7/9/1991, accessed on 11/3/2020, at: https://nyti.ms/3aIawon; Clyde Haberman, «Shamir Unmoved by Bush's Threat,» *The New York Times*, 14/9/1991, accessed on 11/3/2020, at: https://nyti.ms/3cMGhOU; Thomas L. Friedman, «U.S. Offering Compromise Terms To Israelis on Loan Guarantees,» *The New York Times*, 5/2/1992, accessed on

11/3/2020, at: https://nyti.ms/2wPxzyJ; Andrew Rosenthal, «Loan Deal Struck by Bush and Rabin,» *The New York Times*, 11/8/1992, accessed on 11/3/2020, at: https://nyti.ms/2Q51Tw5

- 1 -

نص إسرائيلي يميني بخطاب صهيوني - ديني

1 – القطع مع المبادرات الأميركية السابقة والبدء من جديد

قبل البدء بتحليل الوثيقة التي سُمّيت رسميًّا «رؤية الرئيس دونالد ج. ترامب للسلام والازدهار ومستقبل أكثر إشراقًا لإسرائيل والشعب الفلسطيني»، قد يكون مفيدًا تقديم عرض مختصر للمبادرات الأميركية التي طُرحت منذ عام 1967؛ وذلك لتبيين أن «رؤية ترامب» تُشكِّل تغيّرًا أساسيًّا في الموقف الأميركي، من الانحياز إلى إسرائيل والتحالف معها إلى التماهي المعلن وغير المنضبط مع مواقف اليمين الإسرائيلي، والعمل على إملائها على الفلسطينيين والعرب بالضغط الفعلي،

والتخلي بذلك تمامًا عن الدور السياسي «الوسيط» لرعاية المفاوضات، أو الوصاية على ما سمي «عملية السلام»، وهو الدور الذي قامت به بوصفها دولة عظمى، لا مجرد حليف لإسرائيل يتبنى أجنداتها ويتعصب لها. ويركز العرض على مواقف الدول العربية وإسرائيل تجاه هذه الخطط، لإظهار أن ما يروّج عن الرفض العربي ما هو إلا وهم؛ فالرافض المثابر كان إسرائيل.

منذ عام 1967، الذي سجّل تغيّرًا نوعيًا لمصلحة إنشاء تحالف استراتيجي مع إسرائيل، بُنيت المبادرات الأميركية إحداها على الأخرى، وكان ثمّة تسلسل ما يمكن تشخيصه. وقد اخترت عام 1967 الذي

احتلت فيه إسرائيل في ستة أيام (منذ أن بدأ القتال حتى وقف إطلاق النار) أراضيَ تبلغ ثلاثة أضعاف مساحتها، بما في ذلك ما تبقّى من أرض فلسطين التاريخية؛ أي الضفة الغربية وقطاع غزة اللتين كانتا تخضعان تحت الحكم الأردني - المصري بعد اتفاقيات الهدنة عام 1949. وسبق أن عبّرتُ يومًا عن فكرة مفادها أنّ حزيران/ يونيو 1967، وليس أيار/ مايو 1948، هو تاريخ نشوء إسرائيل الحقيقي (أو تثبيته على الأقل)؛ فحتى انتصارها في تلك الحرب، كانت إسرائيل، التي أُرِّخت النكبةُ الفلسطينية بيوم إعلان استقلالها، مشروعًا غير مستقرّ في نظر الدول الغربية الحليفة لها بما فيها الولايات المتحدة. يصح ذلك أيضًا من منظور

ما سُمّي «يهود الشتات»، الذين أقنعتهم نتائج حرب حزيران/ يونيو بأنّ إسرائيل أكثر من مغامرة، وبأنها مشروع مضمون؛ فتكثّفت الهجرة إليها بعد ذلك، وتدفقت الاستثمارات أضعافًا مضاعفة بالنسبة إلى ما قبل ذلك، وانتقلت إسرائيل من اقتصاد القطاع العام الاستيطاني التعبوي إلى اللبرلة الاقتصادية التي استوعبت تلك الاستثمارات. كما أن الولايات المتحدة أبرمت التحالف الاستراتيجي معها، واقتنعت بفائدته العملية والرّهان عليه بعد هذه الحرب[3]. ومع الأخذ في الاعتبار أن الولايات المتحدة كانت دائمًا منحازة إلى إسرائيل، إلّا أنها حاولت في مراحل مختلفة، خصوصًا بعد انهيار جدار برلين وتفكك

المعسكر الاشتراكي (1989) ونشوء نظام القطب الواحد، أن تؤدي دور الوسيط الأوحد في المسألة الفلسطينية في ظروف قبول عربي وفلسطيني بهذا الدور. أما المبادرة التي نحن بصددها، فتبدأ من الصفر، وتقطع مع كل المبادرات الأميركية السابقة، على الرغم من انحياز تلك المبادرات إلى إسرائيل.

لم تتعامل المبادرات الأميركية الأولى التي جاءت بعد احتلال عام 1967 مع قضية فلسطينية، بل تجاهلت وجودها. كما لم تتعامل، بالطبع، مع منظمة التحرير الفلسطينية التي عُدَّت تنظيمًا إرهابيًا. فقد كان أولها مبادرة وليام روجرز (1969–1973) في حزيران/ يونيو 1970، الذي شغل منصب وزير

الخارجية الأميركية في عهد الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون (1969–1974) قبل هنري كيسنجر (1973–1977). وقاربت مبادرة روجرز الصراع مُختزلًا في حرب حزيران/ يونيو 1967 وما ترتب عليها؛ أي مسألة أراضٍ محتلة في عام 1967 مع إشارة إلى «تسوية» قضية اللاجئين من عام 1948. وتضمّنت المبادرة، التي استندت إلى قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967[4]، الاعتراف العربي بإسرائيل وإعادة الأراضي المحتلة في حرب 1967 إلى الأردن ومصر وسورية[5]. ورفضت إسرائيل المبادرة بادعاء عدم مخاطبتها

احتياجات إسرائيل الأمنية على نحو كافٍ، وافتقارها إلى مبادئ توجيهية لمفاوضات مباشرة بشأن معاهدة سلام رسميّة، ولأن الانسحاب المقصود قد يشمل القدس الشرقية المحتلة[6].

من المهم الإشارة إلى هذه النقطة، لأن بعض السياسيين العرب المندفعين يكررون فرية إسرائيلية نمطية مفادها أن الفلسطينيين والعرب كانوا دائمًا يرفضون مبادرات السلام، أما إسرائيل فكانت تقبلها، وهي متلازمة تلاحق العرب منذ وافقت الحركة الصهيونية على قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ أي القرار رقم 181 (1947)

الذي منحها أرضًا ودولة، ورفضه العرب[7] عمومًا (وليس الفلسطينيون وحدهم) لأن الدولة أعلنت على أرضٍ عربية هي أرض فلسطين. وكان من الطبيعي أن يرفض صاحب الأرض اقتسام أرضه سياسيًّا مع المهاجر، ليس للسكن فيها فحسب بل لإقامة دولة تقصي صاحب الأرض (أقول حتى المهاجر، لأن هذا يصح حتى للمهاجر، فضلًا عن حالة المستعمِر الذي كان يعلن عن نيته إقامة دولة تقصي الأكثرية المؤلفة من السكان الأصليين في فلسطين)؛ وكان من الطبيعي أن تقبل الحركة الصهيونية بالقرار نفسه لأنه يحقق هدفها الأول ولو مرحليًا، وهو إقامة دولة يهودية في فلسطين، والحصول على شرعية

دولية لإقامة دولة لمستوطنين يشكلون أقلية بين سكان فلسطين. وثبت أنها قبلت التقسيم مرحليًا لاكتساب الشرعية الدولية ثم التوسع لاحتلال ما تبقّى من أرض فلسطين، وطرد السكان بحجة الحرب التي أعلنها العرب عليها بعد أن أُعلنت الدولة اليهودية من طرف واحد من دون انتظار تبلور أي آلية دولية لتطبيق القرار.

دحضًا لهذه الكذبة المكرورة والمجترة، بيّنّا هنا أن أول مبادرة أميركية بعد الحرب استندت إلى القرارين 242 و338، قبلتها مصر والأردن، ورفضتها إسرائيل. أما بالنسبة إلى موقف الفلسطينيين منها، فالمبادرة لم تكن موجهة إليهم أصلًا، ولم تعترف بهم. كان

الرافض الأساسي للمبادرات الأميركية منذ البداية هو إسرائيل. لقد كان العرب يقبلون بالمبادرات، على الرغم مما يُسمّى بـ «لاءات الخرطوم الثلاث»[(8)]، بعد هزيمة عام 1967؛ هذه اللاءات التي لم تُقدِّم موقفًا جديدًا، خلافًا لما يشاع، ولم تُطرَح بوصفها برنامجًا سياسيًا، بل أكّدت مواقف الدول العربية القائمة، على الرغم من نتائج الحرب؛ بمعنى التحدي والصمود، وركّزت على «إزالة آثار العدوان». وجاء في بيان المؤتمر أن الحاضرين اتفقوا «على توحيد جهودهم في العمل السياسي على الصعيد الدولي والدبلوماسي لإزالة آثار العدوان، وتأمين انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها بعد 5

حزيران/ يونيو 1967. وذلك في نطاق المبادئ الأساسية التي تلتزمها الدول العربية، وهي: عدم الصلح مع 'إسرائيل' أو الاعتراف بها، وعدم التفاوض معها، والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه»[9]. كان هذا بيان تحدٍ بعدم قبول الهزيمة، أو الرضوخ لها، لكن الدول العربية تعاملت سياسيًّا بواقعية مع المبادرات الأميركية.

ننتقل إلى مبادرة مستشار الأمن القومي الأميركي في إدارة الرئيس الأميركي جيمي كارتر، زبيغنيو بريجنسكي (1977–1981)، في عام 1977، وهي بالأساس خطة للحُكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة. رفضت

إسرائيل هذا المشروع لعدم تعهد كارتر بمنح الإسرائيليين ضمانات في حال تقديمهم «التنازلات»[10]. مرة أخرى، أحاول أن أرد على تُرهات كثيرة، صدرت مؤخرًا في تبرير دعم ما يُسمّى صفقة القرن ونشرها بعض العرب المندفعين إلى التطبيع مع إسرائيل، تزعم أن العرب عمومًا، والفلسطينيين خصوصًا، كانوا دومًا هم الذين يرفضون اقتراحات التسوية. لكن يتضح دومًا أن العرب هم الذين يقبلون. لم يكن الرفض يومًا «مشكلة العرب»، إذا صح التعميم، بل العكس، أي رغبتهم في الإرضاء. وإضافة إلى ذلك، فمن حين إلى آخر، يجد مؤيد للتطبيع مع إسرائيل نفسه مضطرًا إلى جسر التنافر الإدراكي الذي يعيشه بين سلوكه

وما نشأ عليه، فيقوم بشتم الفلسطينيين والافتراء عليهم بلا دليل (باعوا أرضهم!)، أو لوم العرب على رفضهم الدائم الذي يصححه هو باندفاعه لتطبيع العلاقة مع دولة الاحتلال.

كان بريجنسكي أول مسؤول أميركي يطرح خطة للحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، في مبادرة رسمية، على أن يكون الحكم الذاتي مرتبطًا بالأردن. وحتى ذلك الحين، كان هذا طرحًا إسرائيليًا متمخضًا عن خلافات داخل حزب العمل الحاكم آنذاك بشأن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، خصوصًا بين تيارين: تيار يغآل ألون، قائد كتائب «البلماح» السابق في حرب 1948 ووزير

التعليم ونائب رئيس الوزراء، الذي شغل أيضًا منصب وزير الخارجية الإسرائيلي (1974–1977)، والذي كان يدعو إلى «تسوية إقليمية» (Territorial Compromise) مع الأردن، بحيث تُعاد المناطق الكثيفة بالسكان إلى سيادة المملكة في إطار اتفاق سلام (مع ضم القدس والأغوار إلى إسرائيل)؛ وتيار موشيه ديان، الذي شغل منصب وزير الدفاع (1967–1973) ومن ثم منصب وزير الخارجية (1977–1979) بعد يغآل ألون (1974–1977)، والذي كان يطرح فكرة «التسوية الوظيفية» (Functional Compromise) مع السكان الفلسطينيين المحليين (من دون أن

يستخدم هذا التعبير)؛ بمعنى ألّا تنسحب إسرائيل من المناطق المحتلة، بل تقتسم السلطات مع السكان المحليين، أي منح السكان عمليًا نوعًا من الإدارة الذاتية. وأرجّح، من دون توافر معلومات مؤكدة، أن فكرة بريجنسكي ذات علاقة بفكرة ديان التي وردت لاحقًا في اتفاقيات كامب ديفيد مع مصر. آنذاك أدى إصرار الرئيس المصري محمد أنور السادات (1970-1981)، إلى تضمين الاتفاقيات بندًا ما متعلقًا بفلسطين، لحفظ ماء الوجه، ولكي لا يبدو في صلحه المنفرد هذا متخليًا كليًا عن قضية فلسطين التي يفترض أنها أساس الصراع مع إسرائيل. فبعد موافقة رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، مناحيم بيغن

(1977–1983)، طرحت فكرة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة بصيغة «الأوتونوميا»، وليس الدولة. لكن الجميع كان يُدرك أن الحكم الذاتي للفلسطينيين كان مقحمًا في الاتفاقيات، بوصفه «تتميم معاملة» شكليًا، وخاليًا من أي اعتراف إسرائيلي بالقيادة الفلسطينية المعترف بها. ويُذكر أن اتفاقيات كامب ديفيد جاءت بعد زيارة السادات إسرائيل في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1977، وذلك بعد لقاء ديان بنائب رئيس وزراء مصر، حسن التهامي، في المغرب[(11)].

نقفز عن اتفاقيات كامب ديفيد التي وقّعها الرئيس المصري السادات في عام 1978،

لنعود إليها لاحقًا، ضمن مراجعة التدهور السياسي الذي أوصل إلى صفقة ترامب – نتنياهو. ونأتي إلى مشروع الرئيس الأميركي رونالد ريغان (1981–1989) من عام 1982، والذي سُمّي «مبادرة سلام أميركية لشعوب الشرق الأوسط»، ورسم إطارًا تنفيذيًا للحل من خلال إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يديرون فيه شؤونهم الداخلية، شرط ألّا يشكّل تهديدًا لإسرائيل، ومن دون أي حديث عن دولة. اشترطت المبادرة أن ترتبط الإدارة الذاتية بالأردن، وأن يجمّد النشاط الاستيطاني مدة خمس سنوات. وقد أكد ريغان أن الولايات المتحدة لن تؤيد إقامة دولة فلسطينية

في الضفة الغربية وقطاع غزة.

رفض بيغن اقتراح ريغان للحكم الذاتي، ووصفه بأنه «وُلد ميتًا»، واعتبر أن ريغان تجاوز مرحلة الصداقة مع إسرائيل عندما اقترح حكمًا ذاتيًا للفلسطينيين[(12)]. جاء هذا الرفض في ذروة «الحربجية» الإسرائيلية بقيادة شارون، الذي هدد بأنه سيحل الموضوع بالدبابات، والصلف القومي اليميني الذي مثله بيغن، بعد مرور أشهر معدودة على احتلال لبنان (حزيران/ يونيو 1982) ومحاصرة منظمة التحرير في بيروت، وحين كان الوهم قائمًا أن إسرائيل انتصرت. ورفضت منظمة التحرير المبادرة التي لم توجه

إليها أصلًا؛ إذ لم تكن الولايات المتحدة آنذاك قد اعترفت بها.

نأتي إلى التغير الكبير في الوضعين العربي والإقليمي بعد حرب الخليج الثانية (7 آب/ أغسطس 1990 – 28 شباط/ فبراير 1991) أو حرب الكويت. وحين أقارب تاريخ المنطقة (والمشرق العربي خصوصًا) المعاصر أجدني مشدودًا إلى أربعة أعوام جرت فيها تحولات كبرى، ما بعدها ليس كما قبلها، وهي: حرب 1948؛ وحرب 1967؛ والتحولات الكبرى التي جرت في عام 1979 ومن ضمنها الثورة الإيرانية واحتدام الصراع بين نظامَي البعث في سورية والعراق، والسلام المصري المنفرد مع إسرائيل (1978–1979)؛ وأخيرًا احتلال

العراق الكويت في عام 1990[13]. هذه الحوادث غيّرت تاريخ المنطقة، وأثّرت في التاريخ العالمي. كان احتلال الكويت خطأً قاتلًا ارتكبه النظام العراقي ليس بحق الكويت فحسب، بل أيضًا بحق العراق، وأجهز فيه على ما تبقّى من النظام العربي الذي كان سائدًا. ونشهد حاليًّا مسوخ نتائجه في أخطر مرحلة، وهي تغيّر النظام الدولي لمصلحة بروز أقطاب إقليمية تعمل على توزيع مناطق نفوذها، منها في المنطقة العربية تركيا وإيران إضافة إلى إسرائيل، من دون قوة إقليمية عربية واحدة.

بعد حرب الكويت، وفي معرض الرد على

الاتهامات بمعايير مزدوجة لدى التحشيد للحرب لتحرير الكويت من الاحتلال، ومع تسلّم راية الدولة العظمى الوحيدة بعد تحييد الاتحاد السوفياتي، قبل انهياره بعدة أشهر، وتلبيةً لوعودٍ لدول عربية انضمت إلى التحالف ضد العراق بالاهتمام بالقضية الفلسطينية بعد إنهاء احتلال العراق للكويت، أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش الأب في 6 آذار/ مارس 1991 في خطابٍ ألقاه أمام الكونغرس الأميركي رؤيته للسلام. وصرّح أنه «لا بد من أن يقوم السلام على قرارَي مجلس الأمن 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام»[14]، لكن لم يُقدّم مقترحات للحل. وأوفد بيكر، وزير خارجيته (1989–

1993) إلى المنطقة، فقام بجولاتٍ مكوكية قادت إلى مفاوضات «مدريد» بين إسرائيل وسورية والأردن والفلسطينيين (عيّنت منظمة التحرير الوفد الفلسطيني المؤلف من شخصيات من الضفة والقطاع من دون مشاركتها المباشرة). وكان قائد فريق بيكر في هذه الجولات المكوكية موظفًا صهيونيًا يمينيًا في آرائه هو دينيس روس، الذي أصبح لاحقًا عاملًا معرقلًا رئيسًا في مفاوضات السلام عمومًا في إدارات أميركية عدة. فقد كان روس عابرًا للإدارات، وشكّل دوره أوضح تصوير لتأثير اللوبي الصهيوني في قرارات الإدارات المتتالية في ملف فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي؛ فخلافًا لما هو رائج، لا يقتصر

عمل اللوبي الصهيوني على الكونغرس.

قاد تصميم بيكر إلى مفاوضات مدريد، من دون منظمة التحرير، مع معرفة أن الوفد الفلسطيني الحاضر فيها عيّنته المنظمة. وانتهت هذه المفاوضات التي انتقلت إلى واشنطن إلى طريق مسدود. ونتيجة ذلك، سقط شامير في الانتخابات، ووصل حزب العمل مجددًا إلى الحكم بقيادة رابين (1992-1995). وأوجد وزير خارجيته، شمعون بيريز، في أوسلو مسارًا موازيًا لمفاوضات مسار «مدريد» الدائرة في واشنطن، ومن دون الولايات المتحدة (رسميًّا على الأقل؛ فلدي شكوك إذا كان ممكنًا أن تقوم النرويج بأمر كهذا من دون علم الولايات المتحدة). وفي أي حال، فُتح مسار

تفاوضي بين إسرائيل ومنظمة التحرير في العاصمة النرويجية من دون وساطة أميركية، وانتهى مسار «مدريد». وبدأت مفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير التي وجدت نفسها في مأزق مزدوج بعد الخروج من لبنان في عام 1982، والخروج الفلسطيني من الكويت في عام 1991، وتوتر العلاقات مع دول الخليج بسبب موقف ياسر عرفات المتضامن مع العراق خلال أزمة الكويت؛ هذا كله في ظل انهيار النظام العربي الذي كان قائمًا. وأكتفي هنا بالقول إن مأزق منظمة التحرير في مقرها الجديد في تونس، من دون الدعم المالي من دول الخليج وفلسطينيي الخليج، ومن دون الاتحاد السوفياتي، دفعها إلى السعي لإنقاذ دورها،

ولا سيّما مع انتهاء الانتفاضة الأولى عمليًا. لقد كانت المنظمة في تلك المرحلة الصعبة مستعدة ليس للتوصل إلى سلام مع إسرائيل وقبول حل الدولتين فحسب (فقد كانت مستعدة لذلك منذ نهاية السبعينيات، ما بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973)، بل إلى الاعتراف بإسرائيل وتغيير الميثاق الوطني الفلسطيني، وحتى للتنسيق الأمني معها، هذا كله مقابل الاعتراف بالمنظمة ذاتها، من دون أي وعد بدولة مستقلة. وسأعود لاحقًا إلى موضوع إعلان المبادئ في أوسلو والاتفاقيات التي تلته.

ننتقل الآن إلى المبادرة الأميركية الرابعة، وهي مبادرة الرئيس الأميركي جورج بوش

الابن (2001–2009) التي طرح فيها رؤيته للسلام، وسُمّيت «خارطة الطريق»، وذُكِرَ فيها إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وانطلاقًا من هذه الرؤية التي سأعرض بعضًا من عناصرها، تشكلت «الرباعية الدولية» التي تضم الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة[(15)].

دعونا نتوقف هنا قليلًا؛ في تشرين الأول/ أكتوبر 2002، في خضم الانتفاضة الثانية، عَرَضت الإدارة الأميركية، بصفة غير رسمية، خطة خارطة الطريق على القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية. قبلت القيادة الفلسطينية خارطة الطريق من دون تحفّظ، أما الحكومة

الإسرائيلية فقبلتها من حيث المبدأ، بيد أنها طالبت بإدخال مئة تعديل عليها؛ أي إنها رفضتها عمليًا. كانت تلك فترة حكم شارون (2001–2006). ولكي يُجهز شارون على الخطة، ولا يترك ضبط إيقاع الخطوات السياسية للإدارة الأميركية، قرر في عام 2005 الانسحاب من قطاع غزة من طرف واحد من دون اتفاق مع السلطة الفلسطينية، التي عُرفت بـ «خطة فك الارتباط الأحادية الإسرائيلية». لقد انسحب من غزة، مبينًا أن إسرائيل هي التي تضبط الإيقاع وتفعل ما تراه ملائمًا لها؛ فغزة عبارة عن قطاع ضيق مكتظ بالسكان، قليل الموارد، لا مستقبل للاستيطان فيه، فضلًا عن أنه مركز لمقاومة

فاعلة ضد الاحتلال. وبالنتيجة، فمن مصلحة إسرائيل التخلص منه، وإسرائيل تفعل ما في مصلحتها من دون اتفاقيات. وبدأ شارون منذ تولّيه رئاسة الحكومة بالتأسيس لواقع جديد على الأرض بتنفيذ استراتيجية من بندين: **الأول**، شنّ حرب شاملة على السلطة الفلسطينية بما فيها احتلال رام الله في عام 2002، وتبع ذلك قتل ياسر عرفات (2004)؛ **الثاني**، الانسحاب من طرفٍ واحد من قطاع غزة في عام 2005، للتخلص من هاجس كتلة ديموغرافية فلسطينية كبيرة مقاومة للاحتلال، وفرض الحصار عليها من جميع الجهات. عرفات الذي وافق على خارطة الطريق بلا تعديلات اغتيل، أما الذي رفض

خارطة طريق جورج بوش الابن، فتلقى منه في عام 2005 رسالة ضمانات لأمن إسرائيل وتأييد لخطوة الانسحاب من طرف واحد. وتتضمن رسالة الضمانات هذه جملة مفتاحية مفادُها أنه ليس من الواقعي أن تفضي عملية السلام إلى انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي المحتلة إلى خطوط الهدنة لعام 1949؛ الأمر الذي يعني التزامًا أميركيًا بالموافقة على تعديل الحدود[(16)].

أما بالنسبة إلى مسار السلام والمبادرات الأميركية في عهد الرئيس باراك أوباما (2009–2017)، فقد طرح الأخير في محاضرته الأولى التي ألقاها في جامعة القاهرة،

بعد أشهر من استلامه الحكم في عام 2009، أنه سيبدأ مرحلة جديدة، وأنه سيخصص الوقت للتوصل إلى سلام فلسطيني – إسرائيلي «متحليًا بالقدر اللازم من الصبر الذي تقتضيه هذه المهمة»[17]، لكن سرعان ما نفد صبره. والأهم من مسألة طول النفس، تجنّبه أيّ مواجهة مباشرة مع اللوبي الإسرائيلي في الموضوع الفلسطيني، وتوجّه اهتماماته إلى إبرام الاتفاق النووي مع إيران وتوفير المواجهة (المحدودة) لهذا الموضوع. واستلم ملف السلام في الدورة الثانية لأوباما وزير خارجيته، جون كيري (2013–2017).

قبل أن ينتقل كيري إلى وزارة الخارجية بعدة

سنوات، وتحديدًا عندما كان رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس، ألقى محاضرة في مركز سابان في بروكنغز في واشنطن[18] بعد زيارة له إلى المنطقة العربية، لام فيها إدارة جورج بوش الابن السابقة على عدم اكتراثها لمبادرة السلام العربية 2002 «الغائب الحاضر». وبادر بعد أن أصبح وزيرًا للخارجية إلى عقد لقاء بين محمود عباس وبنيامين نتنياهو في البيت الأبيض برئاسة أوباما، وانهارت هذه المحادثات بسبب رفض نتنياهو تجميد الاستيطان الذي كانت الولايات المتحدة إلى ذلك الحين تعتبره غير قانوني وعقبة أمام السلام. وانتهى الأمر. وبدأ عمليًا عزوف أوباما عمّا يسمّى عملية السلام، وترك هذا

الملف لكيري واثقًا أن جهوده لن تُسفِر عن شيء، وأن لا أمل مطلقًا من نتنياهو. ودعا أوباما إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967 تضم الضفة وغزة والقدس الشرقية، لكن نتنياهو رفض وأعاد التذكير برسالة الضمانات التي أرسلها بوش الابن إلى شارون، والتي استبعدت العودة إلى حدود 1967، مشيرًا إلى تراجع أوباما عن التزام الولايات المتحدة على مرّ العقود بالتوافق بينها وبين إسرائيل على هذه الجزئية تحديدًا[19].

في 23 أيلول/ سبتمبر 2011، كشفت اللجنة الرباعية عن خطة ترمي إلى استئناف محادثات السلام[20]. وفي تلك الفترة، قدّمت

السلطة الفلسطينية طلب الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو»، وردّت إسرائيل على هذا الطلب بإقامة 2000 وحدة استيطانية؛ لأن إسرائيل كانت ترفض أي محاولة للسلطة الفلسطينية للانضمام إلى أي منظمة دولية كانت، بما في ذلك اليونسكو. وقام كيري في عام 2013 بعدّة زيارات، لكنه لم يقدّم مبادرات، بل قدّم برنامجًا متقدّمًا نسبيًا عشية نهاية مرحلة أوباما ومرحلته في الخارجية، أي في لحظة انعدام التأثير. وطرح كيري في برنامجه ست نقاط ترتكز على حل الدولتين، وعلى قرارات الأمم المتحدة بشأن الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، بما يضمن حدودًا آمنة للطرفين،

كالآتي[21]:

- «حدود آمنة ومعترف بها من قبل الأسرة الدولية، بين إسرائيل وفلسطين، قابلة للاستمرار وذلك عبر التفاوض على أساس حدود 1967 مع عمليات تبادل متساوٍ لأراضٍ يقبل بها الطرفان». على أساس أن هذا هو المبدأ الوارد في قرار الأمم المتحدة رقم 242 الذي تم تبنّيه في 1967 وهو، بحسب كلام كيري، «مقبول منذ فترة طويلة من الجانبين ويبقى أساس اتفاق اليوم». وأكّد أن «الأسرة الدولية لن تعترف بأي تغيير تقوم به إسرائيل لحدود 1967 ما لم يقبله الطرفان».

- دولتان لشعبين، و«تحقيق فكرة القرار رقم

181 للجمعية العامة للأمم المتحدة (الصادر في 1947) بشأن دولتين وشعبين أحدهما يهودي والآخر عربي، مع اعتراف متبادل ومساواة في الحقوق لمواطني كل منهما».

- «إيجاد حل عادل ومقبول وواقعي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، بمساعدة دولية، يشمل تعويضًا وخيارات ومساعدة للعثور على مساكن دائمة واعترافًا بالمعاناة وإجراءات أخرى ضرورية ليكون حلًا كاملًا منسجمًا مع دولتين للشعبين». وأكد أن هذا الحل يجب «ألّا يؤثر في الطابع الأساسي لإسرائيل».

- «إيجاد حل مقبول من الطرفين للقدس كعاصمة معترف بها للدولتين، وحماية وتأمين

حرية الوصول إلى المواقع الدينية [...] القدس هي القضية الأكثر حساسية للطرفين، وأي حل يجب ألّا يقتصر على تلبية احتياجات الطرفين فقط بل الديانات التوحيدية الثلاث كذلك».

- «تلبية احتياجات إسرائيل في مجال الأمن بشكل مُرضٍ وإنهاء كل احتلال بشكل كامل، والعمل في الوقت نفسه على أن تكون إسرائيل قادرة على الدفاع عن نفسها بفاعلية، وأن تتمكن فلسطين من ضمان أمن شعبها في دولة تتمتع بالسيادة وغير معسكرة».

- «إنهاء النزاع وكل المطالب العالقة لتتاح إقامة علاقات طبيعية وتعزيز الأمن الإقليمي

للجميع كما هو وارد في مبادرة السلام التي تقدمت بها الدول العربية».

لكني سأتوقف عند النقطة الرابعة فحسب؛ أي إيجاد حل مقبول به من الطرفين للقدس كعاصمة معترف بها للدولتين. كان موقف كيري واضحًا حيال القدس، وهو أن تكون القدس عاصمة للدولتين. وفي كل سطر في المبادرة نجد جملة «تلبية احتياجات إسرائيل الأمنية». ومنطلق الخطة هو الحفاظ على يهودية إسرائيل من الخطر الديموغرافي الفلسطيني.

مرة أخرى، خلافًا لما يروّج من تصلب فلسطيني أو عربي تجاه مبادرات وخطط سلام أميركية، قبل سنوات من إعلان كيري رؤيته،

وإرضاءً له (الذي ربما لم يحظَ بدعمٍ جدي من رئيسه)، اجتمعت جامعة الدول العربية في 30 نيسان/ أبريل 2013 تجاوبًا أيضًا مع مساعي الإدارة الأميركية من خلال كيري لاستئناف مفاوضات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية المتوقفة منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2010 بسبب الخلاف على الاستيطان. في إثر ذلك، عدّلت الجامعة مبادرة السلام العربية لعام 2002 لتتضمن قبول مبدأ تبادل أراضٍ بين إسرائيل والفلسطينيين، والتي لم تُبدِ إسرائيل أيّ تجاوب معها. وقد عدّلت جامعة الدول العربية مبادرتها نزولًا عند طلب كيري الذي لم يلقَ سوى الرفض والاحتقار في إسرائيل، وتجاوبًا مع فكرة تبادل الأراضي بحيث يمكن

ضم الكُتل الاستيطانية إلى إسرائيل (أريئيل، ومعاليه أدوميم، وجوش عتصيون).

2 – تنفيذ أميركي للصفقة قبل إعلانها

انحازت الولايات المتحدة، طوال الصراع منذ النكبة، إلى الدولة التي تحتل أرض الشعب الفلسطيني الذي جرى السطو على وطنه، وتشريده في كل أرجاء الأرض، ولا يزال يرزح جزء منه تحت الاحتلال. لكن في صفقة ترامب – نتنياهو، انتقلت الولايات المتحدة إلى التماهي الكامل مع مواقف اليمين الإسرائيلي وخطابه، وحتى طريقة تفكيره.

سلّم ترامب أمر فلسطين إلى فريق من أربعة أشخاص، هم: جاريد كوشنر[22]، الذي تشير

مؤهلاته إلى أنه ابن مستثمر عقاري متبرع للمستوطنات وداعم لنتنياهو، وصهر الرئيس الأميركي. وحتى نكون منصفين، فإن تكوينه المعرفي حول المنطقة والقضية الفلسطينية يستند، بحسب تصريحه، إلى كتبٍ اطّلع عليها، فهو كما قال قارئ 25 كتابًا عن الشرق الأوسط[23]، ولنا أن نتخيل أيّ كتب هي هذه، إذا صح قوله أصلًا. وهو لا يخفي تماهيه المطلق مع إسرائيل، ومع نتنياهو تحديدًا. ولأنه مستشار الرئيس الأميركي وصهره فهو يُستَقبل في الدول العربية منذ عامين استقبال الزعماء. أما الشخصية الثانية في هذه المجموعة فهو ديفيد فريدمان[24]، وهو صهيوني يميني،

توطّدت علاقته بترامب حين كان محاميه المتخصص في قضايا الإفلاس (روِّجت صورة عن ترامب في برامج «تلفزيون الواقع» بوصفه رجل أعمال ناجحًا، لكنه في الحقيقة رجل أعمال فاشل أعلن إفلاسه أكثر من مرة. وربما هنا يكمن سر علاقته المتينة بفريدمان وضعفه تجاه مقترحاته). لدينا تقدير أن لفريدمان، الذي أصبح سفيرًا للولايات المتحدة في إسرائيل، إسهامًا رئيسًا في صياغة الصفقة بالاشتراك مع نتنياهو. وإضافة إلى كوشنر وفريدمان، نذكر جيسون غرينبلات[25]، وخلفه آفي بيركوفيتش[26].

شرعت إدارة ترامب في تنفيذ الصفقة قبل

إعلانها. كان البدء بالتنفيذ، قبل الإعلان، خطة ذكيّة بلورتها المجموعة المذكورة، وسمحت لها بفحص ردات الفعل العربية والدولية بعد كل خطوة. ومن الواضح أن أنظمة عربية شرحت لهم الوضع العربي الراهن، وشجعتهم على ألّا يلتفتوا إليه (مثل دولة الإمارات العربية المتحدة التي وُجد أكثر من مؤشر على أنها استشيرت في الأمر، وعبّرت عن حماستها للخطة وحضر سفيرها في واشنطن حفل الإعلان عنها). كان المكون **الأول** في الصفقة الذي نفذته الولايات المتحدة وقف تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» (UNRWA)، ما عنى عمليًا وقف الاعتراف

بوجود قضية لاجئين فلسطينيين، وذلك في 31 آب/ أغسطس 2018. وكان التمويل الأميركي للوكالة يمثل ثلث ميزانيتها السنوية البالغة أكثر من مليار دولار أميركي[27]. ماذا يعني وقف تمويل الأونروا بلغة السياسة؟ الأونروا ليست منظمة غير حكومية (NGO)، وليست جمعية أهلية. إنها منظمة أقامتها الأمم المتحدة بعد القرار رقم 194 (1948) الذي نص على حق العودة للاجئين الفلسطينيين، والذي تلته عشرات القرارات الأممية بشأن حق عودة اللاجئين أو منحهم التعويض على أساسه. وفي السنوات الأولى التي تلت النكبة، كانت الولايات المتحدة تُصوت مع القرار، أي مع حق العودة

وتعويض اللاجئين الفلسطينيين. إنّ وقف التمويل الأميركي للأونروا هو في جوهره تراجع عن التصويت لمصلحة القرار رقم 194 (1948) الذي يتضمن اعترافًا بقضية اللاجئين التي خلفتها حرب 1948 وحقهم في العودة إلى أرضهم التي شردوا منها، وكأن هذا الحق، من وجهة نظر إدارة ترامب، سقط بتقادم الزمن.

تمثلت الخطوة **الثانية** بقرار نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2017، والذي بدا كأنه تطبيق تشريع بالكونغرس صَدر في دورته 104 في تشرين الأول/ أكتوبر 1995، وأصبح قانونًا نافذًا في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة

نفسها، والذي يقضي بالاعتراف بالقدس عاصمة للدولة العبرية في موعد أقصاه أيار/ مايو 1999[28]. لكن هذا التشريع سمح للرئيس الأميركي بتأجيل تطبيقه كل 6 أشهر، وهذا ما فعله جميع الرؤساء الأميركيين منذ عام 1995. وعبّر تضمين التشريع السماح للرئيس بتأجيل تطبيقه (حتى من مشرعين مؤيدين لإسرائيل) من ناحية، وقيام الإدارات المتتالية بتأجيل التطبيق من ناحية أخرى، على الرغم من انحيازها إلى إسرائيل، عن فهمٍ ضمني أن تنفيذ هذا القرار يضر بقدرة الإدارة الأميركية على أداء دور الوسيط.

أما الخطوة **الثالثة** التي اتخذتها إدارة ترامب في

تطبيق صفقة ترامب – نتنياهو على أرض الواقع، فكانت طرد بعثة منظمة التحرير من واشنطن[29]. وبهذه الخطوات الثلاث، قامت إدارة ترامب بشطب (undoing) كل قرار أميركي سابق، كأنه لم يكن، والتراجع عن أي خطوة يمكن أن تمثّل مكسبًا للشعب الفلسطيني أو القضية الفلسطينية.

يُذكر هنا أن ترامب استخف علنًا بالتحذيرات كأن «الدنيا ستنقلب رأسًا على عقب»، عندما تنقل واشنطن سفارتها إلى القدس، مفاخرًا أنه نقلها ولم يحصل شيء. هذه هي الجملة المفتاح عربيًا. لقد نُقلت السفارة فاستنكرت جامعة الدول العربية رسميًّا، وعبّر

بعض الدول عن اختلافه مع الخطوة. وقالت الدول فرادى: ننتظر «صفقة القرن». لكن هذه الخطوة التي أبدى بعض الدول العربية اختلافه معها كانت تنفيذًا لـ «صفقة القرن» التي تنتظر الإعلان عنها. وعندما لم تقع ردّة فعل عربية وفلسطينية ملائمة، اتخذت الخطوة **الرابعة**؛ إذ أعلنت إدارة ترامب على لسان وزير الخارجية مايك بومبيو في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 أن الولايات المتحدة لا تعتبر المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية انتهاكًا للقانون الدولي[(30)]. وهذا يعني أنها ليست منطقة محتلة من وجهة نظر الإدارة الأميركية. جاء إعلان بومبيو، وهو لا يقل تطرفًا عن الأشخاص الأربعة السابق ذكرهم،

ليلغي ما يسمّى «قضايا الحل الدائم» التي يفترض أن تُجرى المفاوضات عليها، ويبْطِل المسار التفاوضي القائم منذ إعلان المبادئ في أوسلو.

هذا تحوّل في موقف الولايات المتحدة التاريخي تجاه الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة. ففي عام 1979، امتنعت الإدارة، في ظل رئاسة كارتر، عن التصويت في مجلس الأمن حينما تعلّق الأمر بإدانة الاستيطان، كما في حالة قرار مجلس الأمن رقم 446 بتاريخ 22 آذار/ مارس 1979[31]، باعتبار إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة «عقبة خطيرة في طريق السلام في الشرق الأوسط وليس لها

أي وضع قانوني»؛ إذ لم تستخدم الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) خلافًا لعادتها في ذلك حين تُقدَّم مشاريع قرار لإدانة سياسات إسرائيل.

في عهد ريغان، المؤيد بقوة لإسرائيل، وحتى لإنشاء مستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية، تغير الموقف. ففي 2 شباط/ فبراير 1981؛ أي بعد نحو أسبوعين من استلامه الرئاسة رسميًا، التقى ريغان بعددٍ من المراسلين الصحافيين في مكتبه، وخلال المناقشة، سُئِل عن موقفه من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، فعبّر عن معارضته لموقف الإدارة السابقة من المستوطنات التي عدّها كارتر «غير قانونية»، وصرّح أنها بالنسبة إليه «ليست غير قانونية».

لكنه لم يتجرّأ على اعتبارها قانونية صراحة. بالطبع، رحبت حكومة بيغن بإعلان ريغان هذا الموقف واعتبرته موافقة على سياستها. لكن كانت لدى ريغان إدارة قادرة على تنبيهه، لذا عاد وعكس وجهة نظره مستندًا إلى ما نصّت عليه «مذكرة هانزل»[(32)] التي خلُصَت في عام 1978 إلى أنّه: «في حين أن إسرائيل قد تتخذ في الأراضي المحتلة الإجراءات اللازمة لتلبية احتياجاتها العسكرية، فإن إنشاء المستوطنات في هذه المناطق لا يتفق مع القانون الدولي». هذا إضافة إلى تأكيد ريغان أن الجهود الإسرائيلية لمواصلة بناء مستوطنات جديدة كانت «استفزازية لا لزوم لها». ودعا الإسرائيليين لاحقًا في مبادرته للسلام، في

أيلول/ سبتمبر 1982، إلى وقف بناء المستوطنات الإسرائيلية الجديدة. كما صدرت مرارًا تصريحات لمسؤولين في إدارته تؤكد أن هذه المستوطنات تُشكِّل عائقًا أمام مفاوضات السلام، وأن موقف المكتب القانوني لوزارة الخارجية الأميركية في عهد ريغان ما زال مستندًا إلى الوثيقة الوحيدة حول هذا الموضوع، وهي «مذكرة هانزل»[(33)].

أما إدارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون (1993–2001)، فقد أيدت رسميًا صيغة «الأرض مقابل السلام» وعدّت المستوطنات الإسرائيلية «عقبة أمام السلام»، لكنها أضافت تعديلات سمحت لإسرائيل باستمرار بناء

المستوطنات لتلبية حاجات «النمو الطبيعي»[34]، وتسامحت مع الاستيطان في القدس المحتلة. وعبّر بوش الابن عن القلق بشأن التوسع الاستيطاني، ووصفه بأنه يعوق جهود السلام، وحثّ إسرائيل على الوفاء بتعهدها «بتفكيك المواقع الاستيطانية غير القانونية»[35]. ميزت إسرائيل الرسمية آنذاك بين مستوطنات قانونية وغير قانونية. وهذه نقطة مهمة؛ فمن منظور القانون الدولي لا توجد مستوطنات قانونية. ونظريًا، إذا كان من يقرر قانونية مستوطنة وعدم قانونية أخرى هو المحكمة الإسرائيلية وليس القانون الدولي، فهذا يعني أن القانون الإسرائيلي يسري على

المناطق المحتلة كأنها ضُمّت إلى إسرائيل.

في عام 2009، أصبح الموقف مختلفًا، فبعد تولي أوباما منصبه، جرى التعامل مع تجميد بناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية ليس باعتباره «عقبة أمام السلام» نظريًا فحسب، بل بوصفه شرطًا عمليًا لنجاح مفاوضات السلام الإسرائيلية – الفلسطينية[36]. وهذا موقف غير مسبوق، يقرن استئناف المفاوضات بتجميد المستوطنات، لكنه كان مؤقتًا قصير النفس. فبعد ذلك، تخلى أوباما عن شرطه، لكن عباس ظلَّ متمسكًا به. وفي عام 2011، أصدر مجلس الأمن قرارًا يطالب بوقف المستوطنات،

واستعملت الولايات المتحدة ضده حق النقض[37]. لكن في نهاية فترة أوباما الذي أصبح يُعبّر عن إحباطه من نتنياهو بوضوح، وفي جلسة شهيرة لمجلس الأمن في عام 2016 امتنع المندوب الأميركي عن استخدام «الفيتو»، وأُدين الاستيطان في القرار رقم 2334 (2016)[38]. وأنهى كيري مرحلته في الخارجية بخطاب أعلن فيه مسؤولية نتنياهو عن فشل جهوده، وطرح أول مرة أن البديل لحل الدولتين سيكون الدولة الواحدة[39]. وثمة تصريح لأوباما في عام 2017 في مقابلة مع التلفزيون الإسرائيلي، قال فيها إن سياسة نتنياهو الداعمة للمستوطنات في الأراضي

المحتلة تجعل من المستحيل إقامة دولة فلسطينية في المستقبل[40].

إن الهدف من العودة إلى هذا السياق هو تبيان أن إعلان بومبيو أن المستوطنات شرعية ليس مجرد تدهور في الموقف الأميركي، بل هو انعطاف حقيقي.

عمليًا، لم يكن ما قام به ترامب من تنفيذ للصفقة عبر سياسة الخطوة غبيًا، ولا عفويًا. كانت ثمة مجموعة تخطط، وهذه المجموعة التي تتبنى نهجًا يمينيًا صهيونيًا تفكر كما فكر اليمين الإسرائيلي، وتقصد عمليًا إزالة ما سمي في اتفاق أوسلو «قضايا الحل الدائم»، الحدود (وتشمل الاستيطان) والقدس واللاجئين، عن

طاولة المفاوضات في المستقبل. ولمّا قامت الولايات المتحدة بهذه الخطوات، فإنها أنهت مسألة الحل الدائم والعادل ورفعته عن كاهل إسرائيل، وألغت اتفاق أوسلو رسميًا. لذلك فعندما يغضب الرئيس الفلسطيني، ويقول «لا يوجد شيء أتفاوض عليه»، فإنه محق في ذلك. لم يبق شيء للتفاوض. لكن الغريب أن يتمسك بمسار المفاوضات بوصفه استراتيجية وحيدة. وعلى الرغم من علمه بنتائج هذه الاستراتيجية في ظل الاحتلال، فإنه في حالة إنكار تام للعلاقة بين الوسائل والنتائج، بين الاستراتيجية وما أوصلت إليه.

في لقاء مغلق مع أعضاء من مجلس الشيوخ الأميركي لمناقشة خطة السلام في الشرق

الأوسط لإدارة ترامب، حذّر كوشنر السلطة الفلسطينية من أن إدارة ترامب سوف تؤيد خطوات إسرائيلية أحادية بضم المستوطنات والجيوب الاستيطانية في الضفة، إذا ما أصرت السلطة على عدم الدخول في مفاوضات مع إسرائيل بناءً على أساس جديد هو «صفقة القرن»[41]، مع العلم أن صفقة القرن تؤيد هذا الضمّ أصلًا. أيّ أحجية رديئة هذه التي يطرحها كوشنر وجماعته؟ فإما أن يدخل الفلسطينيون في مفاوضات على أساس خطة تؤدي إلى ضم المستوطنات، وإما ضمّها من دون دخولهم المفاوضات.

3 – في متن النص: السطور تغني عمّا

بينها

أَطلَقتُ تسمية «صفقة ترامب – نتنياهو» على «الرؤية»[42] في العنوان لأنها كذلك فعلًا، ليس من حيث المضامين التي تتضمن أفكار نتنياهو وتجاوب ترامب بجهله وأفكاره المسبقة عن العرب معها فحسب، وليس لأن لنتنياهو واليمين الإسرائيلي مصلحة في استغلال وجود ترامب في البيت الأبيض لتحقيق مكاسب سياسية مهمة مثل تبنّي إدارة أميركية برنامج اليمين الصهيوني المتطرف رسميًّا فحسب، بل أيضًا لأسباب سياسية حزبية. فمن خلال هذه الصفقة قدّم كل طرف منهما العون إلى الآخر في الانتخابات. ساعد ترامب نتنياهو على

مستوى اليمين الإسرائيلي والتيار المركزي في إسرائيل بجعل أفكاره ومشاريعه مقبولة لدى البيت الأبيض، وحتى في عواصم عربية خاضعة لنفوذ ترامب المباشر؛ إذ تبيّن أن نظرتها الاستراتيجية إلى المنطقة لا تختلف كثيرًا عن نظرة نتنياهو. والأخير يساعد ترامب في تدعيم قاعدته الانتخابية، ولا سيّما نواتها من الكنائس الإنجيلية المتطرفة ذات الميول الصهيونية.

للصفقة إسقاطات مهمة تتضمن دروسًا حول سلوك اليمين الشعبوي في العلاقات الدولية، والمنطق الرأسمالي العقاري في إدارة دولة عظمى، من دون التزام الشرعية الدولية:
أولًا، تُجسّد الصفقة منطق القوة، بمعنى أن القوي يفرض إرادته، حتى لو كان ثمن ذلك

الدوس على الشرعية الدولية، ومن ضمن ذلك عدم جواز ضمّ أراضي الغير بالقوة، وخرق اتفاقيات والتزامات سابقة؛ **ثانيًا**، تبنّي السردية الإسرائيلية كاملة، بما في ذلك غيبيات السردية التوراتية؛ **ثالثًا**، العودة إلى اللغة الاستعمارية الوصائية من القرن التاسع عشر؛ فلغة الوثيقة، من هذه الناحية، مستفزة لأي عربي أو حتى «شرقي» أو «جنوبي» من أبناء العالم الثالث؛ إنها لغة استعمارية.

بموجب هذه الصفقة، ستكون لإسرائيل وصاية كاملة على المناطق المحتلة، وتحتفظ بالمسؤولية الأمنية الغالبة على دولة فلسطين مع «التطلع» إلى أن يكون الفلسطينيون مسؤولين عن أمنهم الداخلي «قدر الإمكان»؛ يعني ذلك

أن مسؤولية الدولة الفلسطينية الكاملة حتى عن الأمن الداخلي تبقى وعدًا مأمولًا، وحتى حين يتحقق فإنه لن يشمل المعابر والحدود؛ إذ نصّت الوثيقة على أنه «ستلتزم دولة إسرائيل بمسؤوليتها الأمنية تجاه دولة فلسطين، متطلعة إلى أن يكون الفلسطينيون مسؤولين عن أمنهم الداخلي قدر الإمكان، وفقًا لأحكام هذه الرؤية. ستعمل دولة إسرائيل بجدّ لتقليل وجودها الأمني في دولة فلسطين وفقًا لمبدأ أنه كلما قامت دولة فلسطين بما هو مطلوب منها، قلّ تدخل دولة إسرائيل»[43]. كما تطلب الوثيقة من المملكة الأردنية الهاشمية أن تساعد السلطة في مكافحة الإرهاب.

نصّت الوثيقة أيضًا على أنه: «إذا فشلت دولة فلسطين في تلبية جميع معايير الأمن، أو أي منها في أي وقت، فسيكون لإسرائيل الحق في أن تقلب العملية المذكورة أعلاه. وحينئذٍ سيزداد حضورها الأمني في كل دولة فلسطين أو في أجزاء منها بناء على تحديد دولة إسرائيل احتياجاتها الأمنية الموسعة والوقت اللازم لمعالجتها»[44]. يعني ذلك أن إسرائيل تقرر الاحتياجات الأمنية، وكيفية سدّها، والوقت اللازم لمعالجتها. وهو الوضع القائم حاليًا. إن ما تحصل عليه السلطة الفلسطينية هو تسمية الدولة فحسب، من دون توافر أي من مقوماتها السيادية، فإسرائيل تحدد متى وكيف تخترق «حدودها»، وتعمل أمنيًا في مناطقها.

تصل مفردات الوثيقة بنبرتها المعبّر عنها في نماذج مثل «تطلُّع» إسرائيل إلى أن يصبح الفلسطينيون مهيئين لإدارة أمنهم الداخلي «قدر الإمكان»، ومكافأتهم كلما قاموا بذلك بموجب تقييم إسرائيلي بمعايير إسرائيلية، وعكس العملية بفرض عقوبات عليهم إلى أسفل دركٍ يمكن أن تصله لغة استعمارية في عصرنا؛ إذ لم يعد ممكنًا التفوه بها ممزوجة بأفكار التفوق العرقي التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر، والتي أكدت على أن الرجل الأبيض وحده مؤهل لمعرفة مصلحة المستعمَر الذي يجب أن يعاقَب ويكافَأ حتى يتعلم الرضوخ على أمل أن يصبح مهيّأً لإدارة ذاته «قدر الإمكان».

تشمل الوصايةُ الثقافةَ والتعليمَ، فتستشهد الوثيقة بأفكار ترامب حول العنف والإرهاب كأنه مفكر أو فيلسوف: «كما قال الرئيس ترامب: 'لا يمكن أن يتجذر السلام في بيئة يتم فيها التسامح مع العنف وتمويله بل حتى مكافأته'. لذلك، من المهم جدًا أن يركز التعليم على السلام لضمان التزام الأجيال المقبلة به والتأكد من إمكانية ديمومة اتفاقية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية. سيكون الترويج لثقافة السلام عنصرًا مهمًا في اتفاقية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية بهدف تهيئة بيئة تضم قيم التعايش والاحترام المتبادل في جميع أنحاء المنطقة»[45]. تشير الوثيقة إلى

ضرورة التعليم للسلام، استمرارًا للضغط على الفلسطينيين بشأن مناهج التدريس والوصاية عليهم في هذا الموضوع. لكن لم نسمع عن أي جهد أميركي للضغط على إسرائيل لتنقية مناهج التدريس الإسرائيلية من العنصرية والعداء للعرب والفلسطينيين، والسردية الصهيونية لتاريخ هذه البلاد وغيرها، على الرغم من كثرة الاستطلاعات الإسرائيلية التي تشير إلى انتشار العنصرية في أوساط الشباب.

تتبنى الوثيقةُ السرديةَ الإسرائيلية القومية الدينية اليمينية حرفيًا، بما في ذلك الرواية التوراتية كما لو كانت التوراة قانونًا دوليًا أو وثيقة سياسية معاصرة، أو صك ملكية «طابو»، وكأن الله سبحانه وكيل عقارات مثل

ترامب؛ هذا كله من دون التطرق بكلمة واحدة إلى الرواية الفلسطينية. فالسردية الإسرائيلية لا تُميَّز ولا تُعرَّف بكونها إسرائيلية؛ فهي الرواية الطبيعية العادية بالنسبة إلى مؤلفي هذا النص، إنها القاعدة، وسواها استثناء. والاستثناء هو الذي يفترض أن يُحدَّد ويُميَّز. ونتابع مع الرواية القومية الدينية السلفية التي تتخلل النص كله، وتتغلغل في ثناياه: «بالنسبة إلى اليهودية، القدس هي المكان الذي يقع فيه جبل موريا [لاحقًا جبل الهيكل]. وفقًا للتقاليد اليهودية، كان إبراهيم يريد أن يضحي بابنه إسحاق، لولا تدخّل الله. بعد قرون، أصبحت القدس المركز السياسي للشعب اليهودي عندما وحّد الملك داود القبائل

الاثنتي عشرة في إسرائيل، على نحوٍ جعل المدينة العاصمة والمركز الروحي للشعب اليهودي، والتي ظلت قائمة منذ ما يقارب 3000 عام. بنى ابن الملك داود، الملك سليمان، الهيكل الأول على جبل موريا. وفقًا للتقاليد اليهودية، تم حفظ الوصايا العشر الأصلية، التي كشفها الله لموسى في جبل سيناء، داخل الهيكل، داخل قدس الأقداس. دمر البابليون الهيكل الأول في عام 586 ق.م. ثم بني الهيكل الثاني فوق الجبل نفسه حتى دمره الرومان عام 70م. ومع ذلك، لم تفقد القدس قداستها لدى الشعب اليهودي؛ فقد ظلت القبلة التي يتجه إليها اليهود في جميع أنحاء العالم في الصلاة ووجهة حجّهم. في كل

عام، في اليوم التاسع من الشهر السابع اليهودي، يصوم اليهود ويحيون ذكرى تدمير المعبدين. على الرغم من أنهم يصلون اليوم عند الحائط الغربي [حائط المبكى]، الذي كان الجدار الاستنادي للهيكل الثاني، فإن جبل الهيكل يظل الموقع الأقدس بالنسبة إلى اليهودية. هناك ما يقارب 700 إشارة متفرقة إلى القدس في إنجيل العبرانيين. على مدى 100 جيل، كانت آمال الشعب اليهودي وأحلامه تتجسد في عبارة 'السنة القادمة في القدس'»(46). هذا اقتباس طويل لم نجد مهربًا من إيراده كاملًا، لتشكيل صورة عن عبثية النص وغيبياته. يجد القارئ هذا النص

العجيب، الذي يشبه خطبة زعيم حزب قومي ديني في الكنيست، في وثيقة يُفترض أنها دولية تصلح أساسًا لاتفاق سلام فلسطيني – إسرائيلي. اللغة لغة منشور دعائي صهيوني من نوع الكراريس التي توزع على السيّاح الإنجيليين الآتين إلى القدس.

لم تنس الوثيقة أن تُذكّرنا أن التوراة تشتمل على 700 إشارة للقدس، وأن لا ذكر للقدس في القرآن، بل للأقصى فحسب في سياق ذكر إسراء النبي محمد، وأن بني أمية اهتموا بالقدس[47]. لهذا السبب لا بد من أن تكون «القدس الموحدة» عاصمة إسرائيل، وبقي أن يضيفوا صفة الأبدية كما يفعل اليمين

الإسرائيلي. ليس ثمة مجال هنا للإسهاب في موضوعات دينية، لكن لا بد من الإشارة إلى أن إدارة ترامب لا تتبنى في الوثيقة خطابًا دينيًا سلفيًا يستند إلى التوراة فحسب، بل إنها في الحقيقة تنحاز إلى موقف تيار ديني يهودي دون آخر. فالتيار الرئيس في اليهودية الدينية يُحرِّم الصعود إلى «جبل الهيكل»، أي الحرم القدسي، قبل ظهور علامات قدوم المسيح. وكان هذا التيار قبل تصهين قطاعات منه فكريًّا (وفي بعض الحالات براغماتيًا بسبب الوجود في مؤسسات الدولة اليهودية والحاجة إليها) لا يعترف حتى بدولة إسرائيل أصلًا باعتبارها دولة علمانية تتدخل في عمل الله، ومسيحانية، أو مسيانية، «علمانية كاذبة». أما الصهيونية

العلمانية التي أسست إسرائيل فلم يكن هذا خطابها أصلًا، ولم يتمحور حول القدس وجبل الهيكل قبل عام 1967. لقد حصل تلاقٍ بين الصهيونية والدين جسّده تصهين المتدينين وتديين الخطاب الصهيوني بشأن القدس والضفة الغربية بعد مرور فترة على احتلالهما. إن قطاعًا ضيقًا من المجتمع الإسرائيلي هو المهتم بما يسمّى «جبل الهيكل» والصلاة فيه، وهذا القطاع، على ضيقه، يشكل طرفًا مهمًا في ائتلافات نتنياهو ومجموعة ضاغطة قوية في حكومته. وتتبنى خطابه إدارة ترامب بتأثير «عصابة الأربعة» التي سبق ذكرها، والكنائس الإنجيلية المتطرفة.

لا يصلح التفسير السياسي للنصوص

الدينية، سواء أقامت به قوى دينية أم علمانية، ناظمًا للعلاقات بين الدول، ولا مؤسِّسًا للحقوق السيادية على الأرض. فالدولة والسيادة والشرعية والقانون الدولي والاستعمار وحق تقرير المصير وغيرها مصطلحات حديثة، وتعبيرات عن مدلولات وسياقات حديثة غير توراتية. ويفترض أن ترفض دولة عظمى، يحظر دستورها انحياز الدولة إلى دين بعينه تسخير النص الديني، بحيث يسند قرارات سياسية تُتخذ بناءً عليه. كما يُفترض أن يرفضه ما يسمى «المجتمع الدولي»، ولا سيّما أن التفسير المتبنَّى في الوثيقة يسخّر ذلك النص القديم لأهداف استعمارية. وحتى من الناحية الدينية اليهودية، يُعدُّ ما

اقترفه نص «الرؤية» استغلالًا حزبيًّا للدين. الجديد أن مؤسسة الرئاسة الأميركية تورطت فيه، بسبب وجود شخص مثل ترامب في البيت الأبيض.

في ما يتعلق بالسردية أيضًا، تتبنى الوثيقة رواية إسرائيل العلمانية لعلاقتها مع المنطقة، ومنظورها لمسألة الأمن. فإسرائيل المحتلة لأراضي الغير تجسِّد دور الضحية على طول الوثيقة؛ إذ يتكرر فيها ذكر معاناة الإسرائيليين، من دون ذكر معاناة الفلسطينيين منذ النكبة في عام 1948؛ فمعاناة الفلسطينيين سبّبوها هم لأنفسهم، إذ لا تُذكر إلّا في سياق ذكر أخطاء قياداتهم. ويُكرر النص الادعاءات الإسرائيلية عن «تنازلات» قُدِّمت إلى الفلسطينيين خلال

العقود الماضية. وتلفتنا المقولة الآتية في الوثيقة: «يجب ألّا يُطلب من أي حكومة أن تعرّض سلامة مواطنيها وأمنهم للخطر. وينطبق هذا خصوصًا على دولة إسرائيل، وهي الدولة التي واجهت منذ إنشائها، ولا تزال تواجه، أعداء يدعون إلى إزالتها. لقد مرّت إسرائيل أيضًا بتجربة مريرة نتيجة انسحابها من مناطق استخدمت لاحقًا لشنّ هجمات ضدها»[(48)].

تجسد هذه الوثيقة النتيجة الحتمية لعملية حرف المسؤولية عن المسألة اليهودية من الغرب إلى الشرق، بإعادة تعريف كاملة للضحية اليهودية من ضحية النازية إلى ضحية

الصراع العربي – الإسرائيلي. وهذا إسقاط يلائم اليمين الإسرائيلي، ويريح اليمين الأوروبي.

تتبنى الوثيقةُ السرديةَ الإسرائيلية التي تحتكر دور الضحية، حتى حين تكون هي الفاعل مرتكب الجريمة، أي على الرغم من أنها الدولة التي تحتل أراضي الآخرين وحقيقة حروبها العدوانية؛ منذ حرب 1956 على مصر، وحرب 1967 أيضًا التي عدّتها إسرائيل «حربًا دفاعية». وهكذا كانت أيضًا حربَا 1982 و2006 العدوانيتان على لبنان. أمّا الحرب الوحيدة التي شنّها العرب على إسرائيل فكانت في عام 1973، وقد جرت كلها على أراضٍ عربية احتلت في عام 1967. ولذلك لم

يعتبرها مفكر مثل نوام تشومسكي حربًا عدوانية على إسرائيل[49]، بل كان الهدف منها استعادة أراضٍ عربية محتلة، بعد أن رفضت إسرائيل جميع المبادرات والقرارات الدولية القاضية بإعادتها. أما حرب 1948، فشنّها العرب بعد أن أعلنت إسرائيل دولة من طرف واحد، وبدأت باحتلال الأرض الفلسطينية و«تطهيرها» من سكانها الأصليين في مناطق الدولة اليهودية وفقًا للقرار، ولاحقًا في مناطق الدولة العربية التي كان يفترض أن تقوم بعد أن احتلتها.

إذا بحثت في الوثيقة كلها، مستعينًا بميزة البحث في حاسوبك، فلن تجد فيها كلمة

احتلال[50]. علام يدور الحديث إذًا؟ إنه يتناول الأراضي الفلسطينية المحتلة بوصفها «أراضي استولت عليها إسرائيل في حرب دفاعية»[51] (Territory Captured in a Defensive War)، ويقصدون حرب 1967. استخدمت الحكومات الإسرائيلية في بداية الاحتلال مصطلحًا عبريًا في كلامها على المناطق المحتلة هو «شطاحيم موحزاقيم» (من فعل «هحزيق» ويعني «أمسك بـ»)، أي «الأراضي المحتجزة» أو المتحفظ عليها، وقد ترجمت رسميًّا إلى العربية بتعبير «المناطق المدارة» قبل أن تشرع السلطات في استخدام مصطلح ديني في تسميتها، وهو «يهودا

والسامرة». وكان المقصود أن تدير إسرائيل هذه المناطق إلى حين الشروع في مفاوضات سلام؛ ما يعني أن الأراضي المحتلة هي «رهينة للسلام» مع العرب. إن الذين صاغوا الوثيقة تبنّوا اللغة العبرية في وصف مناطق لا تصفها أيّ دولة في العالم بـ «Captured Territories». فهذه الوثيقة تعمد إلى إفساد اللغة، من أجل تغيير المدلولات نفسها بتغيير الدلالات.

بعد قراءتك القسمين، الأول والثاني، تجد نفسك في عالم آخر تمامًا هو عالم التطوير العقاري، وحينئذٍ تدرك لماذا يتباهى كوشنر مقلدًا ترامب بخبرته التي تحسن حياة الشعوب فعلًا، إذا ما استفادت منه بوصفه مطورًا

عقاريًا (Real-estate Developers). والظاهر أن مؤلفي النص يؤمنون بأفضلية الميزة لأن أمثالهم يعتبرون التطوير العقاري حلًا لقضايا الشعوب والمجتمعات، وأن السياسيين لا يفهمون الحياة العملية وحاجاتها. لذلك لم يحاولوا حتى تجاوز لغة التطوير العقاري. تذكر الوثيقة مثلًا أنه «لدعم هذا التطور الجديد، سيقوم برنامج التنمية الاقتصادية بتحديد التمويل اللازم لبناء المطاعم والمتاجر والفنادق والمراكز الثقافية وغيرها من المرافق السياحية داخل هذه المنطقة. كما يجب تطوير إمكانية الوصول السريع إلى الأماكن المقدسة الإسلامية والمحافظة عليه. أما التفاصيل المحددة المتعلقة

بهذه المنطقة، بما في ذلك، الضرائب، والتقسيم المناطقي فيجب أن تخضع للتفاوض بين الأطراف المختلفة»[52]. هكذا، تنتهي هذه الوثيقة التي تبدأ بالتوراة إلى التفصيل في أمور السياحة والترفيه والمطاعم والفنادق. ومثلما لم نسمع عن وثيقة دولية معاصرة تستند إلى نص ديني، كذلك لم نسمع عن مبادرة سلام تَعِد ببناء مطاعم. وللسخرية المرّة، لم يبق إلّا أن يفصّلوا في تخصصات مطابخ هذه المطاعم وأنواع الأطباق.

4 – مغالطات

تتضمن «الرؤية» العديد من المغالطات المدسوسة في النص، منها على سبيل المثال،

أولًا: «يجب الاعتراف بأن دولة إسرائيل قد انسحبت بالفعل من 88 في المئة على الأقل من الأراضي التي استولت عليها في عام 1967»[53]. إنها في الحقيقة تقصد الانسحاب من سيناء الذي نُفِّذَ في إطار اتفاق سلام مع مصر؛ أما نسبة 12 في المئة الباقية، فهي المناطق الفلسطينية المحتلة والجولان. ومن أجل إظهار حجم «التنازل الإسرائيلي»، جمع النص العرب في سلة واحدة. إنهم يجمعونهم عندما يريحهم ذلك. ولو سألت ساسة إسرائيل: «حسنًا، هل أنتم مستعدون للتفاوض مع الدول العربية سوية؟» لأجابوا بالرفض. لقد رفضت إسرائيل مبادرة السلام العربية التي تبنّتها الدول العربية بالإجماع في القمة العربية في بيروت في آذار/مارس 2002، وعدّلتها لاحقًا تجاوبًا مع الإدارة الأميركية، والتي تضمنت السلام والتطبيع مع

إسرائيل ومبدأ تبادل الأراضي. ثمّ كررت الدول العربية هذه المبادرة مرات عدة على الرغم من الرفض الإسرائيلي، بل عملت أيضًا على ترويجها في حملة لإقناع الرأي العام الإسرائيلي ذاته[54].

ثانيًا، اعتبار اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل من الدول العربية لاجئين وذلك لغرض وضع قضية لاجئين إسرائيلية مقابل قضية اللاجئين الفلسطينية، بحيث تغدو التسوية المنطقية «تنازل» كل عن قضيته: «تسبب الصراع العربي – الإسرائيلي في مشكلة اللاجئين الفلسطينيين واليهود على حد سواء»[55]. وتضيف الوثيقة: «تم طرد عدد مماثل من اللاجئين اليهود من الأراضي العربية

مباشرة بعد قيام دولة إسرائيل، والذين عانوا أيضًا. لذلك يجب تطبيق حل عادل لهؤلاء من خلال آلية دولية ملائمة منفصلة عن اتفاقية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية»[56]، «كما عانى اللاجئون اليهود الذين أجبروا على الفرار من الدول العربية والإسلامية. واستقر معظمهم في دولة إسرائيل وبعضهم الآخر في أماكن أخرى. يجب أيضًا معالجة قضية اللاجئين اليهود، بما في ذلك التعويض عن ممتلكاتهم المفقودة. إضافة إلى ذلك، فإن دولة إسرائيل تستحق التعويض عن تكاليف استيعاب اللاجئين اليهود من تلك البلدان»[57].

انجرف كتّاب الوثيقة في لغة السجال الإسرائيلية المعروفة في الرد على مطلب حق العودة الفلسطيني (وغير المستخدمة في أي سياق آخر)، وحولوا أساس قيام إسرائيل بالمنطق الصهيوني، أي ما يسمى باللغة الصهيونية «جمع الشتات»، إلى قضية لجوء. بيد أن إسرائيل لا تسمي اليهود القادمين إليها من الدول العربية لاجئين أصلًا، بل «عوليم حدشيم»، أي قادمين جددًا، وتعتبر قدومهم إلى إسرائيل والاستيطان فيها ممارسة للصهيونية، بل هو جوهر الصهيونية. وتعكف الحركة الصهيونية على إقناع اليهود في العالم بـ «الصعود» (علياه) إلى إسرائيل. وتقوم إسرائيل على فكرة «العلياه»، ولا تسميها حتى

هجرة، فضلًا عن لجوء. واليهودي الذي يغادر إسرائيل يسمى «نازلًا» أو «هابطًا» (يوريد).

الحقيقة أنه لم يُهجِّر أحدٌ يهود المغرب، بل بذلت الحركة الصهيونية جهودًا لإقناعهم بالهجرة، وينطبق الأمر على يهود اليمن، قبل النكبة؛ إذ أُقنِعوا بالقدوم إلى فلسطين في الثلاثينيات لأن الحركة الصهيونية احتاجت إلى أيدٍ عاملة. وفي بعض الحالات، جرى التواطؤ مع قيادات عربية لتسهيل الهجرة. الحالة الوحيدة التي تضمنت اعتداءات قادت إلى هجرة، وليس تهجيرًا ممنهجًا، هي حالة يهود العراق بعد «الوثبة» (كانون الثاني/ يناير 1948)، أي الانتفاضة الشعبية الواسعة لإسقاط المعاهدة الإنكليزية - العراقية

(معاهدة بورتسموث) التي حلت محل معاهدة 1930، وقد نكّل جمهورٌ معبأ في بداية الأربعينيات (الفرهود) وبعد نكبة فلسطين باليهود، وقد سحبت جنسيات المهاجرين وصودرت أملاكهم بعد الهجرة؛ لكن سبق ذلك نشاط واسع للوكالة اليهودية في العراق لإقناع اليهود فيها بالهجرة. وبلغت الحميّة ببعض الناشطين الصهيونيين أن افتعلوا تفجيرات (من دون ضحايا) في بعض المعابد اليهودية لتخويف اليهود من البقاء في العراق على غرار ما فعلوه قبل ذلك بسنوات قليلة في مصر. وكتب عضو الكنيست السابق، مردخاي بن بورات، كتابًا يتضمن شهادته الشخصية، بصفته ناشطًا في الوكالة اليهودية في

العراق، مؤكدًا هذا النوع من «النشاط»[58].
ولا أستبعد وجود حالات أخرى من التضييق على اليهود، لكن لم يحصل تهجير ممنهج. ولا تعتبر إسرائيل قدوم اليهود إليها إلا نعمة وهدفًا وغاية وأساس بناء الدولة، وما اختراع مسألة اللجوء هذه إلا مغالطة لأغراض السجال تَورط فيها كتّاب الوثيقة. وثمة مفارقة معروفة هي مطالبة إسرائيل الدائمة والمستمرة ونشاطها الدبلوماسي على الساحة الدولية للضغط على النظام السوري، المتهم بمنع اليهود من الهجرة إلى إسرائيل، بالسماح لهم بذلك. فهل هؤلاء لاجئون أيضًا؟ وكانت إسرائيل والولايات المتحدة تطالبان بالسماح ليهود الاتحاد السوفياتي بالهجرة، فهل من

الممكن القول إن السماح لهم بالهجرة كان عملية تهجير؟

ثالثًا، مغالطة أخرى ذُكرت في النص: «ستستفيد دولة فلسطين من إمكانية الوصول إلى بعض المنشآت المعينة في ميناءَي حيفا وأسدود في إسرائيل، مع توفير وسائل فاعلة لتصدير البضائع واستيرادها من دولة فلسطين وإليها من دون المساس بأمن إسرائيل»[(59)].

أين المغالطة هنا؟ المغالطة هي أن الفلسطينيين يستخدمون حاليًا هذين الميناءين للاستيراد والتصدير، وهذا مصدر ربح لإسرائيل. هذا هو الواقع في ظل الاحتلال. لو سُمِحَ للفلسطينيين ببناء ميناء في غزة، لما اضطروا إلى

استخدام ميناءي حيفا وأسدود. ليس هذا مكسبًا للفلسطينيين يُمنح لهم في اتفاق مع إسرائيل، بل هو جزء من واقع الاحتلال. يعج النص بالمغالطات الفجة التي تستخف بعقول الناس.

رابعًا، تبدأ المغالطة الرابعة بمكاشفة قد تكون ناجمةً عن زلةٍ أو عن قصد وسبق وإصرار، لكنها في أي حال تفضح واقع صياغة هذه الوثيقة وخلفيتها. فعند الحديث عن إعادة الأراضي المحتلة للفلسطينيين، يتغير المتكلم صاحب الوثيقة، إنه ليس الولايات المتحدة، بل جاءت بالصيغة الآتية: «لا تعتقد دولة إسرائيل والولايات المتحدة أن دولة إسرائيل ملزمة قانونًا بإعطاء الفلسطينيين نسبة

مئة في المئة من الأراضي ما قبل عام 1967 [المقصود الضفة الغربية وغزة] (اعتقاد يتوافق مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242). هذه الرؤية هي حل وسط عادل، وتأمل في قيام دولة فلسطينية تضم أرضًا قابلة للمقارنة على نحوٍ معقول، من حيث الحجم، بأراضي الضفة الغربية وغزة قبل عام 1967»[60].

لماذا تنطق الوثيقة فجأة بصراحة وبصوت واحد باسم الولايات المتحدة وإسرائيل سوية؟ تفضح «زلة قلم» أو «زلة لوح طباعة» أن الوثيقة ليست مبادرة أميركية بل هي نصٌّ إسرائيلي أميركي مشترك. لقد صاغوها سويةً.

يتضمن باقي الفقرة المغالطة الرابعة، وتحديدًا في القول إن إسرائيل سوف تُعيد الأرض، لكن إذا جمعت مساحتها سوف تكون أقل من 100 في المئة، لأن لا حقّ للفلسطينيين في «كامل الأراضي» (هذا عدا كونها مقطّعة يخترقها الاستيطان في كل مكان وموقع)، لكن سوف تعوّض بأراضٍ في صحراء النقب. أين المغالطة هنا؟ إنّ كامل الأراضي بالنسبة إلى الفلسطينيين هي فلسطين التي وقعت تحت وصاية الانتداب البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى وتشمل تلك المحتلة في عام 1948 وما تبقى منها واحتل عام 1967. وقبول أراضي الضفة الغربية (بما فيها شرقي القدس) وقطاع غزة لإقامة دولة فلسطينية هو تسوية، أي تنازل إلى

حل وسط، بقبول إقامة دولة مستقلة ذات سيادة على 22 في المئة من أرض فلسطين فقط.

ما سوف يُمنح للفلسطينيين في اتفاق سلام لا يصل إلى 100 في المئة مما احتل في عام 1967. و«لا تعتقد دولة إسرائيل والولايات المتحدة» أنه يجب أن يصل إلى 100 في المئة، لأن القرار 242 (وفق الصيغة باللغة الإنكليزية) لا ينص على انسحاب إسرائيل من «الأراضي» التي احتُلت في عام 1967 بل من «أراضٍ» احتلت في عام 1967[61]. فلا توجد «الـ» التعريف في الصياغة الإنكليزية للقرار أي «The» قبل كلمة «Territories»؛ إذ نصّ القرار على

«Withdrawal of Israeli armed forces from territories occupied in the recent conflict». لكن ردًا على من يقول إنه كان يجب أن يوضع حرف التعريف «The»، فإنه يكفي تعريف الأراضي المحتلة بإضافة عبارة «recent conflict»؛ فالمعرِّف هو «في النزاع الأخير»، أي في حرب 1967، تمييزًا لها من أراضٍ احتُلّت في نزاعات وحروب أخرى. فلا حاجة إلى تمييز هذه المناطق بـ «الـ» التعريف، لأن نص القرار يميزها على نحوٍ واضح من غيرها من الأراضي المحتلة. وفي النسخة الفرنسية من القرار [وحتى الإسبانية والروسية والصينية]، تظهر «الـ» التعريف؛ إذ

نصّ على «انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة في النزاع الأخير». في القرار باللغة الإنكليزية، وحده، نص على «انسحاب القوات الإسرائيلية من أراضٍ احتلت في النزاع الأخير».

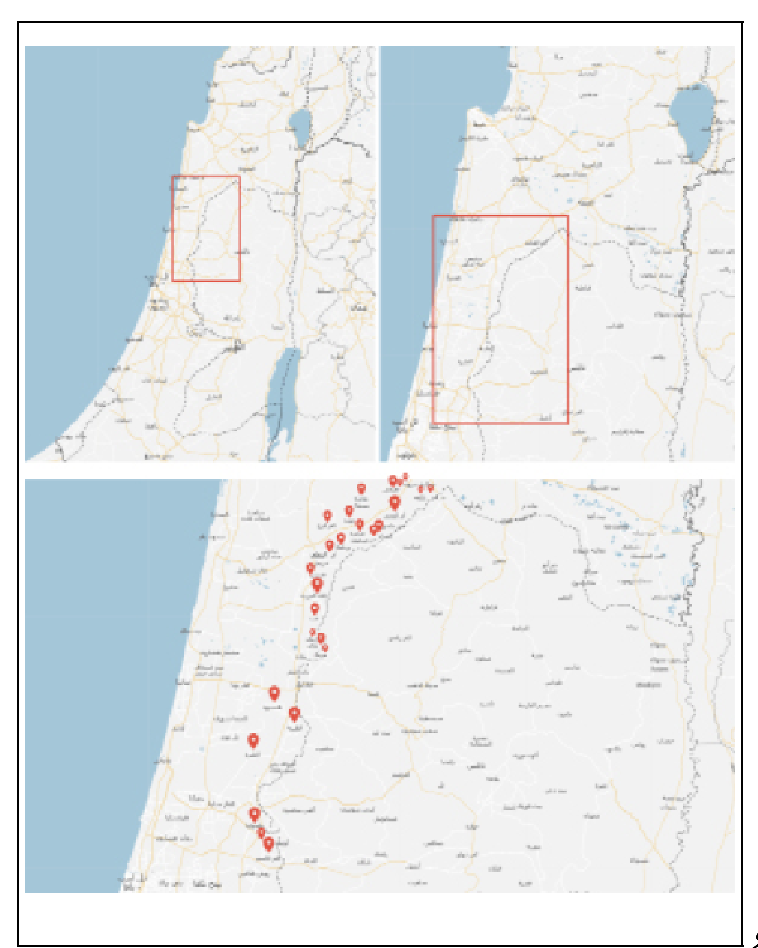
خامسًا، ثمّة مغالطة أخرى في السياق نفسه، تتمثل في أن عملية تبادل الأراضي قد تشتمل على جزء مما يسمّى منطقة «المثلث». وتتألف هذه المنطقة من ثلاث مناطق يقطنها جزء من عرب الداخل، وتشمل حوالى 15 قرية وبلدة[(62)]. وهي تدخل ضمن تبادل الأراضي بموجب الوثيقة. ويرغب جزء من اليمين الإسرائيلي (ولا سيّما أفيغدور ليبرمان) في

مبادلة بعضها ضمن اتفاق سلام مستقبلًا. إنها أراضٍ محتلة في حرب 1948، ووفقًا لاتفاقيات الهدنة مع الأردن في عام 1949 كان يجب أن تُعاد إلى الأردن، لكن إسرائيل تمسكت بها ولم تعدها، ومع الوقت أصبح هذا أمرًا واقعًا مخالفًا لخطوط الهدنة. ومُنِحَ العرب الذين يسكنون في هذه المواقع الجنسية الإسرائيلية (يسميهم البعض خطأً «عرب إسرائيل»، ويبدو لي أن الأجدر بلقب «عرب إسرائيل» هم بعض من يحكمون دولًا عربية هذه الأيام). ويقضي الاتفاق أن يُعاد هؤلاء إلى السلطة الفلسطينية، والمقصود هنا هو التخلص من السكان، وليس إعادة الأرض؛ إذ يسكن في هذه المنطقة 350,000 فلسطيني.

ليس هذا في الحقيقة تبادل أراضٍ، بل «ترانسفير» للتخلص من السكان العرب والحفاظ على يهودية الدولة.

الخريطة (1–1)

منطقة المثلث الفلسطيني



المصدر: أُعدت الخرائط لهذه الدراسة بالاستناد إلى خرائط

موقع غوغل.

ليس الموضوع جديدًا، فقد أثير مراتٍ عدة. حينما كنت في فلسطين نائبًا في الكنيست عن الحركة الوطنية في الداخل (بصيغتها الحزبية التجمع الوطني الديمقراطي)، كان هذا السؤال يُطرح عليّ في الإعلام وفي البرلمان. كنت أعتبر السؤال فخًا؛ فإذا كانت الإجابة رافضة لضمّ أراضي المثلث إلى السلطة الفلسطينية، فسوف يبتسم السائل ويقول إنك تتمسك بالبقاء في إسرائيل التي تهاجمها باستمرار بسبب التمييز العنصري والاحتلال، كأنك تدرك توافر مواطنة وحقوق مدنية ومستوى معيشة مرتفع نسبيًا فيها، وتعترف أيضًا أنها لا تتوافر في الدول العربية، ولن

يكون حال دولة فلسطينية أفضل من شقيقاتها، العربيات. وإذا أجبت بالموافقة والتأييد، فسوف تُسهِم في تنفيذ مآرب ترانسفيرية وفي إضعاف مواطنة عرب الداخل عمومًا. لذلك كنت أنطلق من موقف لا يقبل الانتقاص من البلدان العربية الأخرى بوضعها في مقارنة بإسرائيل، ولا يساوم على الحقوق الوطنية الفلسطينية حين أجيب بـ «نعم، أنا موافق بشرط إعادة المثلث والجليل للدولة الفلسطينية والعودة إلى قرار التقسيم 1947»؛ إذ وفقًا لهذا القرار، يدخل شمال فلسطين كله أيضًا ضمن الدولة الفلسطينية. وهذا القرار ليس قراري، بل قرار الأمم المتحدة رقم 181 (1947) الذي بموجبه قامت دولة إسرائيل[63].

فإسرائيل لم تقم بقرار من الوكالة اليهودية، لكنها قامت مستندة إلى قرار دولي. كان هذا موقفًا سجاليًا لإظهار عبثية الطرح اليميني الإسرائيلي وانتقائيته. لكنني أسارع إلى مغادرة السجال فورًا إلى الإجابة المحرجة للسائل نفسه: «إن مجرد إثارة هذا الموضوع يعني أن مواطنة العرب في إسرائيل ليست أمرًا مفروغًا منه. والنظام الذي تضع فيه السياسة باستمرار علامات استفهام على المواطنة ليس نظامًا ديمقراطيًّا».

إن الصهيونية بوصفها أيديولوجيا رسمية للدولة تتناقض مع مبدأ المواطنة؛ لهذا السبب تحديدًا يجب التمسك في النضال السياسي ببرنامج الدولة لجميع مواطنيها. ولا شك لدي

في أن زيادة نسبة التصويت لدى المواطنين العرب في الداخل ارتفعت من 59 في المئة إلى 65 في المئة خلال أربعة أشهر بين انتخابات أيلول/سبتمبر 2019 وآذار/مارس 2020، لغرض التشديد على المواطنة وممارستها (الجدول (1-1)). إنه تشديد يقوم به فلسطينيون على المواطنة الإسرائيلية؛ ويعود ذلك إلى تحريض نتنياهو وتشكيكه في شرعية الصوت العربي، وإلى هذه الفقرة في وثيقة ما يسمّى «صفقة القرن». وقد ارتفعت نسبة التصويت بدرجة أعلى في منطقة المثلث تحديدًا، في ممارسة متحدّية ومتمسكة بالمواطنة.

الجدول (1-1)

نسبة التصويت في منطقة المثلث في الدورتين الانتخابيتين الأخيرتين[64] (بالنسبة المئوية)

	أيلول/ سبتمبر 2019	آذار/ مارس 2020
نسبة التصويت	60.5	68.1
التصويت للقائمة العربية المشتركة	91.7	97.3

سادسًا، تنص الوثيقة على أنه «يجب ألّا يتطلب السلام اقتلاع الناس - العرب أو اليهود - من منازلهم. مثلُ هذا النهج، من المرجح أن يؤدي إلى اضطرابات مدنية، كما يتعارض مع فكرة التعايش»[65]. لا تفضي الرؤية التي يقترحها ترامب، إذًا، إلى إخراج أي يهودي أو عربي من بيته. لكن لم يكن مطروحًا أصلًا أن يخرج أيّ عربي من بيته في إطار أي تسوية. لقد أُخرِجَ العرب أساسًا من

بيوتهم في عام 1948 وشُرِّدوا في بقاع الأرض، كما نزح عدد كبير إلى الضفة الشرقية للأردن بعد حرب 1967، وما زال إخراجهم من بيوتهم جاريًا عبر سياسة هدم البيوت المتبعة في القدس وغيرها. ويفترَض أن تقدم التسوية حلولًا للّاجئين. لكن بالنسبة إلى حق العودة للّاجئين الفلسطينيين، فقد نصّت «الرؤية» على أنه من الضروري أن «تنهي اتفاقية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية جميع المطالب المتعلقة بوضع اللاجئ أو المهاجر والتحرر من هذه المطالب. [يعني ذلك أنه] لن يكون لأي لاجئ فلسطيني أي حق في العودة ولن تقوم دولة إسرائيل باستيعاب أي لاجئ»[(66)]. اللغة جازمة وحاسمة. لم تعد هذه قضية للتفاوض

من ضمن قضايا الحل الدائم. ولا توجد حتى محاولة لتسديد ضريبة شفوية، كما في أيام تفاوض اللجان بعد أوسلو، من نوع السماح لمن بقي في قيد الحياة من لاجئي 1948 أنفسهم من دون نسلهم، بالعودة. وهؤلاء قد لا يتجاوز عددهم بضعة آلاف. وتُفصّل الوثيقة حتى في مسألة العودة إلى مناطق السلطة الفلسطينية؛ فتقصر هذا الحق على من ليس لديه مكان إقامة دائم، وتدرس طلبه لجنة فلسطينية - إسرائيلية مشتركة، وتقرر بشأن كل شخص، وذلك بموجب الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية والقدرة الفلسطينية على الاستيعاب. وتتوقع الوثيقة إقناع الدول الإسلامية باستيعاب خمسة آلاف لاجئ في

السنة[67].

إن المقصد الحقيقي من عبارة عدم إخراج أي عربي أو يهودي من منزله هو عدم إخلاء المستوطنات في الضفة الغربية، فهذا هو المطروح في التسوية مع الفلسطينيين. لكن لغة الاتفاق تشمل اليهودي والعربي، لكي يظهر بقاء المستوطنين في بيوتهم أمرًا متوازنًا وعادلًا، من خلال فرض مساواة بين المستوطن في «بيته» والعربي الذي احتُلت أرضه، بين المحتل والواقع تحت الاحتلال، بين السارق في سطوٍ مسلح وضحية السرقة.

ما يصرح به النص بواسطة هذه المغالطة المفضوحة هو أنه لن تُخلى أي مستوطنة،

متجاوزًا بذلك حتى شارون الذي أخلى مستوطنين من «بيوتهم» في غزة؛ كما تتفوق الوثيقة على صهيونية غالبية الساسة الإسرائيليين الذين كانوا يصرحون بأنهم يعلمون أنهم سوف يضطرون إلى إخلاء «بعض المستوطنات» في إطار حلٍّ دائم، ولا سيّما ما تسميه هذه الوثيقة «enclaves» أي «جيوب» استيطانية داخل التجمعات السكانية الفلسطينية، لتمييزها من الكتل الاستيطانية الحدودية السابق ذكرها. كانت فكرة إخلاء المستوطنات واردة دائمًا، هذا فضلًا عن وجود «مستوطنات غير قانونية» بموجب القانون الإسرائيلي ذاته؛ إذ أنشأها غلاة المستوطنين من دون إذن.

5 – حول الدولة والسيادة

لا تبقي الوثيقة من الدولة الفلسطينية، التي يُفترض أنها تَعِد بها الفلسطينيين، سوى التسمية. لا يفعل من صاغوها، في الحقيقة، أكثر من منح السلطة الفلسطينية القائمة لقب دولة. وهو ما يُذكِّرنا بخطاب نتنياهو في جامعة بار إيلان في عام 2009. حينذاك، في بداية مرحلة حكم أوباما، اضطر نتنياهو إلى الموافقة على استخدام لفظ الدولة الفلسطينية. وخرج بكلمة مطوّلة مصارِحًا جمهوره بهذا التغيير. لكن طريقته في صياغة الأمر هي ذاتها الواردة في وثيقة ترامب، تقريبًا. وأهم نقطة في كلمته، في رأيي، قوله الآتي: «لقد قلت في واشنطن

للرئيس أوباما إن المصطلحات لن تشكل أي مشكلة إذا ما اتفقنا على الجوهر. وها هو الجوهر الذي أشير إليه هنا بصوتٍ صريح وواضح: إذا ما مُنحنا هذه الضمانة الخاصة بنزع السلاح والتدابير الأمنية اللازمة لإسرائيل، وإذا ما اعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي، فإننا سنكون مستعدين ضمن تسوية سلمية مستقبلية للتوصل إلى حل يقوم على وجود دولة فلسطينية منزوعة السلاح إلى جانب الدولة اليهودية»[68]. ليست المصطلحات مهمة (أي سمّوها دولة إن شئتم!)، ما دامت قد قُبلت شروط إسرائيل بشأن طبيعة هذه الدولة. فإذا كانت منزوعة السلاح، وإن كانت

إسرائيل تضبط الحدود، وتشرف على الأمن، وتحرس الجيوب الاستيطانية والطرق المؤدية إليها كما في الوثيقة، فلا مشكلة في تسمية الكيان الخاضع لهذه الوصاية دولة.

لا تترك الوثيقة المصطلحات على حالها، خلافًا لما فعل نتنياهو. فكتّابها وجدوا من الملائم التنظير للأمر، وتعديل مفهوم السيادة لهذا الغرض، فأفادونا من بنات أفكارهم أن «السيادة مفهوم غير متبلور تطور عبر الزمن. مع تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول، تختار كل دولة التفاعل مع الدول الأخرى من خلال إبرام اتفاقات تحدد المعايير الأساسية لكل أمة. إن الفكرة التي تقول إن السيادة مصطلح جامد كانت حجر عثرة غير ضرورية في

المفاوضات السابقة. فالمخاوف الواقعية والعملية التي تؤثر في الأمن والازدهار هي الأشد أهمية»[69]. ليس هذا التفلسف حول عدم أهمية السيادة موجّهًا لإسرائيل لكي تعدّل مفهومها للسيادة مثلًا إلى دولة لجميع مواطنيها أو دولة ثنائية القومية، أو بحيث تسمح للمجتمع الدولي بالتدخل في تسلحها النووي، بل هو معدّ خصيصًا للفلسطينيين.

«السيادة مفهوم غير متبلور، فلماذا تتمسكون به أيها الفلسطينيون؟»، هذا ما تقوله الوثيقة. المهم هنا هو العمل والازدهار من وجهة نظر رجال تطوير العقارات في مناطق محتلة. إنه منطق استعماري محض يوجه السكان وصائيًا

ضد «المتطرّفين» الذين يحولون دون الازدهار في ظل الاحتلال، بإصرارهم على السيادة والاستقلال والتحرر وغيرها من الأفكار «الجامدة»، غير المرنة، على حد تعبير مؤلفي «الرؤية».

في الماضي، كنّا نقول «دولة فاقدة السيادة» لتحليل ما يُعرَض على الفلسطينيين في المرحلة الانتقالية، فجاء من يوفر علينا التحليل ويقول صراحة إن المطروح هو دولة بلا سيادة، لأن السيادة حجر عثرة أمام السلام.

في مسألة السيادة أيضًا، تنص هذه «الرؤية» على أنه «ستكون دولة إسرائيل مسؤولة عن الأمن في جميع المعابر الدولية إلى دولة فلسطين.

أما في ما يتعلق بمعبر رفح، فسيتم الاتفاق على ترتيبات محددة بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل لتحقيق الاحتياجات الأمنية المأخوذة في الاعتبار في هذه الرؤية. ستواصل دولة إسرائيل سيطرتها على المجالين الجوي والكهرومغناطيسي غرب نهر الأردن»[70]. تمنح الوثيقة إسرائيل السيادة على الأجواء والحدود، وعلى حد تعبيرها: «ستحتفظ دولة إسرائيل بالسيادة على المياه الإقليمية، التي تعتبر حيوية لأمنها، والتي توفر الاستقرار في المنطقة»[71]. كما تحتفظ بالسيادة على آبار المياه، فيحظر حفرها من دون إذن إسرائيل، لأن المياه الجوفية في الدولة الفلسطينية مشتركة. وبعد

فقرة طويلة يقول النص: «سوف يدعم التمويل الإضافي تطوير مرافق جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي يضع حدًا للمخاطر الصحية العامة المستمرة الناتجة من مياه الصرف الصحي غير المعالجة. وسيتم إعادة استخدام هذه المياه، ما يتيح توفير كميات هائلة من المياه القابلة للاستخدام في الزراعة والصناعة»[(72)].

تبسط إسرائيل سيادتها غير المرنة على السماء والأرض، وفي باطن الأرض حيث المياه الجوفية؛ وفي المقابل، سوف يتلقى الفلسطينيون دعمًا في عملية معالجة مياه الصرف الصحي!

لن تجد على طول الوثيقة سوى «أمن إسرائيل»، فلا يوجد شيء اسمه «أمن فلسطين». وتحظى الجيوب الاستيطانية (وهي البقع البنّية التي تظهر في الخريطة (1-2))، والواردة ضمن ملاحق الوثيقة، داخل الأزرق، ومُعرّفة على الخريطة بـ «enclave community» بحماية الجيش الإسرائيلي الموجود داخل المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية. وهو يحمي أيضًا الشوارع المُعرّفة بالخريطة بوصفها «Israeli access road» والتي تقود إلى هذه المستوطنات.

الخريطة (1-2)

خريطة فلسطين بحسب «رؤية ترامب» مبيّنًا عليها

الجيوب الاستيطانية



المصدر:

The White House, *Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli*

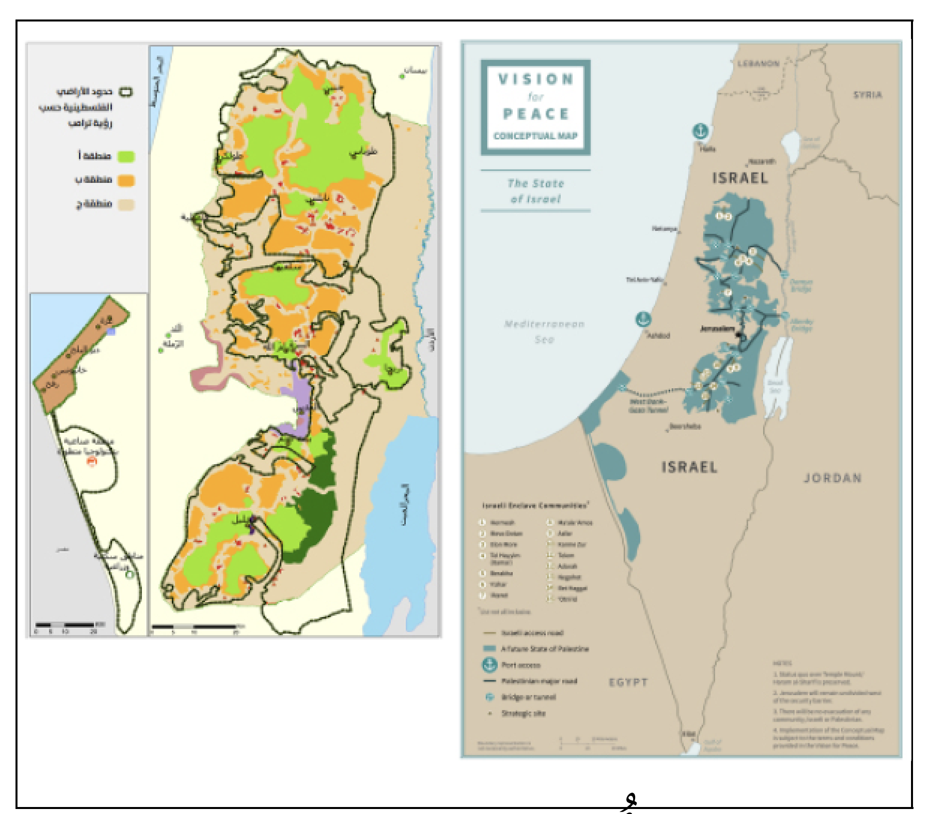
People (January 2020), accessed on 29/1/2020, at: http://bit.ly/32onQez

وصلتُ إلى نتيجة مفادها أن هذه الصفقة هي في الحقيقة الوضع القائم مع إضافة لصيقة (Label) الدولة. هذا هو التصوّر الإسرائيلي لفكرة الدولة، مع زيادة بعض الأراضي للمنطقتين «أ» و«ب»[(73)]، يعني إذا بقيت المنطقتان «أ» و«ب» خاضعتين للسلطة الفلسطينية، لكن مع بقاء السيادة الإسرائيلية وزدت عليهما 20 في المئة أو 30 في المئة وسميت المعابر حدودًا، متّبعًا سير جدار الفصل العنصري الذي بنته إسرائيل، تحصل على «صفقة القرن».

الخريطة (1-3)

خريطة فلسطين وفق رؤية ترامب مقارنةً بتقسيمات

مناطق «أ» و«ب» و«ج» في اتفاق القاهرة بعد أوسلو



المصدر: Ibid.؛ أُعدت الخريطة الثانية لهذه الدراسة بالاستناد إلى خريطة «رؤية ترامب» وخريطة اتفاق القاهرة.

كرَّست «رؤية ترامب» منطق القوة والإملاء المباشر على العرب. ويشكّل سلوك بعض الدول العربية بعد الإعلان عن هذه «الرؤية» سابقة خطيرة، تُشجع الإسرائيليين على تبنّي هذا المنطق والتمسك به. فقد جاء بعض الردود

العربية مؤيدًا للمبادرة[74]، وتباينت الردود الأوروبية[75] التي لا تأثير فعلي لها كما أثبتت الحوادث، ولا يمكن الاعتماد عليها إذا لم يجرِ العمل على بناء كتلة قوية مؤيدة للحقوق الفلسطينية في الرأي العام الأوروبي.

---

(3) للمزيد حول حرب حزيران/ يونيو 1967، يُنظر: عزمي بشارة، «ما قبل حرب حزيران وما بعدها: كي لا يتجنب النقدُ النقدَ»، **سياسات عربية**، العدد 26 (أيار/ مايو 2016)، ص 7–11.

(4) United Nations, *Resolutions and Decisions of the Secretary Council 1967: Security Council Official Records Twenty-Second Year* (New York: 1968), pp. 8-9, accessed on 30/1/2020, at: http://bit.ly/31DlKas

(5) صرّح روجرز بمبادرته علنًا ورسميًا في محاضرة ألقاها في مؤتمر عُقد في العاصمة واشنطن بتاريخ 9 كانون الأول/ ديسمبر 1969. وتضمنت المبادرة أيضًا إنشاء مناطق منزوعة السلاح، وضمان أمن الإسرائيليين والدول العربية، وضمان حرية الملاحة الإسرائيلية في مضائق تيران وقناة السويس، وتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، وضرورة التوافق بين الأطراف، ولا سيّما الأردن وإسرائيل، حول القدس، وعدم القبول بفعل من طرف واحد لاتخاذ قرار نهائي بخصوص القدس. يُنظر:

William Rogers, «Address by Secretary of State William Rogers, December 9, 1969,» in: US Department of State, *The Quest for Peace: Principal United States Public Statements and Related Documents on the Arab-Israeli Peace Process 1967-1983* (Washington,

DC: US Department of State, 1984), pp. 23-29.

(6) Jerome Slater, «The Superpowers and an Arab-Israeli Political Settlement: The Cold War Years,» *Political Science Quarterly*, vol. 105, no. 4 (Winter 1990-1991), pp. 571-573, accessed on 30/1/2020, at: http://bit.ly/2uVYF6M; «Rogers Plan,» The Knesset, accessed on 3/2/2020, at: https://bit.ly/2SbNTAZ;

نكتل عبد الهادي عبد الكريم محمد، **موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية 1978-1993: دارسة تاريخية** (عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2016)، ص 43-46.

(7) United Nations, *Resolution Adopted on the Report of the AD HOC Committee on the Palestinian Question: 181 (II), Future Government of Palestine*, 29/11/1947, accessed on 31/1/2020, at: http://bit.ly/2HOFqit

(8) المقصود مؤتمر القمة العربية الذي عُقد في العاصمة السودانية، الخرطوم، في 29 آب/ أغسطس 1967، على خلفية هزيمة حرب 1967. وقد عُرِفَت القمة باسم «قمة اللاءات الثلاث» التي خرجت بإصرار على التمسك بالثوابت، من خلال لاءات ثلاث: لا صلح، ولا اعتراف، ولا تفاوض مع العدو الصهيوني قبل أن يعود الحق لأصحابه.

(9) «قرارات وتوصيات مؤتمر القمة العربية»، في: يوسف خوري (معد)، **المشاريع الوحدوية العربية 1913-1989: دراسة توثيقية**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، ص 216.

(10) خالد حماد عياد، **أميركا وعملية السلام في الشرق الأوسط** (1973–2013) (عمان: دار الآن ناشرون وموزعون، 2017)، ص 28–31.

(11) *Israeli-Egyptian Relations: Israel and Egypt Open Peace Talks in Marrakesh, December 1977*, Archives, accessed on 6/2/2020, at: http://bit.ly/3bPqSga

(12) جاء الرفض الإسرائيلي لمبادرة ريغان للحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من منطلق أن المقترحات الأميركية ستؤدي إلى قيام دولة فلسطينية ما قد «يخلق خطرًا جدّيًا» على أمن إسرائيل، على الرغم من أن ريغان صرّح على نحو واضح أن الولايات المتحدة «لن تدعم قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة». وأكد أنه من وجهة نظر الولايات المتحدة، فإن الحكم الذاتي للفلسطينيين سيكون بالتعاون مع الأردن، وأن هذا يقدّم أفضل فرصة

لسلام دائم وعادل. وكانت عمّان قد أبدت ردة فعل إيجابية تجاه المبادرة، في حين أصدرت إسرائيل «رفضًا تلو الآخر للاقتراحات الأميركية»، وأعلن بيغن أن إسرائيل سترفض الدخول في مفاوضات حول الخطة، وستستأنف المحادثات حول الحكم الذاتي الفلسطيني فقط إذا كانت على أساس اتفاقيات كامب ديفيد التي لم تذكر مسألة تجميد المستوطنات، والتي تُعتبر حقًا غير قابلٍ للتصرف وجزءًا لا يتجزأ من أمن إسرائيل القومي. واعتبر بيغن أن اقتراح ريغان يشبه خطة روجرز لعام 1969، والذي دعا إلى الانسحاب الإسرائيلي من كل الضفة الغربية تقريبًا، واقتبس بيغن عن غولدا مئير، التي كانت رئيسة الوزراء آنذاك، قولها إن كل من يدعم خطة روجرز خائنٌ، مؤكدًا أنه يمكن قول الشيء ذاته بالنسبة إلى مبادرة ريغان. يُنظر:

David K. Shipler, «Israel Rejects Reagan Plan for Palestinians' Self-Rule; Terms it 'a Serious Danger',» *The New York Times*, 3/9/1982,

accessed on 30/1/2020, at: https://nyti.ms/39O4jqA

(13) لا شك في أن ثورات عام 2011 تستحق الإضافة بوصفها تحولًا كبيرًا، لكننا ما زلنا نعيش هذه المرحلة.

(14) George H. W. Bush, «After the War: The President; Transcript of President Bush's Address on End of the Gulf War,» *The New York Times*, 7/3/1991, accessed on 30/1/2020, at: https://nyti.ms/2V6Ct4S

(15) U.S. Department of State, *A Performance-Based Roadmap to a Permanent Two-State Solution to the Israeli-Palestinian Conflict*, Archive, Office of the Spokesman

(Washington, DC), 30/4/2003, accessed on 30/1/2020, at: http://bit.ly/2HRiezW; U.S. Department of State, *Roadmap for Peace in the Middle East: Israeli/Palestinian Reciprocal Action, Quartet Support*, Archive, Bureau of Public Affairs (Washington, DC), 16/7/2003, accessed on 30/1/2020, at: http://bit.ly/38CHxlc

(16) The White House, *Letter from President Bush to Prime Minister Sharon*, 14/4/2004, accessed on 30/1/2020, at: http://bit.ly/37HleK2

(17) The White House, *Remarks by the President at Cairo University, 6-*

04-09, Office of the Press Secretary, 4/6/2009, accessed on 30/1/2020, at: http://bit.ly/39Q7XQy

(18) John Kerry, «Restoring Leadership in the Middle East: A Regional Approach to Peace,» Martin Indyk (intro.), The Brookings Institution (Washington, DC), 4/3/2009, accessed on 30/1/2020, at: https://brook.gs/32d5hd6

(19) Ethan Bronner, «Netanyahu Responds Icily to Obama Remarks,» *The New York Times*, 19/5/2009, accessed on 30/1/2020, at: https://nyti.ms/37QP4M5

(20) United Nations, *Statement by Middle East Quartet*, 23/9/2011, accessed on 30/1/2020, at: http://bit.ly/2uXJhXT

(21) U.S. Department of State, *Remarks on Middle East Peace*, 28/12/2016, accessed on 30/1/2020, at: http://bit.ly/2SODUDn;

«النقاط الست في خطة كيري للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين»، **فرانس 24**، 29/12/2016، شوهد في 30/1/2020، في: http://bit.ly/2vYjbUp

(22) صهر الرئيس ترامب ونجل المستثمر العقاري الأميركي تشارلز كوشنر. التحق بجامعة هارفرد التي تبرّع والده لها بمبلغ 2.5 مليون دولار في عام 1998 لمساعدته على الالتحاق بها، على الرغم من درجاته الضعيفة التي حصل عليها في دراسته الثانوية، بحسب تحقيق الصحافي والكاتب

دانييل غولدن. كما درس كوشنر في جامعة نيويورك، حيث حصل في عام 2007 على شهادة في القانون، وهي الجامعة نفسها التي تبرّع لها والده بمبلغ ثلاثة ملايين دولار في عام 2001. وجاريد متبرع لإسرائيل. عيّنه ترامب في منصب كبير مستشاري البيت الأبيض، في حالة نادرة لإسناد منصب كبير إلى أحد أفراد عائلة الرئيس الأميركي، حيث لا يتطلب منصب كبير مستشاري البيت الأبيض موافقة مجلس الشيوخ الأميركي. ورأس كوشنر طاقم المحامين الذين صاغوا «رؤية ترامب للسلام»، وجميعهم لا يخفون ميولهم الصهيونية اليمينية مثله.

(23) Josephine Harvey, «Jared Kushner Says He's 'Read 25 Books' on The Israeli-Palestinian Conflict,» *HuffPost*, 29/1/2020, accessed on 31/1/2020, at: http://bit.ly/2VdH6dq

(24) السفير الأميركي لدى إسرائيل منذ عام 2017. كان

فريدمان محاميًا لترامب سابقًا في قضايا الإفلاس، وعمل مستشارًا في حملة ترامب الانتخابية للرئاسة. يُعتبر فريدمان صوتًا مهمًا للمستوطنين لدى الإدارة الأميركية.

(25) محامٍ أميركي، شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي وكبير الموظفين القانونيين لترامب وشركاته. وبعد تسلمه الرئاسة، أصبح غرينبلات مستشار ترامب بشأن إسرائيل، وقد عيّنه مساعدًا له والممثل الخاص للمفاوضات الدولية. وصرّح غرينبلات في عام 2016 أن «مستوطنات الضفة الغربية لا تشكل عقبة أمام السلام». بعد استقالة غرينبلات من منصبه في نهاية عام 2019، استلم مكانه المحامي آفي بيركوفيتش.

(26) يُظهِر سجله أنه صديق شخصي لكوشنر فحسب، وأنه درس في معهد ديني أرثوذكسي في إسرائيل. تخرج في جامعة هارفرد في عام 2016 وعمل في الحملة الانتخابية لترامب، وكان مسؤولًا لوجيستيًا عن مشروع البث الإعلامي المباشر من برج ترامب ومساعدًا لكوشنر، والذي يصفه بعضهم بأنه «الفتى المدلل» له، في حين وصفت مجلة **فانيتي فير**، من جهتها، بيركوفيتش بأنه «صبي القهوة» لكوشنر، يُنظر:

Bess Levin, «Trump's New Mideast Point Man is Jared Kushner's Former Coffee Boy Avi Berkowitz,» *Vanity Fair*, 5/9/2019, accessed on 31/1/2020, at: http://bit.ly/2w106AY

(27) «US Ends Aid to Palestinian Refugee Agency Unrwa,» *BBC News*, 1/9/2018, accessed on 2/2/2020, at: https://bbc.in/2SOL8Hn

(28) *S.1322 - Jerusalem Embassy Act of 1995*, *Congress.Gov*, accessed on 31/1/2020, at: http://bit.ly/2HOShRO

(29) Karen DeYoung & Loveday Morris, «Trump Administration Orders Closure of PLO Office in

Washington,» *The Washington Post*, 11/9/2018, accessed on 2/2/2020, at: https://wapo.st/37UMdSi

(30) Karen DeYoung, Steve Hendrix & John Hudson, «Trump Administration Says Israel's West Bank Settlements Do Not Violate International Law,» *The Washington Post*, 19/11/2019, accessed on 31/1/2020, at: https://wapo.st/37T2Ygy

(31) United Nations, Security Council, *Resolution 446 (1979) of 22 March 1979*, accessed on 31/1/2020, at: http://bit.ly/2uniqUJ

(32) صدرت المذكرة القانونية بشأن عدم قانونية المستوطنات الإسرائيلية، التي عُرفت بـ «مذكرة هانزل»، في 21 نيسان/ أبريل 1978، وأعدّها هيربرت هانزل، المستشار القانوني في وزارة الخارجية الأميركية في عهد الرئيس الأسبق كارتر. أُرسِلَت مذكرته إلى الكونغرس بناءً على طلب لجنتين فرعيتين من مجلس النواب، ونشرت أيضًا في مجلة وزارة الخارجية الأميركية. يُنظر:

Herbert J. Hansel, «United States: Letter of the State Department Legal Adviser Concerning the Legality of Israeli Settlements in the Occupied Territories,» *International Legal Materials,* vol. 17, no. 3 (May 1978), pp. 777-779, accessed on 2/2/2020, at: http://bit.ly/2HPQc8d

(33) Bernard Gwertzman, «State Department; about the West Bank and the Emperor's Clothes,» *The New York Times,* 25/8/1983, accessed on 2/2/2020, at: https://nyti.ms/32gWTtm

(34) Khaled Elgindy, «Trump Can't Kill the Peace Process, It was already dead,» *Slate*, 17/4/2019, accessed on 2/2/2020, at: http://bit.ly/2wy5cVI

(35) Matt Spetalnick, «Bush: Israel Settlement Expansion 'Impediment',» *Reuters*, 3/1/2008, accessed on 2/2/2020, at: https://reut.rs/36SzWgy

(36) Elliott Abrams, «The Settlement Obsession: Both Israel and the United States Miss the Obstacles to Peace,» *Foreign Affairs,* vol. 99, no. 2 (July/August 2011), accessed on 2/2/2020, at: https://fam.ag/2OfP1m7

(37) «United States Vetoes Security Council Resolution on Israeli Settlements,» *U N News,* 18/2/2011, accessed on 2/2/2020, at: https://bit.ly/2Sbhqeb

(38) United Nations, Security Council, *Resolution 2334 (2016)*, 23/12/2016, accessed on 2/2/2020, at: http://bit.ly/2wGIOtt; United Nations, Security Council, *Israel's Settlements*

Have No Legal Validity, Constitute Flagrant Violation of International Law, Security Council Reaffirms, 23/12/2016, accessed on 2/2/2020, at: http://bit.ly/2T97x0V

(39) David E. Sanger, «Kerry Rebukes Israel, Calling Settlements a Threat to Peace,» *The New York Times*, 28/12/2016, accessed on 2/2/2020, at: https://nyti.ms/2HRBk96

(40) «Obama Says Israeli Settlements Making Two-state Solution Impossible,» *Reuters,* 10/1/2017, accessed on 2/2/2020, at: https://reut.rs/2GLM60b

(41) Barak Ravid, «What Jared Kushner Told Senators about Trump's Middle East Peace Plan,» *Axios,* 4/3/2020, accessed on 11/3/2020, at: http://bit.ly/2vWYxoe

(42) The White House, *Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People* (January 2020), accessed on 29/1/2020, at: http://bit.ly/32onQez

(43) Ibid., «Part A: Political Framework,» p. 21.

(44) Ibid., p. 23.

(45) Ibid., p. 35.

(46) Ibid., p. 15.

(47) Ibid., pp. 15-16.

(48) Ibid., p. 7.

(49) Noam Chomsky, *Fateful Triangle: The United States, Israel, and the Palestinians*, Foreword by Edward W. Said, 3rd ed. (Cambridge, MA: South End Press, 1999), pp. 99-100.

(50) ستظهر كلمة «Occupation» لكن بمعنى «مهنة» على النحو الآتي:

«This project will increase job placement rates for Palestinian youth

and women by providing them with career counseling, specialized training, and job placement services in a concentrated effort to employ them in higher-wage, high-growth occupation.»

[سيؤدي هذا المشروع إلى زيادة معدلات التوظيف بين الشباب والنساء الفلسطينيين، من خلال تزويدهم بالإرشاد المهني والتدريب المتخصص وخدمات التوظيف في جهد مكثف لتوظيفهم في مهن ذات أجور أعلى ونمو مرتفع].

(51) The White House, *Peace to Prosperity*, «Part A: Political Framework,» p. 8.

(52) Ibid., p. 18.

(53) Ibid., p. 8.

(54) في عام 2008، أُطلِقَت حملة إعلانات مدفوعة في صحف إسرائيلية رئيسة، **يديعوت أحرونوت** و**معاريف** و**هآرتس**، لترويج مبادرة السلام العربية لدى الجمهور الإسرائيلي. وعنونت الصفحات الترويجية بعبارة مفادها أن «57 دولة عربية وإسلامية ستقيم علاقات دبلوماسية وعلاقات طبيعية مع إسرائيل، مقابل اتفاق سلام شامل وإنهاء الاحتلال»، كما نُشِرَ النص الكامل للمبادرة العربية بنقاطها السبع في الصحف الإسرائيلية، إضافة إلى حملة مشابهة في الصحافة الفلسطينية وفي صحف أوروبية. يُنظر:

«The Advert for the Arab Peace Plan That Appeared in Israel's Hebrew Press,» *BBC News*, 20/11/2008, accessed on 11/3/2020, at: https://bbc.in/39OfW12; «Arab Plan Explained in Hebrew Ads,» *BBC*

News, 20/11/2008, accessed on 11/3/2020, at: https://bbc.in/38Ldh6Z

(55) The White House, *Peace to Prosperity*, «Part A: Political Framework,» p. 9.

(56) Ibid.

(57) Ibid., p. 31.

(58) يُنظر:

Mordechai Ben-Porat, *To Baghdad and Back: The Miraculous 2,000 Year Homecoming of the Iraqi Jews* (Jerusalem: Gefen Publishing House, 1998).

(59) The White House, *Peace to Prosperity*, «Part A: Political Framework,» p. 12.

(60) Ibid., pp. 11-12.

(61) United Nations, Security Council, *Resolution 242 (1967) of 22 November 1967*, accessed on 31/1/2020, at: http://bit.ly/38ThpCF

(62) ليس الحديث عن إعادتها جميعًا، فبعضها قريب جدًا من مراكز إسرائيل المدينية الكبرى، ومن الساحل.

(63) United Nations, *Resolution Adopted on the Report of the AD HOC Committee on the Palestinian*

Question: 181 (II), Future Government of Palestine.

(64) زود الدكتور مهند مصطفى مدير مركز مدى للدراسات الاجتماعية التطبيقية في حيفا الكاتب بهذه الأرقام مشكورًا.

وتختلف نسب التصويت في منطقة المثلث قليلًا عن النسب عند عرب الداخل عمومًا.

(65) The White House, *Peace to Prosperity*, «Part A: Political Framework,» p. 8.

(66) Ibid., p. 32.

(67) Ibid., pp. 31-33.

(68) «خطاب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في جامعة بار

إيلان»، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 14/ 6/ 2009، شوهد في 30/ 1/ 2020، في: http://bit.ly/32wRqyR

(69) The White House, *Peace to Prosperity*, «Part A: Political Framework,» p. 9.

(70) The White House, *Peace to Prosperity*, «Appendix 2 C: Demilitarization Criteria and Other Security Arrangements,» p. 49.

(71) Ibid., «Part A: Political Framework,» p. 13.

(72) Ibid., «Part B: Economic Framework,» p. 9.

(73) قسّم اتفاق أوسلو الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام إدارية مؤقتة في الضفة الغربية، وهي المناطق «أ»، و«ب»، و«ج»، حتى يتم وضع اتفاق نهائي لهذه الحالة. وهذه المناطق غير متجاورة، لكنها مجزأة بحسب المناطق السكنية المختلفة فضلًا عن المتطلبات العسكرية الإسرائيلية. المنطقة «أ» تخضع لسيطرة مدنية وأمنية كاملة للسلطة الفلسطينية. أما المنطقة «ب»، فهي تخضع للسيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة، في حين تخضع المنطقة «ج» كليًا للسيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية.

(74) جاء الموقف المصري مؤيدًا لرؤية ترامب، بحسب تصريح وزارة الخارجية المصرية، والذي ركّز على أهمية المبادرة «من منطلق أهمية التوصُّل لتسوية القضية الفلسطينية بما يعيد للشعب الفلسطيني كامل حقوقه المشروعة من خلال إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفقًا للشرعية الدولية ومقرراتها». ودعا التصريح «الطرفين المعنيين إلى الدراسة المتأنية للرؤية الأميركية لتحقيق السلام، والوقوف على كافة أبعادها، وفتح قنوات الحوار لاستئناف المفاوضات برعاية أميركية». وجاء على لسان سفير الإمارات

في واشنطن، الذي حضر حفل إعلان «الصفقة»، أن الإمارات ترى أن «هذه الخطة هي مبادرة جادة تتناول العديد من القضايا التي أثيرت على مر السنين»، معتبرًا أن الخطة المعلنة من جانب ترامب تُشكّل نقطة انطلاق مهمة للعودة إلى المفاوضات ضمن إطار دولي تقوده الولايات المتحدة، يُنظر: «بيان صحفي»، الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية المصرية على موقع «فيسبوك»، 28/1/2020، شوهد في 2/2/2020، في: https://bit.ly/2WSItiz؛ «الإمارات: نقدر الجهود الأميركية للوصول إلى سلام إسرائيلي فلسطيني»، **الاتحاد بريس**، 29/1/2020، شوهد في 2/2/2020، في: http://bit.ly/2vdY0hj

(75) شكك الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في نجاح خطة ترامب للسلام، مؤكدًا أنه لا يمكن تحقيق السلام بوجود طرف واحد. وجاء الموقف متناغمًا مع الموقف الألماني الذي عبّر عنه وزير الخارجية الألماني هايكو ماس (Heiko Maas) الذي أشار إلى أنّ الخطة تثير تساؤلات عدة، وأن لا سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلا من خلال حل

الدولتين المتفاوض عليه. وهذا الموقف جاء متناغمًا مع موقف الاتحاد الأوروبي، الذي عبّر عنه جوزيب بوريل (Josep Borrell)، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، في بيان أفاد أن الخطة لا تلتزم «المعايير المتفق عليها دوليًا». وأنه «من أجل بناء سلام عادل ودائم، يجب تحديد قضايا الوضع النهائي التي لم يتم حلها من خلال مفاوضات مباشرة بين الطرفين». وفي ما يتعلق بالمستوطنات، أفاد أنه «لا يمكن أن تمر الخطوات نحو الضم، إذا تم تنفيذها، من دون أي تحد»، متخوفًا من التصريحات حول احتمال ضم غور الأردن وأجزاء أخرى من الضفة الغربية. في المقابل، أيدت بريطانيا الخطة، بحسب رئاسة الوزراء، معتبرة إياها «خطوة إيجابية» نحو السلام في المنطقة. وصرّحت رئاسة الوزراء بأنه: «ناقش ترامب وجونسون هاتفيًا اقتراح الولايات المتحدة للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين والذي يمكن أن يثبت أنه خطوة إيجابية للأمام». وقال وزير الخارجية البريطاني، دومينيك راب (Dominic Raab)، إن خطة ترامب هي «بكل وضوح اقتراح جدي». وأكد أن «اتفاقًا للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين يؤدي إلى تعايش

سلمي يمكن أن يفتح آفاق المنطقة برمّتها، وأن يمنح الجانبين فرصة لمستقبل أفضل». يُنظر: «ماكرون: لا يمكن تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين في وجود طرف واحد»، **رويترز**، 30/1/2020، شوهد في 2/2/2020، في: https://bit.ly/2tcQrq2؛ «ألمانيا: صفقة القرن تثير التساؤلات»، **وكالة الأناضول**، 29/1/2020، شوهد في 2/2/2020، في: https://bit.ly/37N1RQz؛ «بريطانيا ترى «خطوة إيجابية» في خطة ترامب للسلام»، **سكاي نيوز عربية**، 28/1/2020، شوهد في 2/2/2020، في: http://bit.ly/38XfuNr;

«EU Slams Trump’s Middle East Peace Plan,» *DW,* 4/2/2020, accessed on 4/2/2020, at: http://bit.ly/2SXbMhl

– 2 –

كيف وصلنا إلى هنا؟

لا يمكن فهم مثل هذه الصفقة بين ترامب ونتنياهو من دون فهم صيرورة أميركية سياسية وثقافية قادت إليها. وترتبط هذه الصيرورة بالعلاقة الجدلية بين الشعبوية والنيوليبرالية، وأيضًا بحروب الولايات المتحدة في الخارج، وأخيرًا بانتخاب ترامب[76]. وردة الفعل الآتية عليه، بعد أن كان انتخابه ردة فعل على مرحلة أوباما. لكن ليس هذا موضوع هذه الدراسة، مع أنه موضوع مهم في حد ذاته؛ ذلك أن «رؤية ترامب» لم تتمخض عن تطورات في الشرق الأوسط فحسب، بل هي أيضًا نتاج تطورات في السياسة الأميركية. لكننا نكتفي هنا بمراجعة التطورات الإقليمية التي قادت إلى أن تصبح الوثيقة بهذه الخطورة.

قضية فلسطين هي قضية استعمارية ما زالت من دون حل، وقد ارتبط تعقيدها، مقارنةً

بقضايا استعمارية أخرى، بتشابكها مع «المسألة اليهودية» في أوروبا والحضارة الأوروبية الممتدة خارجها، وبتداخلها أيضًا مع ما أسميه «المسألة العربية».

على مستوى المسألة اليهودية، تركّبت وتعقدت علاقة الغرب بالمسألة الاستعمارية في فلسطين بتصدير المسألة اليهودية من أوروبا والغرب عمومًا إلى الشرق الأوسط، بما في ذلك تعقيدات علاقة المجتمعات الغربية بالمسألة اليهودية؛ وزاد المسألة الكولونيالية تعقيدًا أن اليهود الذين استوطنوا فلسطين لم يستوطنوها بهدف السكن أو الاستقرار، بل بهدف إقامة دولة، ولم يشكلوا امتدادًا استيطانيًا لدولةٍ أُمّ، خلافًا لمستوطني الجزائر الفرنسيين،

هذا إضافة إلى فهمهم أنفسهم على أنهم حركة قومية، بل حركة تحرر وطني بالنسبة إلى بعض الفصائل الصهيونية المسلحة في حرب 1948 التي سمتها «حرب التحرير».

تجلّت المسألة العربية في عوامل العجز عن بناء الأمة، لا على أساس قومي ولا على أساس وطني، ونتائج هذا العجز ومتعلقاته، مثل هشاشة الدولة الوطنية، وأزمة الهوية، ودور الجيش في السياسة، وصعود الطائفية والقبلية والهويات ما تحت الوطنية، وعسر الانتقال الديمقراطي. وأثّرت الصراعات بين الأنظمة العربية في الموقف من قضية فلسطين بموجب التحالفات الدولية، كما تحدد الموقف منها بموجب حاجة النظام إلى الشرعية التي تمثلها

هذه القضية في الوجدان الشعبي. وصعدت قضية فلسطين إلى الواجهة، بما في ذلك إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964 في مرحلة صعود الفكرة القومية العربية والمشاريع الكبرى، وحتى خلال الردود القومية على الهزائم. وغالبًا ما ارتبطت الخلافات والنزاعات داخلها بالصراعات بين الأنظمة العربية. وتشرذمت الفصائل الفلسطينية في حالات كثيرة بين المحاور العربية، بالانحياز إلى هذه الدولة أو تلك، وهذا المحور أو ذاك. لكن عمومًا يمكن القول إن الفلسطينيين نجحوا حتى في أحلك الأوقات في الحفاظ على الوحدة في منظمة التحرير، التي أصبحت أحد الكيانات العربية

القائمة والمعترف بها.

كما استخدمت بعض الأنظمة العربية المتداخلة مع الشأن الفلسطيني قضية فلسطين بطريقتين:

- في رفع المواجهة مع العدو الصهيوني فوق القضايا الداخلية حين تثار نقديًا، فيُتَّهم مثيروها الناقدون للنظام بالعمالة وتفريق وحدة الصف في مواجهة العدو وإضعاف المقاومة وغيرها من التهم؛

- في مساومة بعض الأنظمة «المعتدلة» مع الغرب لتحسين العلاقات وتعميق التحالفات وتخفيف النقد الغربي للسياسات الداخلية في قضايا حقوق الإنسان وغيرها مقابل تقديم

تنازلات في قضية فلسطين.

لم يكن من يسمّون بـ «المعتدلين» من بين الحكام العرب أقل استغلالًا لقضية فلسطين أداتيًا، وذلك في تحسين مواقعهم في الولايات المتحدة، وهو الاستغلال الأكثر رواجًا في المرحلة الحالية. لكن، عمومًا، حتى لما كانت ثمة محاور متصارعة تستخدم القضية الفلسطينية، فإنها حافظت على مبادئ عامة في ما يتعلق بوجود مصالح مشتركة للنظام الإقليمي العربي وفي التوافق على أن قضية فلسطين مسألة استعمارية غير محلولة، وقضية تحرر وطني لشعب عربي واحتلال لأرض عربية، ومن ثم فهي عادلة ومبدئية.

مع تراجع المد القومي العربي منذ سبعينيات القرن الماضي، واختيار النظام المصري الصلح مع إسرائيل في إطار تغيير تحالفاته الدولية، أجّل الرد العربي الرافض لهذا الخيار ظهور إسقاطاته ونتائجه الوخيمة مدة وجيزة؛ لكن لم يعد ممكنًا إخفاء صعود الدولة القُطرية وتوجّه خيار الأنظمة إلى شرعية شعبوية من نوع جديد. لقد حلت شعبوية محلية غير قومية، بل معادية للقومية، محل الشعبوية القومية، وذلك خلف شعارات مثل «بلدي أولًا» (الأردن أولًا، مصر أولًا، سورية أولًا، وهكذا...)، ولم يكن المقصود بذلك مصلحة الدولة القُطرية أولًا، فهذه لا تتناقض مع قضية فلسطين أبدًا، بل كان المقصود تبني خطاب شعبوي في خدمة

الحفاظ على النظام الحاكم.

جاء التحول الكبير الذي عمّم إسقاطات السلام المصري - الإسرائيلي مع احتلال العراق للكويت وتقويض النظام العربي القديم الذي تولدت منه منظمة التحرير. فبعده، ضعفت مقاومة فكرة السلام المنفرد مع إسرائيل. ولم تكن منظمة التحرير التي خرجت، أو أُخرِجَت، من جبهة المواجهة العسكرية مع إسرائيل (الأردن، سورية، لبنان) هي نفسها بمنأى عن هذه التغيرات، فقد تحولت أيضًا بالتدريج إلى «نظام عربي» يبحث عن دولته القُطرية في سلام منفرد مع إسرائيل، مثل السلام المصري والسلام الأردني. لكنها لم تُدرك أنّ ما ينطبق على مصر التي أرادت

إسرائيل إخراجها من المواجهة ولو بثمن إعادة كامل سيناء، لا ينطبق عليها.

كان توحيد الشعب الفلسطيني، وتكريس مقولة ممثل الشعب والوحيد، باعتبار منظمة التحرير التعبير الأوحد عن الكيانية الفلسطينية، أهم إنجازاتها. لكنها تمكنت أيضًا، على الرغم من كل شيء، من تحقيق مجموعة إنجازات على الصعيد الدولي، متمثلة باعترافات الدول المتتالية بها، وقرارات الأمم المتحدة الرئيسة التي اعترفت بالشعب الفلسطيني، وصولًا إلى ضمها كدولة غير عضو بصفة مراقب في الأمم المتحدة. ويوضح الجدول (2-1) إنجازات منظمة التحرير المتعلقة بما يسمى «الكيانية الفلسطينية».

الجدول (2-1)

إنجازات منظمة التحرير الفلسطينية المتعلقة بما يسمى «الكيانية الفلسطينية» في قرارات الأمم المتحدة

التاريخ	الجهة	رقم القرار	الموضوع
8 /12 /1970	الجمعية العامة	2672	الاعتراف لشعب فلسطين بحق تقرير المصير
14 /10 /1974	الجمعية العامة	3210	دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى المشاركة في مداولات الجلسات العامة

22/11/1974	الجمعية العامة	3236	التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين غير القابلة للتصرّف
22/11/1974	الجمعية العامة	3237	منح منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب
10/11/1975	الجمعية العامة	3379	الإقرار بأن الصهيونية من أشكال العنصرية
10/11/1975	الجمعية	3375	الدعوة إلى

	العامة		إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في الجهود من أجل السلم في الشرق الأوسط
22/3/1979	مجلس الأمن	446	تأليف لجنة لدراسة الوضع المتعلق بالمستوطنات واعتبارها غير قانونية
1/3/1980	مجلس الأمن	465	مطالبة إسرائيل بتفكيك

			المستوطنات القائمة والتوقف عن التخطيط للمستوطنات وبنائها (تم اعتماد القرار بالإجماع)
13 /12 /1983	الجمعية العامة	38 /58	تأييد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير
12 /3 /1988	الجمعية العامة	229 /42	التأكيد أن بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير

			الفلسطينية لدى الأمم المتحدة تشملها أحكام اتفاق مقر الأمم المتحدة
9 /12 /1988	الجمعية العامة	160 /43	السماح بأن تُعمّم الرسائل المقدمة من منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها وثائق رسمية
15 /12 /1988	الجمعية العامة	43 /177	إقرار استعمال اسم «فلسطين»

			بدلًا من منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة
15 /7 /1997	الجمعية العامة	ES – 10 /3	تأكيد عدم الاعتراف بالإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة
29 /11 /2012	الجمعية العامة	67 /19	إقرار منح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة

			المراقب في الأمم المتحدة
10 /9 /2015	الجمعية العامة	69 /320	رفع أعلام الدول غير الأعضاء التي لها صفة المراقب في الأمم المتحدة، منها العلم الفلسطيني

المصدر: من إعداد الباحث بالرجوع إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن بخصوص القضية الفلسطينية.

أحدث خروج مصر من الصراع مع إسرائيل الانقلاب الأول في طابع القضية الفلسطينية،

وتكرس النموذج مع انطلاق المفاوضات المنفردة السورية والأردنية والفلسطينية مع إسرائيل بعد مؤتمر مدريد في عام 1991، والتي قامت على أنّ السلام مع إسرائيل يتحقق باستعادة كل دولة على حدة أراضيها التي احتُلت في حرب 1967، ومن ثم افترضت ضمنًا أن الصراع ثنائي بدأ في عام 1967، وكأن لا علاقة مباشرة له بقضية فلسطين. وهذا تزوير للتاريخ. فقضية فلسطين كانت سبب وجود صراع أدى أصلًا إلى تلك الحرب. وحتى استعادة الأراضي التي احتلت في ذلك العام لا تنطبق على الأردن، إذا أعفت منظمة التحرير، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد والمُصِرّ على التفاوض منفردًا، الأردن

من مسؤوليته عن الأراضي التي فقدها في حرب 1967، بما فيها القدس.

كان هذا نموذج اتفاقيات كامب ديفيد التي وقّعها الرئيس المصري، السادات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، بيغن، في 17 أيلول/ سبتمبر 1978 بعد 12 يومًا من المفاوضات في منتجع كامب ديفيد في الولايات المتحدة. بدا للسادات في تلك المرحلة أن من الضروري تأدية ضريبة للقضية الفلسطينية. فتضمنت اتفاقيات كامب ديفيد مبدأ حكم ذاتي للفلسطينيين بالتفاوض مع الأردن وممثلين محليين عن السكان في الضفة والقطاع(77).

بعد ذلك، تحوّل الصراع العربي – الإسرائيلي

إلى نزاع بين إسرائيل وكل دولة على حدة، هو عبارة عن خلاف حدودي قابل للحل بتسوية باسترجاع أراضيها التي احتُلّت في عام 1967، وتحويل قضية فلسطين نفسها إلى قضية الضفة الغربية وقطاع غزة؛ أي أيضًا الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967 مثل باقي الدول العربية.

إضافة إلى نزعة الأنظمة العربية للتخفّف من عبء القضية الفلسطينية، أدى احتلال العراق للكويت ونهاية الاتحاد السوفياتي إلى نهاية النظام العالمي الثنائي القطبية (الذي نشأ ما بعد مؤتمر يالطا في شباط/ فبراير 1945) في رحى الحرب الباردة والنظام الإقليمي العربي الذي ولّد منظمة التحرير ممثلًا بجامعة الدول

العربية، إلى تهميش هذه المنظمة. وبعد أن سعت المنظمة خلال السبعينيات إلى تحصيل الاعتراف الدولي بها ممثلًا شرعيًّا ووحيدًا للشعب الفلسطيني، أصبح همها الأساسي إنقاذ دورها السياسي الباقي، بعد أن خسرت ساحة المواجهة العسكرية الأخيرة، بخروجها من لبنان في إثر حرب عام 1982. وقد أنقذتها الانتفاضة الأولى التي تفجرت في نهاية عام 1987، والتي فرضت منظمة التحرير على طاولة المفاوضات. نقلت الانتفاضة مركز ثقل الحركة الوطنية إلى الداخل، وفتحت جبهة مواجهة شعبية مدنية واسعة متمسكة بمنظمة التحرير. وحسمت الانتفاضة أمر تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، على الرغم من هزائم

المنظمة العسكرية (لبنان) والسياسية (الكويت). وفي نهاية الانتفاضة الأولى أصبح واضحًا للقيادة الإسرائيلية أن البديل هو حركة المقاومة الإسلامية «حماس».

تراجعت الانتفاضة الأولى تدريجًا، وتلاشت، لكنها لم تفشل. ففي مرحلة الانتفاضة التي بدأت بمدٍّ شعبي واسع وصل حد العصيان المدني، حدثت أمور كثيرة في العالم أهمها تغير النظام الدولي وسقوط الاتحاد السوفياتي، وانهيار منظومته العالمية، وانهيار النظام العربي بعد احتلال العراق للكويت الذي أجهز على النظام العربي الرسمي الذي أنجب منظمة التحرير، وتدفُّق هجرة يهودية واسعة من الاتحاد السوفياتي السابق إلى

إسرائيل، قادت إلى انتعاش اقتصادي. تعب الناس من التجديف عكس التيار الإقليمي والدولي، لكن الانتفاضة المدنية استمرت عدة سنوات، قبل أن تنتقل من نضال شعبي إلى عمليات فصائل مسلحة.

لذلك، حين وُجّهت دعوة بوش الأب إلى دول عربية للمشاركة في تحالف ضد العراق وفي شرعنة الحرب عربيًّا لتحرير الكويت، اضطر إلى مخاطبة القضية الفلسطينية. وعقد مؤتمر مدريد للسلام بعد الحرب في عام 1991. وبفضل الانتفاضة، حضر مؤتمر مدريد ممثلو الضفة الغربية وقطاع غزة المتمسكون بتمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني. وبعد تورّط الجيش الإسرائيلي في

لبنان وبدء عملية استنزافه بعد تسجيل نصر في المرحلة الأولى تجلى في إخراج منظمة التحرير منه في حرب 1982 في لبنان، وصل حزب العمل إلى الحكم من جديد على الرغم من نزوع المجتمع الإسرائيلي المتواصل إلى اليمين منذ حرب 1967، ولا سيّما منذ أن كسر الليكود في عام 1977 احتكار العمل للسلطة. وصل حزب العمل ليجد نفسه في مواجهة الانتفاضة التي قادته إلى استنتاج ضرورة التفاوض مع المنظمة. وقد أصر ياسر عرفات على أن توقّع المنظمة، وليس الوفد الفلسطيني من المناطق المحتلة، الاتفاق مع إسرائيل. كان هذا خطأً فادحًا، فلو وقّع فلسطينيو الداخل الموالون للمنظمة اتفاقًا شبيهًا بأوسلو

لاستمرت المنظمة بوصفها حركة التحرر الوطني للشعب الفلسطيني إلى أن تحقق هدفها الذي كان متمحورًا في الدولة المستقلة، ولظلّت السلطة الناشئة ذراعًا لها. كان الأفضل للشعب الفلسطيني أن تبقى منظمة التحرير الفلسطينية ممثلًا لمجمل الشعب وقضيته، ومتحررة من هذه الاتفاقيات التي جعلت منها مجرد جهاز من أجهزة سلطة فلسطينية في ظل السيادة الإسرائيلية.

أما الخطأ الذي سبقه فكان حلّ الوفد الفلسطيني - الأردني المشترك. فبعد حلّه، وقّع الأردن اتفاقَ سلام منفردًا مع إسرائيل في عام 1994. لقد أصرت منظمة التحرير على الانفصال عن الوفد الأردني بعد مفاوضات

مدريد للسلام، ولم يكن ذلك في مصلحة الشعب الفلسطيني، بل في مصلحة قيادة المنظمة التي عملت طويلًا على مسألة التمثيل، الأمر الذي حرّر الأردن لإبرام اتفاق سلام ثنائي مع إسرائيل من دون استعادة الأرض التي خسرها في حرب 1967، والتي أصبحت استعادتها مسؤولية المنظمة. ولو بقيت منظمة التحرير والأردن يفاوضان سوية لما تجرأ أحدهما على عقد اتفاق سلام من دون القدس، ولربما بقي الوفد المشترك يفاوض حتى اليوم.

ثم جاء السلام الفلسطيني - الإسرائيلي على النموذج نفسه، كأنه حل لصراع بين طرفين، ونشأ مصطلح «الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي»، الذي لم يكن موجودًا من قبل،

كان ثمة «صراع عربي - إسرائيلي» في لغة المنظمات الدولية والإعلام في الغرب، أما في الوطن العربي فاستخدم مصطلح «قضية فلسطين» بوصفها قضية عربية. لم يكن هناك شيء اسمه «الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي» وكأنهما دولتان/ طرفان متكافئان.

كان توقيع اتفاق أوسلو الانقلاب الثاني في طبيعة قضية فلسطين بعد معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية. لقد أدرك رابين أن البديل من منظمة التحرير هو حركة «حماس»، وأنه قادر على إنقاذ المنظمة وإعادتها إلى الساحة الدولية باتفاقٍ يكون التنازل الوحيد الذي يقدمه فيه هو الاعتراف بها؛ وفي المقابل، تعترف المنظمة بإسرائيل وتقبل بالتفاوض من

دون مبادئ واضحة وينتهي الصراع ويستمر التفاوض حتى التوصل إلى اتفاق. ولذلك، أجّل إعلان المبادئ في أوسلو واتفاقيات القاهرة التي تلته ما أصبح يسمّى «قضايا الحل الدائم» التي قسمت إليها قضية فلسطين؛ ليس بسبب غياب أي توافق عليها فحسب، بل أيضًا لأنه لم يوجد اتفاق على المبادئ والأسس التي سوف تُحلّ بموجبها هذه القضايا. هكذا، اكتُفِي بالحكم الذاتي مرحلةً انتقاليةً في ظل ما سُمّي بالسلطة الفلسطينية، الذي يُخلِّص إسرائيل من مسؤوليات الاحتلال تجاه السكان («احتلال ديلوكس» كما سمّاه أكثر من معلق إسرائيلي)، ويفرض في الوقت ذاته على هذه السلطة، التي تتولاها منظمة التحرير، خدمة

أمن إسرائيل تحت مسمى التنسيق الأمني[78].

هكذا قُضِي عمليًا على منظمة التحرير حال الاعتراف بها؛ إذ لم تتحول فقط إلى سلطة من دون دولة، بل أصبحت رهينة الاحتلال الإسرائيلي.

أنقذت أوسلو منظمة التحرير من ناحية، وأنهتها من ناحية أخرى؛ لأنها تحوّلت إلى سلطة. وكانت السلطة تدرك أن المنظمة مصدر شرعيتها، فحرصت على أن تحل محلها، وأن تحكم قبضتها على ما تبقى منها (أي التسمية والعنوان) إلى درجة تحويل المنظمة إلى مجرد أداة بيد السلطة تُخرجها من أدراجها حين يلزم. فمثلًا، بعد فوز حركة «حماس» في انتخابات

المجلس التشريعي لعام 2006، أعادت السلطة إحياء بعض مؤسسات منظمة التحرير لتحل محل البرلمان الذي فقدت السيطرة عليه.

بعد أوسلو، راحت السلطة الفلسطينية تغيّر الأسماء من دون تغيير المسميات. فأصبح رأس السلطة، وفق أوسلو، (Chairman) يسمّى الرئيس الفلسطيني، من دون أدنى تغيير في صلاحياته المنصوص عليها، وأصبح مجلس السلطة (Authority Council) يسمّى «المجلس التشريعي» بعد زيادة عدد أعضائه. وكأنها لعبة رموز؛ إنه تعويض عن النقص في الواقع بفائض الرموز والاستعارات. وانتقلت ثقافة التعويض بالطقوس والتسميات والرموز من السياسة إلى عالم الأدب والفن والسينما

وغيرها للأسف الشديد، حيث أصبحت أنواع النرجسيات المصوغة وطنيًا تعويضًا عن القصور في الواقع الوطني.

في كل مرة كان على إسرائيل أن تنفِّذ خطوة من خطوات أوسلو المتعلقة بـ «إعادة انتشار» القوات الإسرائيلية بموجب الاتفاقيات التي وقِّعت في اتفاق القاهرة في عام 1994، و«اتفاقية طابا» أو «أوسلو 2» في عام 1995، كانت تنشب أزمة. وحاول نتنياهو الذي ترأس الحكومة في 18 حزيران/يونيو 1996، بعد مقتل رابين، الامتناع عن تنفيذ إعادة الانتشار في الخليل، فنشب ما نسميه انتفاضة أو هبّة النفق في 25 أيلول/سبتمبر 1996 احتجاجًا على الحفريات تحت الحرم القدسي

الشريف. كانت هذه الانتفاضة عبارة عن مواجهة مسلحة بين الأمن الفلسطيني والأمن الإسرائيلي. حينذاك، كان الأمن الفلسطيني لا يزال يرى في إسرائيل عدوًا. واضطر نتنياهو بعد ذلك إلى أن ينفذ «إعادة الانتشار في الخليل» في كانون الثاني/يناير 1997؛ وبعد ذلك وقع اتفاق «واي ريفر» في تشرين الأول/أكتوبر 1998. وسقط نتنياهو في انتخابات عام 1999، وكانت هذه المواجهة من أسباب سقوطه.

مع استلام إيهود باراك (1999–2001) الحكم في ذلك العام، بدأت الأزمات من جديد. راهن باراك بدايةً على محادثات السلام مع سورية، ولم ينجح؛ إذ حاول بدعم من

دينيس روس تقليص الانسحاب من الجولان بحيث تبقى إسرائيل مسيطرة على شواطئ بحيرة طبريا. وامتنع عن تنفيذ إعادة الانتشار في الضفة الغربية؛ إذ لم يثق بعرفات، مدّعيًا أنه يريد أن يعرف إلى أين يقود هذا كله، أي إنه أراد التوصل إلى اتفاق الوضع الدائم بشروطه هو أولًا، ويليه الانسحاب. وأُجبر الفلسطينيون بضغط أميركي وتواطؤ بعض «حاشية» عرفات على جر الأخير إلى كامب ديفيد للتفاوض على الحل الدائم قبل أن تنفذ إسرائيل التزاماتها المتعلقة بإعادة الانتشار، ومن دون الاتفاق على المبادئ التي سوف يجري التفاوض على أساسها. كان هذا خطأ فادحًا ارتكبته إدارة كلينتون بالتساوق مع

باراك. وانتهت قمّة كامب ديفيد في تموز/ يوليو 2000 إلى كارثة. فقد جرت محاولة أميركية – إسرائيلية للضغط على ياسر عرفات للتنازل عن السيادة في القدس، وعمليًّا عن حدود عام 1967، ضمن الحل الدائم، ورفض عرفات التنازل. فتلقى النقد واللوم دوليًا على هذا الرفض، ولا سيّما أن العالم الغربي يرى في تحالف كلينتون وباراك (الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة وحزب العمل في إسرائيل) تحالفًا معتدلًا يمثل في نظر الليبراليين معسكر «المتنورين». وأصبح مصيره معلقًا بالتفاف شعبه حوله. وانطلقت الانتفاضة الثانية بعد أن قام شارون شخصيًّا بتجسيد مبدأ السيادة بـ «زيارة»، مرخصة من باراك،

وغير مرحب بها، إلى الحرم القدسي الشريف، واعتبرت اقتحامًا للأقصى. وانضمت السلطة الفلسطينية، وحركة «حماس» لاحقًا، إلى انتفاضة بدأتها قواعد حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، وتحولت الانتفاضة إلى مواجهة مسلحة لقوى الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الأجهزة الأمنية، مع القوات الإسرائيلية. وتميزت الانتفاضة في مراحلها الأشد ضراوة بعمليات حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» الانتحارية ضد المدنيين في العمق الإسرائيلي. وعادت إسرائيل لفرض سيطرتها بالقوة العسكرية، واغتالت عرفات في عام 2004، ودفع ثمن تجرّئِه على قلب طاولة المفاوضات.

استخلصت القيادة الفلسطينية التي خلفت عرفات الدروس من الانتفاضة الثانية، ومفادها أن عرفات تعامل أحيانًا مع المفاوضات بوصفها تكتيكًا، وأنه لم يكن استراتيجيًا في مقاربتها، وأن المواجهة العسكرية كانت خطأً فادحًا، والمفاوضات وحدها هي طريق الحل؛ بهذا، خطَّأ التيارُ الذي ورث قيادة السلطة عرفات. وبعدما أصبح رئيسًا للسلطة، اجتمع محمود عباس، الذي عبّر عن تمسكه بطريق المفاوضات ورفضه نهج عرفات في الانتفاضة الثانية بأكثر من طريقة، إلى شارون، في إطار اتفاق الهدنة الذي عقد في عام 2005 في قمة شرم الشيخ، واتفقا على «وقف كافة أعمال العنف ضد الفلسطينيين

والإسرائيليين أينما كانوا»، بحسب ما جاء في كلمة عباس. ووصف فيها إعلان شرم الشيخ تنفيذًا لأول بنود خارطة الطريق وأنه «خطوة أساسية هامة توفر فرصة جديدة لكي تستعيد عملية السلام مسارها وزخمها ولكي يستعيد الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي الأمل والثقة في إمكانية تحقيق السلام»[79]. كما قامت السلطة بالاتفاق مع الولايات المتحدة بإعادة تدريب الأمن الفلسطيني وتثقيفه، لتصبح عقيدته مكافحة الإرهاب والتعاون مع إسرائيل، دولة الاحتلال. وقاد الجنرال، كيث دايتون (Keith Dayton)، هذه العملية بعد أن أُعلن بدايةً عن استلام الجنرال وليام وورد (William Ward) منسقًا أمنيًّا لمتابعة

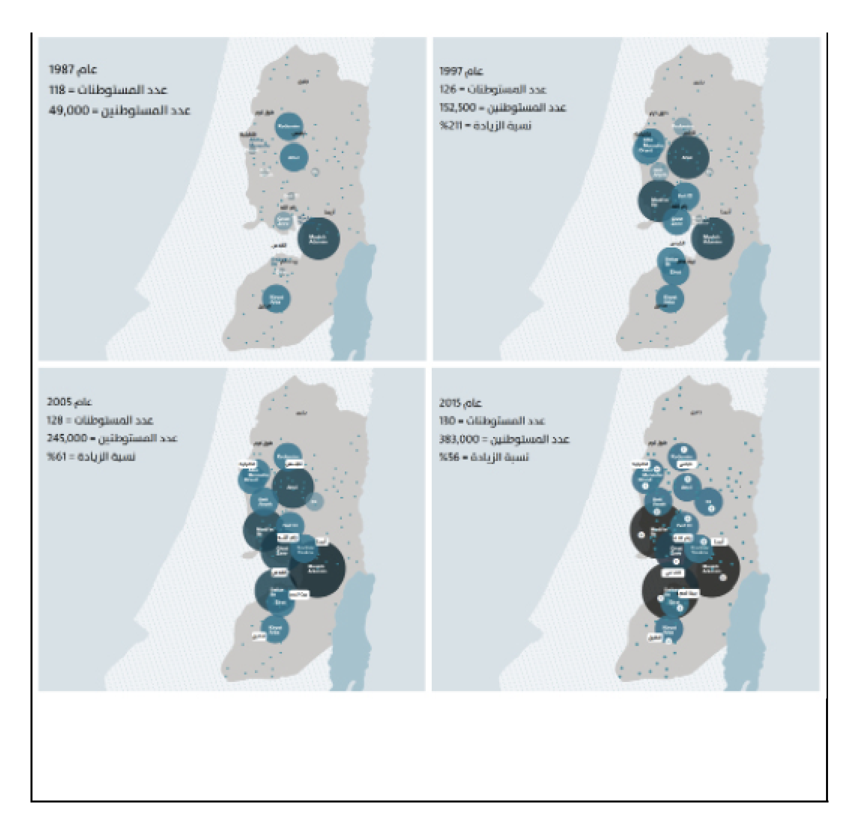
عملية إصلاح أجهزة الأمن الفلسطينية[80].

لكن هذه القيادة لم تتوصل، في أي مرحلة من المراحل، إلى إقناع إسرائيل والولايات المتحدة بأن المفاوضات يجب أن تجري على أسس ومبادئ، بحيث توصِل إلى حل عادل ودائم، فظلت إسرائيل ترى فيها «عملية سياسية» بلا نهاية خاضعة لميزان قوى لمصلحتها بصفتها صاحبة القوة والسيطرة. وخلال المفاوضات التي لا تنتهي، والتي أصبحت هدفًا قائمًا في حد ذاته، استمرت دولة الاحتلال في تكثيف الاستيطان وتكريس واقع السيطرة الإسرائيلية، بوجود سلطة فلسطينية من دون سيادة على المناطق المكتظة بالسكان.

منذ إعلان المبادئ في أوسلو وإقامة السلطة الفلسطينية، ظل الاستيطان ينتشر ويتمدد ونهمه للأرض الفلسطينية لا يشبع. ولم يتوقف إلا في سنوات الانتفاضة. وبالنظر إلى مدى توسّع المستوطنات (الخريطة (2–1))، يتبيّن تضاعف الاستيطان بعد أوسلو. وكانت أطول فترة جمود استيطاني خلال الانتفاضة الأولى. ولمّا أصبحت حركة التحرر الوطني الفلسطيني رهينة لم تعد قادرة على مقاومة الاستيطان.

الخريطة (2–1)

توسّع المستوطنات في الضفة الغربية بين عامي 1987 و2015



المصدر:

Yotam Berger, «How Many Settlers Really Live in the West Bank?» *Haaretz*, 15/6/2017, accessed on 31/1/2020, at: http://bit.ly/38XuZoN

عند مناقشة اجتهاد قادة المنظمة في أوسلو باعتبار أن هذا الطريق يقود إلى إقامة دولة، كانت حجتهم أنهم قبلوا الاتفاق، لأنه إذا

استمر الوضع الراهن فسوف يكتسح الاستيطان المناطق كافة. لقد تضاعف الاستيطان أربع أو خمس مرات في ظل مسار التفاوض، وأصبحت قيادة منظمة التحرير رهينة إسرائيل، لا يمكنها تبنّي خيار المقاومة إذا أرادت أن تبقى سلطة. أما إلغاء اتفاق أوسلو، فليس خطوة فعلية أو استراتيجية حقيقية، لأنه سبق أن أُلغي بالفعل، فإسرائيل هي التي ألغت مسار أوسلو، وظلت السلطة متمسكة بأوهام في نوعٍ من خداع الذات.

بعد تولي أوباما الرئاسة، لم يعد تجميد بناء المستوطنات كليًا في الضفة الغربية والقدس الشرقية من وجهة نظر واشنطن أمرًا مرغوبًا فيه فحسب، وإنّما صار أيضًا شرطًا للتقدم في مفاوضات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية[81]. لكن أوباما تخلّى عمّا يسمى «عملية السلام»، واستمرت إسرائيل في

توسيع الاستيطان وتكثيفه، وبقيت السلطة الفلسطينية عالقة مع تنسيق أمني من دون مفاوضات، حتى وصلت إلى عهد ترامب الذي بدأنا هذه الدراسة به.

في ظل هذه القيادة واستنتاجاتها من الانتفاضة الثانية، حصل الشرخ المريع والانقسام الفظيع بين سلطتَي حركتي «حماس» و«فتح» في عام 2006، بعد فوز حركة «حماس» في انتخابات المجلس التشريعي وبدء الصراع بين الأجهزة الأمنية التي تسيطر عليها حركة «فتح» وحكومة «حماس». ولا شك في أن أساس الصراع هو التزامات اتفاقيات أوسلو وأجهزتها الأمنية، لكن أضيف إلى ذلك رغبة حركة «حماس» في حيازة السلطة في ظل الاتفاقيات نفسها والاحتماء خلف التزام الرئيس الفلسطيني بها في الوقت ذاته. وتورطت حركة «حماس» في

صراع مسلح مع حركة «فتح» في قطاع غزة انتهى بتفوّقها. لكن هذا التفوق قادها إلى ورطة أخرى؛ هي التفرد بحكم جزء من فلسطين مكتظ بالسكان ومحاصر، وانصرف همها الرئيس إلى بناء قدرات الدفاع عنه وتوفير مستلزمات الحكم وأسباب العيش له في ظروف الحصار.

هذه عملية جدلية تضمنت أبعادًا إيجابية؛ إذ اضطرت سلطة «حماس» إلى بناء مؤسسات عسكرية شبه نظامية لم تتوافر للشعب الفلسطيني من قبل، وكذلك مؤسسات مدنية خدمية شبيهة بتلك الموجودة في الضفة في ظروف أكثر صعوبة. كما صارت حركة «حماس» أكثر تسيسًا من ذي قبل؛ وذلك بسبب الخبرة المتراكمة في السلطة وإدارة أزمة الحصار. لكنها بنت سلطة حزبية وأجهزة أمنية حزبية مثل حركة «فتح» في الضفة

الغربية. وأدخل وجود سلطتين حزبيتين في منطقتين جغرافيتين منفصلتين الشعب الفلسطيني في مأزق، وأضعف قضيته في مقابل تصاعد قوة إسرائيل خلف قيادة اليمين المتطرف. ولا شك في أن الانقسام الفلسطيني الذي قاد إلى تشتت استراتيجيات القيادات السياسية وتناقضها على نحوٍ غير مسبوق، هو من أهم عناصر صعود قوةً اليمين الإسرائيلي، والتراجع الفلسطيني إقليميًا ودوليًا ، وذلك على الرغم من تزايد التعاطف الدولي مع الشعب الفلسطيني. لقد وجهت معظم طاقات الحركتين إلى الصراع بينهما ، واستُنزفت جهود عربية، وحتى دولية، في محاولات المصالحة بينهما ، وهي جهود عبثية في رأي كاتب هذه الدراسة، لكن فشلها أساء لسمعة الشعب الفلسطيني وصورته وصدقية السلطتين؛ إذ تغلّب الخلاف والتمسك بالسلطة وأجهزة الأمن في كل مرة على الالتزام

بالقضية الوطنية، على الرغم من اعتراف الطرفين بأن الانقسام يضر بها.

---

(76) سبق أن تناولت في مقالة موضوع الشعبوية وانتخاب ترامب رئيسًا للولايات المتحدة، وتطرقت فيها إلى انقسام المجتمع الأميركي بين ثقافتين سياسيتين، إحداهما مناهضة لليبرالية، وبينت الفارق في مستوى التعليم والوضع الطبقي والقيم ومكان السكن (ضواحٍ وأرياف ومدن رئيسة منفتحة وشاطئ غربي وشرقي من جهة، والغرب الأوسط من جهة أخرى) بين المنتمين إلى المعسكرين، وأن هذا الانقسام اتخذ شكل هويات. للمزيد يُنظر: عزمي بشارة، «صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات نحو الداخل: حين تنجب الديمقراطية نقائض الليبرالية»، **سياسات عربية**، العدد 23 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2016)، ص 7-19.

(77) «اتفاق كامب ديفيد 1978: الوثيقة الأولى إطار للسلام في الشرق الأوسط اتفق عليه في كامب ديفيد»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 17/ 9/ 1978، ص 2،

شوهد في 2020/ 1/ 30، في: http://bit.ly/3c9j7ll

(78) تضمّن اتفاق أوسلو العناصر الرئيسة الآتية: الانسحاب الإسرائيلي من غزة وأريحا؛ الأمن الخارجي والعلاقات الخارجية والمستوطنات ليست من مهمات السلطة الفلسطينية في المناطق التي سينسحب الجيش الإسرائيلي منها؛ الأمن الداخلي سيكون من مهمات قوة شرطة فلسطينية مع وجود لجنة للتعاون الأمني المشترك؛ تشكيل سلطة حكم فلسطيني انتقالي تمارس سلطات وصلاحيات في مجالات محددة ومتفق عليها مدة خمس سنوات انتقالية؛ تولّي المجلس الفلسطيني حق الولاية على كل الضفة وغزة في مجالات الصحة والتربية والثقافة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة إضافة إلى الإشراف على القوة الفلسطينية الجديدة. أما المدد الزمنية، فقد تحددت على النحو الآتي: «تبدأ المرحلة الانتقالية بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة وأريحا، وتستمر مدة خمس سنوات. تبدأ مرحلة مفاوضات الوضع النهائي بعد انقضاء ما لا يزيد على ثلاث سنوات»، يُنظر:

«Text: 1993 Declaration of Principles,» *BBC News*, 29/11/2000, accessed on 31/1/2020, at: https://bbc.in/399GbPn;

«اتفاق كامب ديفيد 1978: الوثيقة الأولى إطار للسلام في الشرق الأوسط اتفق عليه في كامب ديفيد»، ص 2.

(79) «عباس وشارون يعلنان الهدنة والفصائل تتمسك بشروطها»، **الجزيرة**، 8/2/2005، شوهد في 12/3/2020، في: http://bit.ly/2IG781f

(80) «رايس تعين منسقًا للأمن الفلسطيني وتشيد بجهود عباس»، **الجزيرة**، 7/2/2005، شوهد في 12/3/2020، في: http://bit.ly/38MS5gS

(81) يُنظر مقالة نقدية لهذا الموقف لإدارة أوباما من منطلق يميني؛ إذ يعتبر الكاتب شرط تجميد المستوطنات غير ضروري ومستجدًا في السياسة الأميركية إذ لم تضعه أي من الإدارات السابقة خلال رعايتها المفاوضات يُنظر:

Elliot Abrams, «The Settlement Obsession: Both Israel and the United States Miss the Obstacles to Peace,» *Foreign Affairs*, vol. 99, no. 2 (July/August 2011), at: https://fam.ag/2OfP1m7

– 3 –

ما العمل؟

استمر الاستيطان خلال المفاوضات، وبعد تجميدها. وتحوّل العمل السياسي الفلسطيني إلى مسارين. تمثّل الأول بتجنيد الأموال لضمان استمرار وجود السلطة وتقديمها الخدمات للسكان الفلسطينيين الواقعين تحت سلطتها التي تشمل الشؤون الخدمية. وقد تعرض مسار تجنيد الأموال للتأثير الأميركي ومحاولات التحكم الإسرائيلية المترددة بين الضغط على السلطة ماليًا في حالة نشوب خلاف من جهة، وتمكينها من القيام بمهماتها الأمنية في الوقت ذاته من جهة أخرى. وهي مهمات حيوية لإسرائيل، وقد سجّلت السلطة نجاحًا في نظر الأجهزة الأمنية الإسرائيلية لناحية هدوء ما يسمى «الجبهة الداخلية»، ومدعاة لتفاخر القيادة الفلسطينية لدى مخاطبة الرأي العام الإسرائيلي والإعلام الغربي، وسط ذهول المستمع العربي

والفلسطيني. وتلخص المسار الثاني في مبادرات الانضمام إلى منظمات دولية.

رُفع شعار المقاومة السلمية، لكن لم يُنَفَّذ منه في الحقيقة سوى مبادرات محلية في بعض القرى والبلدات المعرّضة لاعتداءات المستوطنين أو مصادرات الأرض أو تعدّيات جدار الفصل، والقرى الواقعة في مناطق التماسّ مع المستوطنين، وأصبح من يشارك من خارجها «متضامنًا» معها. كما صعّدت القدس درجات على سلّم المقاومة المدنية، بسبب الاحتكاك المباشر مع الاحتلال وغياب السلطة والتزاماتها الأمنية في القدس.

لكن الأمر الأخطر الذي وقع في مدة العقد

ونصف العقد الأخيرة هو احتدام الصراع على السلطة التي تحوّلت إلى سلطتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأصبح الصراع بينهما هو المستهلك الرئيس للطاقة السياسية الفلسطينية ليس محليًّا فحسب، بل على الساحتين، العربية والدولية، أيضًا. ولما استيقظت حركة «فتح» على وثيقة ترامب، وجدت نفسها منشغلة بمن سيخلف عباس في رئاسة السلطة، فضلًا عن الصراع المستمر مع حركة «حماس». أصبحت الصراعات داخل حركة فتح والتحالفات المتغيرة في خضمها، والمستعصية على فهم المواطن العادي، موضوعًا للنقاش اليومي في الضفة الغربية.

تلخص فخ أوسلو، الذي حولته القيادة

الفلسطينية بعد الانتفاضة الثانية إلى استراتيجية، في قبول منظمة التحرير استبدال حركة تحرر وطني بسلطة دون دولة. فانطلقت الصراعات على السلطة قبل نشوء الدولة. ولم يكتف واقع السلطة ومقتضيات عملها بإقصاء منظمة التحرير ولو بصفتها أداة نضالية على المستوى العالمي، بل همّش أيضًا حركات التضامن مع فلسطين.

حتى دوليًّا، تحولت اتفاقيات أوسلو إلى مبرر للكثير من الدول في العالم الثالث لتطوير علاقاتها مع إسرائيل ولدول عربية لتطبيع علاقاتها معها؛ بحجة أنها لا تريد أن تكون «فلسطينية أكثر من الفلسطينيين». ووضعت السلطة أوراقها كلها في البيت الأبيض. ولو لم

يكن الرهان بكامله على البيت الأبيض، لما هزّت هذه الوثيقة السلطة الفلسطينية. لم تعد القيادة الفلسطينية تكترث لحركات التضامن التي حوّلت اهتمامها إلى قطاع غزة المحاصر أساسًا، ولم تعد تهتم بأفريقيا وأميركا اللاتينية، وحتى للعمل على الرأي العام في دول مثل الهند المتحالفة مع إسرائيل علنًا؛ والتيار الإسلامي المقاوم لا يُعوّل إلا على بعض الدول المسلمة دون غيرها، بالاعتماد على التضامن على أساس الدين، ما يسهم في تصوير الصراع بوصفه صراعًا دينيًا، كما يرغب الكثير من الإسرائيليين في تصويره، ويحوّل قضية فلسطين من قضية تحرر وطني يمكن أن يتضامن معها المسلمون وغير المسلمين إلى قضية دينية،

وبذلك يخسر باقي الرأي العام ليس في الغرب فحسب، بل حتى في دول مثل الصين وروسيا. بهذه السياسات المنطلقة أساسًا من حسابات «سلطتين»، خسرت القضية الفلسطينية من حيث هي حركة تحرر رمزيتها لشعوب العالم الثالث، بما في ذلك الأمة الإسلامية التي تعتبر سندًا كبيرًا.

انفصلت حركة التضامن العالمية الديمقراطية مع الشعب الفلسطيني عن العمل السياسي الفلسطيني المنشغل بصراعات السلطتين، والمراهن على الإدارة الأميركية (وقد سقط هذا الرهان مؤخرًا)، أو على اليسار الإسرائيلي ونتائج الانتخابات من انتخابات إلى أخرى. وهو وهم قاتل؛ إذ لا يوجد أي احتمال أن يحل

اليسار الإسرائيلي محل اليمين في الحكم. فقد انقرض عمليًا على مستوى التيار المركزي في الشارع الإسرائيلي، وأصبح خارج عملية صنع القرار. وأصبح الصراع على السلطة في إسرائيل يدور بين اليمين المتحالف مع القوى الدينية واليمين الرافض للتحالف معها، أو الرافض لشروطها عل الأقل. أمّا الرهان على الصوت العربي في انتخابات الكنيست فهو مهم لو كان الهدف منه تنظيم عرب الداخل للنضال من أجل قضاياهم، بوصفهم مواطنين وباعتبارهم جماعة قومية في الوقت ذاته، والحفاظ على هويتهم العربية الفلسطينية في الوقت ذاته، لكنه رهان فاشل وبائس حين يقوم على وهم أن حكومات إسرائيلية يمكن

أن تستند إلى أقلية يهودية وأصوات عربية لحسم قضايا مثل الحرب والسلام والمفاوضات. هذا رهان يقوم على سوء تقدير لمعنى صهيونية إسرائيل، وعلاقتها بمحيطها، عدا أن هذا الرهان يشجِّع العرب على الأسرلة في دولة تعرّف نفسها بأنها يهودية ودولة اليهود. سبق أن توقعتُ عملية الأسرلة الموضوعية الجارية، من خلال الاندماج الحياتي في المواطنة الإسرائيلية من دفع الضرائب وحتى تلقي الخدمات، ومن الحقوق المدنية المتوافرة جزئيًا حتى مطلب المساواة ذاته. لا مفر من ذلك، وقد يهمّش هذا الجزء من الشعب الفلسطيني أي حركة وطنية لا ترى أهمية هذه القضايا المعيشية. لكن الاندماج

الوحيد الممكن في السياسة الإسرائيلية من دون التنازل عن الهوية العربية الفلسطينية، هو ذاك الذي يقوم على برنامج دولة المواطنين المناقض للصهيونية والمتمسك بالحقوق الفردية المدنية والجماعية القومية للمواطنين العرب، بوصفهم مواطنين في إسرائيل ومنتمين إلى الشعب الفلسطيني في الوقت ذاته. أما طرح الاندماج ببرنامج غير هذا فيقود إلى أسرلة مشوهة لعرب فلسطينيين في دولة يهودية، بمعنى القبول بنصف هوية فلسطينية ونصف مواطنة إسرائيلية. إن تشجيع جزء من الشعب الفلسطيني للانخراط في مثل هذا المسار بناء على تشخيص مقلوب لبنية إسرائيل هو خطأ فادح.

ربما كان الأمر الوحيد «الإيجابي» جدليًّا في رؤية ترامب هو الإجهاز على أوهام عملية أوسلو التي تسمى «عملية السلام»، أو «العملية السياسية». إذًا، تبين أن من يمتلك القوة يفرض على الطرف الضعيف الممتنع عن المقاومة ما شاء، ويسمح للطرف الضعيف الممتنع عن المقاومة بأن يُطلق على وضعه المفروض عليه أي تسمية ترضيه: دولة وربما حتى إمبراطورية!

إن أهم ما في رؤية ترامب في نظر الإسرائيليين هو اعترافها بالواقع الذي تغير جذريًا في الـ 53 عامًا الأخيرة منذ حرب 1967، وإيقافها عملية تمويهِهِ ونشر الأوهام حول إمكانية إعادة العجلة إلى الخلف. هذا ما

يثمّنه اليمين الإسرائيلي في رؤية ترامب. أمّا فلسطينيًا، فيُفترَض أن تدفع هذه الصراحة الأميركية - الإسرائيلية للتفكير في استراتيجيات جديدة.

استخدمت مصطلح أبارتهايد في وصف واقع الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة بأنه واقع أبارتهايد، منذ أكثر من ثلاثين عامًا، مدعيًا أن اتفاق أوسلو ينتج «بانتوستانًا» وليس دولة[82]؛ والآن أصبحت «بانتوستانات». الفرق بينها وبين تلك التي كانت واقعة تحت وصاية جنوب أفريقيا أن «بانتوستاناتنا» هذه تكابر ولا تعترف بواقعها الأليم هذا.

كانت الأمور واضحة منذ توقيع الاتفاق، لكن أجواء الحماسة للاعتراف الإسرائيلي بالمنظمة وعودة بعض قياداتها إلى الوطن أصبحت تشترط جرأة أدبية لقول رأي معارض للاتفاق خارج نطاق صراعات الفصائل.

في السياق ذاته، لا تمثل تهديدات عباس بحل السلطة في خطابه في جامعة الدول العربية، في 1 شباط/ فبراير 2020، بعد إعلان الصفقة تفكيرًا جديدًا أو استراتيجية، بل مجرد بلاغة خطابية من النوع الذي كان هو نفسه يعيِّر به قادة الفصائل الفلسطينية المسلحة، مجرد سجال، مثل تهديداته المتواترة بوقف التنسيق الأمني التي لم تنفّذ، والتي أعلن هو نفسه أنها

لن تنفّذ. فقدت هذه الخطابات أي صدقية. كيف يمكن حلّ السلطة؟ أهذه السلطة شركة، أم فريق كشفي، أم فريق كرة قدم؟ السلطة هي شبكة مؤسسات ومصالح ومئات آلاف الموظفين ورجال الأمن. قال أبو مازن إنه دعا الاحتلال إلى أن يعود ليتسلم مسؤولياته، ماذا يعني هذا؟ هذه ليست دعوة إلى حفل. وإسرائيل سوف تشكره على الدعوة وتعتذر عن عدم تلبيتها. إذا حل عباس السلطة، فسيرحل هو ويتسلم رجال الأمن السلطة بدلًا منه. لذلك ليس الخيار قائمًا بين حل السلطة وبقائها. السؤال هو حول دورها والخيارات السياسية المتاحة. يمكن أن تبقى السلطة، لكن بوصفها نوعًا من إدارة مركزية لحكم ذاتي:

سلطات محلية أو بلديات تدير شؤون السكان ولديها مهمات شرطية. وهي ضرورية ولا مجال للتخلي عنها. لكنها ليست قيادة سياسية للشعب الفلسطيني، ولا بد من أن يعاد إحياء منظمة التحرير لتتولى هذا الدور، بعد أن انتهى مسار أوسلو، أو يُعقد مؤتمر وطني جديد تتولد منه قيادة سياسية؛ وفي هذه الأثناء تجتمع الفصائل المركزية غير التابعة مباشرة لأنظمة وشخصيات مستقلة لتأليف قيادة مؤقتة للتحضير لمؤتمر كهذا. ثمّة عشرات الآلاف من الشباب الفلسطيني في الشتات والداخل مبعدون خارج أطر السلطة، ويبحثون عن فرصة للإسهام في النضال، ولا أحد يخاطبهم أو يجيب عن سؤالهم حول كيفية مساهمتهم.

ولن ينتظروا طويلًا قبل أن يقوموا بمبادرات.

لكي يكون في الإمكان مقاومة مشروع ترامب – نتنياهو الذي أيده أيضًا خصم نتنياهو الانتخابي بيني غانتس، يجب أن تسمى قضية فلسطين باسمها: قضية استعمارية غير محلولة، بل هي آخر قضية من هذا النوع في العالم، أصبحت تتجلى على شكل نظام فصل عنصري. ورمزية القضية بالنسبة إلى العرب وشعوب العالم الثالث نابعة من كونها قضية استعمارية؛ خذ مثلًا شعوبًا عربية، مثل الشعب السوري والشعب الليبي والشعب اليمني، لديهم مصائبهم وهمومهم وقضايا لاجئين في بلدانهم. وإذا كان ثمة أهمية لقضية فلسطين بالنسبة إليهم، فهي تكمن في أنها آخر قضية

استعمارية في المنطقة، وأنها قضية الأمة كأمة، أي إن الأمر مرتبط بانتمائهم العربي. وأعيد هنا إثارة الأمر: هل قضية فلسطين هي قضية العرب الأولى؟ نعم، قضية العرب بوصفهم أمة، لكنها ليست قضية السوري الأولى؛ فقضية السوري الأولى هي قضيته الوطنية المتعلقة بالصراع مع الاستبداد والحفاظ على سورية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى العراقي ومسألة الطائفية والفساد والتدخل الخارجي، والمصري وقضية الاستبداد والإفقار، والسوداني وغيرهم؛ يعني أن الفلسطينيين ليسوا شعب الله المختار، بل نحن عالقون مع من يدّعي أنه «شعب الله المختار»، إذا أردتم. فكل الشعوب العربية لديها قضاياها، لكن

حين يجتمع العرب باعتبارهم أمة تكون قضيتهم الأولى هي فلسطين، التي أصبحت مكوّنًا في هوية الأمة العربية (وسوف نعود إلى هذا الموضوع في فصل خاص بالرأي العام العربي وقضية فلسطين). كما أن إسرائيل تهدد سيادة كل دولة على حدة من خلال تدخلات إقليمية في دول متعددة دعمًا لنزعات انفصالية، أو للعبث في العلاقات بين العرب وجيرانهم في أفريقيا وآسيا. الخطر الإسرائيلي ماثل على العرب، بوصفهم أمة، وعلى سيادة دولهم التي يفترض أن تخضع لشروط إسرائيلية في سياستها الخارجية، وتلك التي يجب أن تفصّل على مقاس إسرائيل حين يعاد تقسيم المنطقة بين متطرفين ومعتدلين وفقًا للرؤية

الإسرائيلية، أو يفرض نموذج الدولة الطائفية بوصفه حلًا للصراعات بحيث تهمش الهوية العربية وتكون دول المنطقة كلها طائفية مثل إسرائيل.

هذه هي الرسالة التي يجب أن تحملها القيادة الفلسطينية إلى الدول العربية. وبدلًا من التهاون مع التطبيع والتشجيع عليه أحيانًا، عليها أن تضع برنامجًا مشتركًا للعمل الدبلوماسي العربي المشترك بشأن القضية الفلسطينية، ينطلق من رفض صفقة ترامب – نتنياهو؛ هذا المسعى يتطلّب نبرة نضالية، لا نبرة مستسلمة للتطبيع الذي تقوم به بعض الدول العربية.

ثمّة أوهام لدى بعض المعارضين في دول عربية تاجرت بقضية فلسطين بالشعارات، فهم يعتقدون أن التطبيع مع إسرائيل يتجاوز أخطاء تلك الأنظمة على الساحة الدولية. والحجة أن إسرائيل أمر واقع. لكن الشعب الفلسطيني أمر واقع أيضًا، وكذلك الاحتلال والفصل العنصري. ولا يمكن أن تكون مناهضًا للاستبداد، وغير مكترث للعنصرية واحتلال أراضٍ عربية في الوقت ذاته، مثلما لا يمكن أن تكون مناضلًا حقيقيًّا للتحرر من الاحتلال، وغير مبالٍ بمعاناة شعب عربي في ظل الدكتاتورية. لا يَحلّ التطبيع مع إسرائيل أي مشكلة اقتصادية أو اجتماعية، كما ثبت في مصر والأردن وجنوب السودان، وربما يكون

مصدرًا لأزمات اجتماعية وسياسية. والديمقراطية غير المكتفية بالحقوق السياسية والقادرة على القيام بخطط التنمية البشرية هي الضمان على مستوى العلاقات الدولية.

إن أي حركة تحرر وطني فلسطينية متجددة هي حركة تنسجم مع التيار الديمقراطي العام في المنطقة. فإذا كان النضال الفلسطيني حاليًا موجهًا ضد نظام فصل عنصري (أبارتهايد) في فلسطين، فهذا يعني أن مطالبه ديمقراطية، كما كان نضال المؤتمر الوطني الأفريقي ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ديمقراطيًّا.

لم يعد الشعار الديمقراطي الموحد للفلسطينيين هو الدولة، وقد يختلف معي

البعض، لكني أصر على أن الدولة الفلسطينية التي يمكن أن تتولّد من مسار أوسلو هي ما نراه حاليًّا، زائدًا التسمية. لكن «صنمية الدولة» (Fetishism) التي نشأت في العقود الأخيرة تمنع كثيرين ممّن ابتلوا بها من رؤية ذلك.

قضية فلسطين هي قضية تحرر من واقع الاحتلال والشتات والتمييز العنصري في آن، والتحرر أيضًا من واقع التشظي الفلسطيني. والمطلوب حاليًّا هو صياغة استراتيجية التحرر وأهدافه، وليس اقتراحات حلول. والخصم هو نظام الأبارتهايد في فلسطين. ويجب أن يكون خطاب هذا النضال ديمقراطيًا، فلا يمكن في هذا العصر، حين تدور من حولك

نضالات عربية ضد الاستبداد، أن تخوض نضالًا من أجل العدالة بخطاب غير ديمقراطي، فلن يقتنع أحد بصدقيتك إذا كنت تدافع عن النظام السوري أو المصري. ليس مطلوبًا أن تخاصم هذه الأنظمة، وإذا لم تستطع أن تعبّر عن موقف واضح ضد الاستبداد في الوطن العربي فاصمت على الأقل! والكل سيقدّر ظروفك إذا صمتّ.

فلسطين حاليًّا هي وحدة واحدة وفضاء واحد خاضع لدرجات مختلفة من سلب الأرض ومصادرة الكيان الوطني، وتلوينات وأساليب سيطرة مختلفة للسلطة الإسرائيلية الحاكمة نفسها. يخضع الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة والمواطنون الفلسطينيون في

إسرائيل، وأولئك الواقعون في منزلة بين المنزلتين في القدس لهذا النظام. لكن ظروفهم مختلفة، وكذلك مطالبهم العينية. ووسائل نضالهم مختلفة بالضرورة، وكذلك جبهات المواجهة التي يخوضونها. ويمكن تشخيص قضية اللاجئين ضمن نموذج الأبارتهايد نفسه. فالفصل العنصري اتخذ في عام 1948 شكل الطرد والتهجير لتحويل الأقلية اليهودية إلى أكثرية في دولة يهودية، ويتخذ الفصل حاليًّا شكل الاحتلال والتمييز العنصري. ولم يعد ثمة مجال لتصور «حل لقضية فلسطين» يشمل فقط جزءًا من الشعب الفلسطيني، ولن يكون تنفيذه ممكنًا. وقد أسهم فشل مسار المفاوضات الهادفة إلى التوصل إلى مثل هذا الحل في إظهار

عبثية هذا الطرح وغرابته.

تتطلب الاستراتيجية الجديدة أن ينخرط الفلسطينيون في أماكن وجودهم كافة في المعركة ضد نظام الأبارتهايد العنصري. وهذا يحتاج إلى درجة عالية من التنظيم والتنسيق، من دون التنازل عن خصوصية كل تجمع فلسطيني وطبيعة جبهة المواجهة التي يخوضها. فلا يجوز أن تكون تجمعات الشعب الفلسطيني كلها خاضعة لأجندات سلطة فلسطينية أو سلطتين، ومن هنا أهمية وجود قيادات محلية تتمتع باستقلالية بشأن قضايا قاعدتها الاجتماعية ومواطنيها، وإطار جامع يحدد الأجندات الوطنية الجامعة.

انطلقت حركة التحرر الوطني الفلسطيني بعد النكبة من الشتات، من مخيمات اللاجئين والمثقفين الفلسطينيين من أبناء الطبقات الوسطى في الخارج، وأصبحت حركة الشعب الفلسطيني كله. وحين قبلت أن تختزل إلى كيان في الضفة الغربية والقطاع، لم يتوقف التشظي عند هذا الحد، وما لبث أن تفرَّق هذا الكيان إلى ثلاث وحدات مختلفة: الضفة الغربية، قطاع غزة، القدس. وأصبح كل منها يشكل قضية سياسية قائمة بذاتها.

أعتقد أن الروح الفلسطينية الجديدة المتمردة المنبعثة من أنقاض مسار أوسلو ترفض هذه التجزئة. هذا ما يهمني هنا، ويجب أن تعطي القوى السياسية الجواب عن الباقي، أي عن

كيفية استعادة تفاعل هذه القطاعات المختلفة حاليًا في صراع يدور على جبهات مختلفة ضد النظام الصهيوني نفسه. هذا السؤال يفترض أن يوجه إلى الفصائل والأحزاب. فمن يقود فصيلًا أو حزبًا يفترض أن يجيب عن سؤال البرامج والخطط النضالية والاستراتيجيات، فهذه ليست مسألة نظرية، بل ترتبط بوجود تنظيم سياسي. ولا معنى لوجود أي حزب سياسي فلسطيني، إذا لم تكن لديه إجابة عن سؤال البرنامج في الظروف الجديدة. وليس التنظير من مهمات التنظيم السياسي، بل وضع برامج سياسية عملية تهتدي بمبادئ أو أفكار معينة. ومن ينضم إلى حزب أو فصيل سياسي من هذا النوع يفترض أن يتوقع إجابة من

قيادته عن سؤال البرنامج، وألّا يكتفي باجترار شعارات فقدت الصلة بالواقع، وأصبح هدفها الوحيد الحفاظ على هوية التنظيم.

ليس في وسع دراسة تحليلية كهذه إلا أن تكتفي بالإشارة إلى الاتجاه. عندما يجري تحويل منظمة التحرير إلى أداة، ومن ثم التحفظ عليها لتستدعى في المواسم، فتُشّل حركتها وينقطع دورها، ماذا على الفلسطيني في الخارج أن يفعل؟ هل يقيم تنظيمًا جديدًا؟ ثمة مبادرات فردية وجماعية كثيرة في جميع بلدان العالم التي ينتشر فيها فلسطينيون في مجالات الثقافة والتوعية والحفاظ على الهوية وأخيرًا مقاطعة البضائع الإسرائيلية التي لا تقتصر على الفلسطينيين. لكنهم إذا أقدموا على إنشاء

التنظيم سياسيًا، فسيُتهمون فورًا بأنهم يقيمون بديلًا من منظمة التحرير. هذه المعضلة يجب أن تُحلّ في ما بين الفصائل التي وصلت إلى طريق مسدود ومعها النضال الفلسطيني. ولا شك في أنه إذا لم تحلّ هذه المعضلة، فسوف تتولد بدائل في أي حال. ويجب ألّا تستغرب تلك الفصائل، إذا تجمعت هذه المبادرات المنتشرة في كل مكان، وتنظّمت، وألّا تغضب من صعود بدائل تتحداها.

يؤمن عباس أن طريق الكفاح المسلح كان في الماضي خاطئًا، وما زال كذلك؛ بيد أنه يتجاهل حقيقة أن طريق المفاوضات في ظل إعلان المبادئ في أوسلو، أي استراتيجيته هو، كان أيضًا خاطئًا؛ أما الحديث بنبرة «إلّي بدهم إياه

أعطيتهم إياه» بلهجته، أي أعطيتهم كل ما يريدون، وفي النهاية أعطوني هذه الوثيقة، هو ليس مفخرة. ما الداعي إلى المفاخرة بأن قياديًا فلسطينيًا أعطى دولة الاحتلال كل ما تريد فخدعته، ولم تردّ بالمثل؟

إن العودة إلى الاستراتيجيات القديمة أمر غير ممكن، ولذلك يبقى الحديث عن العودة إلى التحرير بالكفاح المسلح مجرد كلام. فالواقع العربي الذي أوجدها على حدود فلسطين لم يعد قائمًا، ونشأ واقع مناقض تمامًا. كما أثبتت الانتفاضة الثانية عدم جدوى العمل المسلح العفوي في الداخل لناحية تحقيق إنجازات سياسية. أما المقاومة المسلحة المنظمة (الفلسطينية في قطاع غزة، واللبنانية في لبنان)

فأعلنت عمليًا، فعلًا وقولًا، أنها تردّ على الاعتداءات الإسرائيلية، أي إنها تحولت إلى حالة دفاعية منظمة، وهي تشكل إنجازًا مؤسسيًّا في حالة قطاع غزة؛ لكنها ليست استراتيجية تحرير. حقّق الكفاح المسلح المنظم منجزات على مستوى الكيانية الفلسطينية، وبلورة الهوية الكفاحية الفلسطينية، وتنشئة جيل واع سياسيًّا ومنظم في المخيمات (التي تحولت بعد تراجع العمل الوطني المنظم، بما فيه الكفاح المسلح، إلى أحياء فقر)؛ لكنه لم يحرر فلسطين، وليس ذلك فحسب، بل إنه لم يتقدم خطوة واحدة في هذا الاتجاه، ويجب الاعتراف بذلك. ليس الإخفاق، إذًا، من نصيب مسار أوسلو فحسب، بل ينطبق أيضًا

على الطريق الذي أدى إلى أوسلو، بتفاعل مع تطورات إقليمية ودولية. ليست العودة إلى ما فشل خيارًا. ويجب التفكير بجدّيّة في الواقع الجديد مع أنه لا مفر من النوستالجيا إلى أيام الكفاح المسلح على الحدود، التي تدفئ قلوب المخضرمين الذين ناضلوا بإخلاص وقدموا التضحيات، على الرغم من أخطائها ومتخيلاتها التي لا تحصى. لكن الكفاح المسلح لا يقدّم بديلًا ولا يحلّ مشكلة.

لا يكتفي عباس بالتغاضي عن فشل طريقه السياسي، بل يتفاخر به حتى حوّله إلى استراتيجية، وأحيانًا يظهر كمن يتباهى بالفشل نكايةً بمن يختلف معه. وقد أسهم الانقسام الفلسطيني في هذه النكايات، فلا أحد يريد أن

يظهر ضعفًا قد يعتبر تراجعًا في مقابل الطرف الآخر؛ إذ أصبح كل شيء يخضع للصراع الداخلي بين حركتَي «حماس» و«فتح»، وسلطتَي رام الله وغزة. ربما لم يسمع أحد بهذا النوع من الإصرار على الفشل نكايةً، لكن لدى الشعب الفلسطيني نماذج حية من هذا النوع من المهارات.

ثمة دعوات تظهر وتغيب لحل السلطة الفلسطينية، وسبق أن بينت أنها ليست صائبة أو واقعية، وذلك ليس فحسب لأن حل السلطة يُنتج حالة فوضى، بل أيضًا لأنه من المحتمل المرجح أن يتلقى أي انقلابي أو رجل أمن طموح دعمًا إسرائيليًا وأميركيًا لاستلام السلطة. كما أن إسرائيل لا تريد أن تعود

وتحكم السكان مباشرة، وستجد جماعات تتسلم السلطة عوضًا عنها في المدن المختلفة، أو توجدها. لا يمكن أن يبقى الشعب ويصمد ويتطور من دون هيئات ومؤسسات ذات صلاحيات لإدارة المجتمع، ولا بأس أن تكون هذه مؤسسات السلطة القائمة والتي حققت منجزات على الصعيد المدني، شرط أن تُدرِك وضعها بوصفها سلطات محلية تقدم خدمات، ومن بينها خدمات شرطية، وشرط أن تحتمل عواقب وقف التنسيق الأمني، ولو أدى ذلك إلى اختراقات إسرائيل المتكررة لمناطقها، أو معاقبة قادتها.

لكن لا يمكن ترك الشعب الفلسطيني بلا مؤسسات اقتصادية وتعليمية وصحية

واجتماعية وشرطية. أيّ شعب يسعى إلى التحرر، يجب أن يثبت قدرته على التنظيم الذاتي. وتتضاعف أهمية هذه المهمة الحضارية في حالة الشعب الفلسطيني، سواء أكان تحرره في دولة فلسطينية (مع تحقيق مطالب أخرى متعلقة بالشعب الفلسطيني خارج الضفة الغربية وقطاع غزة) أم في دولة تجمع الشعبين. فالمجتمع اليهودي منتظم في دولة قوية واقتصاد متطور وقطاعات صحية وتعليمية وثقافية متطورة.

بعد التسليم بوجود سلطة فلسطينية ذات مهمات داخلية مصيرية في بناء المؤسسات وتطوير الاقتصاد والتعليم وغيره، يفسح المجال لإنشاء مؤسسات سياسية بأفق جديد

وبرامج جديدة تتعامل مع الواقع المفروض على الأرض بوصفه واقع فصل عنصري «أبارتهايد»، وتبني النضال على جبهات مختلفة ضد العنصرية الصهيونية، وهو النضال الذي يشارك فيه السكان الفلسطينيون الأصليون في بلادهم على أرض فلسطين، كل من موقعه وبحسب ظروفه. وهذا يعني عدم فصل قضايا الشعب الفلسطيني في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة وعرب 1948. إنهم جزء من سكانٍ أصليين يعيشون في ظل منظومة حكم إسرائيلية واحدة. ولا يمكن في الوضع العربي الراهن وفي الأفق المنظور الانتصار عليها بقوة السلاح، ولا يمكن تفكيك البنية الصهيونية من دون انخراط اليهود أنفسهم في هذه

العملية. وهذه عملية طويلة الأمد وتحتاج إلى صبر وتنظيم وتغيير الخطاب إلى خطاب ديمقراطي. وهذا منسجم مع تطلعات الشعوب العربية عمومًا إلى الديمقراطية. ولأن الطريق طويل، وبالذات لأنه طويل، لا يجوز أن يوصف أنه طريق تضحيات فحسب، ويجب أن يكون طريق بناء مؤسسات في كافة أماكن وجود الشعب الفلسطيني. إن الشعب القادر على فرض إرادته في صراع مع السلطة الصهيونية يجب أن يكون شعبًا منظمًا وقويًا. والنجاح في بناء المؤسسات الاقتصادية والتعليمية والصحية، وتعزيز مقومات الصمود والعيش في الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة وداخل أراضي 1948

والدول العربية والشتات، والتشبيك بينها للاسترشاد ببرنامج سياسي في الصراع مع نظام الأبارتهايد، هي بمجملها صيرورة تقدم إلى الأمام في هذه المعركة.

– هل يعني ذلك «حل الدولة الواحدة»؟

إنه يعني النضال الوطني الديمقراطي من أجل العدالة والمساواة، التي لن يتبين نموذج نظامها السياسي إلا من خلال النضال وعملية حوار طويلة بعد قبول مبدأ العدالة. فقد تتخذ شكل دولة واحدة ثنائية القومية، أو دولتين، كل منهما دولة لجميع مواطنيها، بحيث تحتفظ الدولة الفلسطينية بطابعها العربي والدولة

الإسرائيلية بطابعها اليهودي، وحل قضايا اللاجئين والجنسية. وأنا لا أتحدث عن ذلك بمنطق الحلول، فليس الشعب الفلسطيني منخرطًا في مفاوضات لحل معضلة. يجب أن ينتقل المزاج السياسي من مفاوضات تطرح فيها حلول إلى النضال طويل الأمد من أجل تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني. ولا تلوح في الأفق طاولة مفاوضات يمكن أن يطرح عليها «حل الدولة الواحدة». نحن لا نتحدث عن حل تفاوضي بعد، بل عن نضال ضد الأبارتهايد.

يتحدث مثقفون فلسطينيون ويهود وغيرهم عن حل الدولة الواحدة بديلًا من حل الدولتين، وكأن الإسرائيلي الذي رفض حل

الدولتين، وعرقله، وهو الطرف القوي في المفاوضات، يمكن أن يرضى بحلٍّ آخر هو التنازل عن امتيازاته في الدولة اليهودية ليعيش في دولة واحدة للشعبين. إذا كنّا نتحدث في إطار مفاوضات ومبادرات وحلول، فإن «حل الدولة الواحدة» أصعب تحقيقًا، وأقل مقبولية من «حل الدولتين» في الواقع الراهن، الدولي والعربي والإسرائيلي. ولذلك لا أتحدث هنا عن حلول، بل عن نضال من أجل العدالة في فلسطين كلها.

من ناحية أخرى، ثمة من يتحدث عن «الدولة الواحدة» كأنها عودة إلى برنامج تحرير فلسطين بالسلاح بعد أن فشل طريق المفاوضات. لكن طريق المفاوضات بدأ، حيث

فشل طريق تحرير فلسطين بقوة الحروب العربية أو «الحرب الشعبية طويلة الأمد»، أو عمليات الفصائل المسلحة على الحدود، أو خلاياها في الداخل. كان هذا، على سلبياته وأخطائه الكثيرة للغاية، فصلًا مجيدًا في النضال الفلسطيني، لكنه انتهى. ولا تشبهه العمليات المسلحة الفردية المستمرة التي تثبت أن الشعب الفلسطيني ما زال حيًا، مثلما تبيِّن أن الحركة الوطنية في أزمة. ولا تشبهه أيضًا قوى حركة «حماس» المسلحة شبه النظامية المستعدة للدفاع عن قطاع غزة. إنها ظواهر جديدة لها سياقاتها المختلفة. لذلك، فإن استبدال حل الدولتين بعودة استراتيجية التحرير بالكفاح المسلح هو وهم، وتفريغ لبرنامج الدولة الواحدة من أي

مضمون جديد مقنع للعرب أو اليهود. فلا يمكن أن تقوم دولة واحدة لجميع مواطنيها في فلسطين التاريخية، إذا لم تدعم ذلك أغلبية المواطنين اليهود والعرب، فلا يمكن فرضها عليهم. ويجب أن توجد ظروف تدفع الأغلبية إلى مثل هذا القبول، والنضال جزء من عوامل نشوء هذه الظروف.

لن تكون دولة كهذه دولة ديمقراطية علمانية اندماجية كما يتخيلها البعض. فالشعب الفلسطيني شعب قائم بذاته بلور هويته القومية العربية والوطنية الفلسطينية على مدى أكثر من قرن من الزمان، وهو متمسك بها وبسرديتها التاريخية ورموزها، وضحّى بالغالي والنفيس من أجل وطن وكيان سيادي. وهو

لن يتنازل عن هويته القومية والوطنية. أما الحركة الصهيونية الاستيطانية، فقد نجحت في إنشاء دولة ومؤسسات وجيش نظامي وثقافة ولغة قومية. لقد نشأت في فلسطين قومية يهودية إسرائيلية عبرية اللغة والثقافة؛ هذا كله من خلال مشروع استعماري استيطاني شبه دولتي في فترة الانتداب البريطاني على فلسطين ودولتي بعد نهايته على حساب الشعب الفلسطيني. لكنها في أي حال منجزات لن يتنازل عنها. إسرائيل دولة ذات اقتصاد متطور جدًا قياسًا على دول المنطقة، ومستوى معيشي مرتفع، ونظام سياسي ديمقراطي لليهود. وتبقى تناقضات هذا النظام العميقة بين الديمقراطية ويهودية الدولة، وبين نمط الحياة

العلماني والتعريف الديني للأمة، وبين الديمقراطية والكولونيالية في المجال السيادي ذاته، وأساسًا بين المحتل صاحب الامتيازات والواقع تحت الاحتلال الفاقد للحقوق، قائمةً بالطبع.

إن أي تسوية عادلة في المستقبل سوف تضطر إلى الاعتراف بوجود قوميتين. وكل ما تقوله فكرة الدولة الواحدة هو أنهما أصبحتا غير قادرتين على الانفصال والعيش في دولتين، وعليهما أن تجدا صيغة للعيش سوية بمساواة. ويجب إقناع الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين بذلك. وهذا يتطلب نضالًا دؤوبًا ومثابرًا، ومع أن غايته تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني المقهور والمسلوب الأرض

والوطن، إلا أنه يتطلب صدقية في الطرح التحرري الديمقراطي لإقناع الشعبين أن تحقيق العدالة والمساواة سيكون في مصلحتهما.

النضال من أجل العدالة هو نضال من أجل الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والمساواة لأفراده، من دون إنكار تشكّل شعب آخر في فلسطين، وإن كان مسار تشكّله استعماريًا. ربما يكون الإطار الملائم دولة واحدة تعترف بقوميتين متميزتين ضمن حدودها. لكن الأولوية حاليًا للنضال الديمقراطي لتحقيق العدالة لشعب فلسطين، ويمكن أن يؤدي النضال ضد واقع الأبارتهايد في فلسطين وتحقيق المساواة بين العرب واليهود في كيانين قوميين، تجمعهما مواطنة واحدة

متساوية، بعد الاعتراف بالغبن التاريخي الذي وقع على الفلسطينيين؛ كما يمكن أن يقود على نحو جدلي إلى الاقتناع بدولتين. المهم ألا يكون مجرد «حل دولتين لشعبين» لتخليص الصهيونية من «الخطر الديموغرافي»، بل أن يطبق في إطار العدالة لشعب فلسطين في كافة أماكن وجوده.

لا يفترض أن ينشغل المثقفون والباحثون الفلسطينيون حاليًا بالتفكير بـ «أوتوبيا» الدولة الواحدة كأنه حل بديل، والاستنتاج من ذلك أن المهمة تكمن في إثبات فشل «حل الدولتين». فما يهمّ هو أن تتبلور صيغة النضال ضد الأبارتهايد، ولتحقيق العدالة في حراك وطني عام يحمل برنامجًا ديمقراطيًا، يمكن

توجيهه لليهود والعرب على حدٍ سواء. هذا هو الإطار الشامل. وهو لا يعفي من طرح الأسئلة الآتية:

هل يمكن أن يسهم وجود قيادة سياسية للحركة الوطنية الفلسطينية، فوق السلطتين في قطاع غزة والضفة الغربية، في توحيدهما تحت هذا الإطار؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تكتسي أهمية قصوى. ليس التفاوض بين سلطتين هو الطريق إلى المصالحة. ففي وضعهما الحالي، لا يمكن تحقيق الوحدة بالتفاوض بينهما؛ لأن لا حركة «حماس» ولا حركة «فتح» سوف تتنازل عن السلطة المحدودة على الثروة والسكان وأجهزتها الأمنية، وعن علاقات كل منهما الدولية المنفردة، بما في ذلك التفاوض مع

إسرائيل مباشرة أو بوساطة. هذا فخ السلطة من دون سيادة، فقد تفوّق الصراع الحزبي الفصائلي على السلطة على النضال من أجل السيادة. ولا طريق إلى الوحدة سوى إعادة تعريف وظائف السلطات الفلسطينية بتحرر من الإملاءات والشروط الواردة في الاتفاقيات، وتحويل السلطتين إلى مؤسسات تعترف بقيادة سياسية واحدة.

تحدثنا عن نقاط الضعف، فما هي مكامن القوة؟ مكمن القوة الرئيس في وجود الشعب الفلسطيني على أرضه، وعدم تسليمه بواقع الاحتلال، وعجز الولايات المتحدة وإسرائيل عن فرض رؤية ترامب - نتنياهو عليه. إن استمرار النضال، واستمرار عملية بناء

المؤسسات الجاري في الضفة الغربية وقطاع غزة، هما مساران حيويان في تنظيم الشعب الفلسطيني وتعزيز قدرته على الصمود. يضاف إلى ذلك حصول انقلاب مهم في أوساط واسعة من الرأي العام العالمي لمصلحة قضية فلسطين، ولا سيّما في الغرب. بعضه أصيل ناجم عن صعود أجيال جديدة أكثر أخلاقية وأقل أيديولوجية في تعاملها مع قضايا العالم، ويدخل بعضه في عملية الاستقطاب ضد الشعبوية اليمينية التي لن تبقى في حالة صعود؛ إذ سوف تدخل في طور الأزمة مثل سابقاتها.

ما موقع المبادرات الشبابية المحلية الجارية في الغرب والشرق في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني والدفاع عنه؟ إنها ظواهر مهمة

تعبّر عن أن الشعب الفلسطيني حي، وعن وجود أزمة قيادة في الوقت ذاته. لكنها لن تكون مفيدة في الأمد البعيد، إذا ظلت منفصلة عن السياسة، وعازفة عن التأثير في السياسة الفلسطينية. ومن هنا أهمية المبادرة إلى تجميعها ليكون لها قول في السياسة الفلسطينية.

ما موقع القوى اليهودية في هذا النهج من التفكير الجديد؟ لا بد من مخاطبة أوساطٍ أوسعَ فأوسع من الرأي العام الإسرائيلي والتعاون مع قوى يهودية ليس على إحياء المفاوضات وإسقاط اليمين وغيره، بل على العدالة في فلسطين ومستقبل العيش سوية من دون نظام صهيوني حاكم. وهذا مختلف تمامًا عن الحوارات الجارية من أجل السلام. فموضوع الحوارات بموجب هذا النهج هو ليس

السلام، بل العدالة في ظل نظام غير صهيوني.

---

(82) يُنظر مثالًا على ذلك بعد فترة من استخدامي المصطلح في مقالات سياسية عدة وفي الإعلام:

Graham Usher, «Bantustanisation or Bi-nationalism?: An Interview with Azmi Bishara,» *Race and Class,* vol. 37, issue 2 (1995), accessed on 25/3/2020, at: https://bit.ly/2WFWBLF

– 4 –

الرأي العام العربي والقضية الفلسطينية[83]

بعد الإعلان عن المبادرة وحضور سفراء عرب لدولة مؤيدة لها حفل الإعلان عنها، عاد إلى الظهور نقاش وجدل حول مواقف البلدان والشعوب العربية من القضية الفلسطينية، ويحتد هذا النقاش عمومًا في سياق تأييد هذا المحور العربي أو ذاك. حين تُطرح مبادراتُ تسويةٍ يختلف سياسيون أو إعلاميون مؤيدون لمحاور مختلفة بشأنها، يظهر للمراقبين كأنّ ثمة انقسامًا في الرأي العام العربي عمومًا بخصوص القضية الفلسطينية. وغالبًا ما يبدأ هذا النقاش بإيعاز من سلطات سياسية أو حكومات، ثمّ يخوض غماره إعلاميون وسياسيون وخبراء (ما يسمى محللون سياسيون) ومثقفون. ويُصوّر هذا النقاش الدائر في قطاع ضيق من أصحاب الأجندات على أنه تعبير عن جدل واسع وانقسام عميق في الرأي العام العربي. وعادةً ما تترافق معه

عبارات وجمل مثل «ثمة تغير جذري في الرأي العام»، أو «إنّ مواطني المنطقة العربية يتذمرون من عبء القضية الفلسطينية» أو إنّ مواطني بلد ما «ليس لديهم مشكلة مع إسرائيل»، أو إنهم «يريدون أن يهتموا بشؤونهم وقضاياهم الخاصة». وعلى الرغم من سذاجة هذا الطرح الذي يجعل المستمع أو القارئ يظنّ أن كل مواطن عربي كان في الماضي قد ترك منزله وعمله ورابط على حدود إسرائيل في فعل نضالي مستمر منذ عام 1948 وأنه تعب من ذلك، فإن القائلين بمثل هذا الرأي المنحاز إلى التطبيع مع إسرائيل يبحثون عن تبرير شرعي له في الرأي العام العربي، ويخلقون بذلك، كما يعتقدون، رأيًا عامًا عربيًا؛ أي إن ما يبدو تمثيلًا لتيار في الرأي العام العربي هو في الحقيقة محاولة لخلق مثل هذا التيار.

في هذا السياق، من المفيد العودة إلى ما تبيّنه استطلاعات الرأي حول هذا الموضوع؛ لأنها تميّز بين آراء المواطنين، وبين ادعاءات نخب سياسية وإعلامية بشأنها.

للوقوف على اتجاهات الرأي العام بخصوص الصراع العربي – الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية، قمنا بتضمين المؤشر العربي أسئلة تغطي موقف المستجيب من قضية فلسطين من زوايا مختلفة. ويُعدّ المؤشر العربي أشمل استطلاع للرأي العام العربي، ويقوم به المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات منذ عام 2011، ويتضمن عادةً مجموعةً من الأسئلة الدورية المتعلقة بقضايا الوطن العربي واتجاهات الرأي العام بشأنها.

تشير بيانات المؤشر العربي منذ استطلاعه الأول، وحتى عام 2020، إلى أنّ اتجاهات الرأي العام المختلفة تتعامل مع القضية الفلسطينية بوصفها قضية عربية، وليست قضية تخصّ الشعب الفلسطيني وحده؛ إذ إنّ هناك شبه إجماع بين مواطني المجتمعات المشمولة باستطلاعات المؤشر، وبنسب تزيد على ثلاثة أرباع المستجيبين، على أنّ القضية الفلسطينية هي قضية العرب أجمعين، لا قضية الفلسطينيين وحدهم. في المقابل، كانت نسبة الذين أفادوا أنها قضية الفلسطينيين وحدهم، ومن ثمّ عليهم وحدهم حلّها، تقف عند حدود 15–16 في المئة. وأظهر تتبّع آراء المواطنين عبر السنوات أن النسبة شبه ثابتة،

وأن آراءهم لم تشهد أي تغير جوهري. وتبين هذه النسبة شبه الثابتة عدم صحة ادعاءات مؤيدي تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل الذين يجهدون في تقديم أسباب للمواطن العربي كي يغير رأيه، ومن ذلك مثلًا أن «الرأي العام تعب» وأنه تغير. والحقيقة أنهم يخلقون رأيًا عامًا زائفًا.

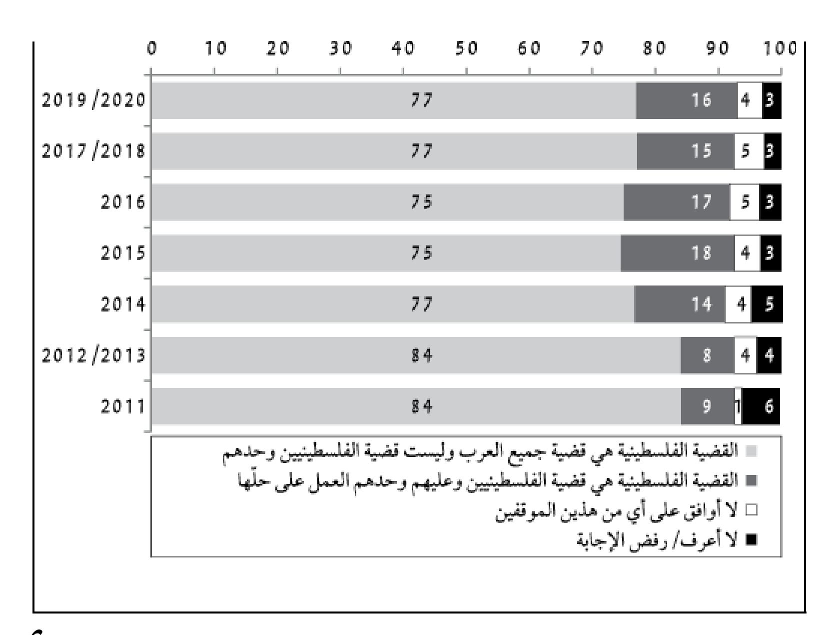
يكاد يُجمع الرأي العام في كلّ بلدٍ من البلدان التي شملها المؤشر على أنّ القضية الفلسطينية هي قضية العرب جميعًا بنسبٍ متقاربة. وكانت أعلى هذه النّسب في الأردن وتونس ومصر والسعودية ولبنان، حيث توافق أكثر من 80 في المئة من المستجيبين على أنّ القضية الفلسطينية هي قضية جميع العرب. والمفارقة

أن أقل نسبة سُجِّلت عند الرأي العام الفلسطيني بنسبة 64 في المئة، حيث عبّر نحو ربع المستجيبين عن أنها قضية الفلسطينيين وحدهم. ربما يكون انخفاض هذه النسبة عند الفلسطينيين بالذات تعبيرًا عن عدة عوامل، أهمها: إن أحد أسس المشروع الوطني الفلسطيني الذي انطلق في منتصف الستينيات من القرن الماضي هو بناء الكيانية الفلسطينية من خلال التمثيل الشرعي واستقلالية القرار. أما السبب الرئيس، فهو، في رأيي، عجز الأنظمة العربية عن مواجهة إسرائيل، واستخدامها الأداتي المفرط للقضية الفلسطينية، سواء أكان في علاقاتها بالولايات المتحدة أو بقوى دولية أو في الصراعات في ما

بينها. ومن ثمّ، فإن 25 في المئة من الفلسطينيين الذي أجابوا بأنها قضية الفلسطينيين وحدهم لا يقومون بتقييم موقف الرأي العام العربي، وإنما يعبرون عن عدم رضى عن دور الدول العربية.

الشّكل (4-1)

مواقف الرأي العام من اعتبار القضية الفلسطينية قضية جميع العرب أو قضية الفلسطينيين وحدهم[84] في استطلاعات المؤشر العربي منذ عام 2011



في سياق التعرّف إلى اتجاهات الرأي العام نحو القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي، جرى استطلاع **آراء المواطنين في المنطقة العربية بخصوص الاعتراف بإسرائيل؛** إذ إن لهذا الاعتراف أهمية خاصة. في واقع الأمر، إنّ التوافق بين مواطني المنطقة العربية على عدم الاعتراف بإسرائيل مهمّ، خصوصًا في إطار شبه إجماع الرأي العام في المنطقة العربية على أنّ القضية الفلسطينية هي قضية

العرب جميعًا، وليست قضية الفلسطينيين وحدهم؛ إذ يمكن هذا السؤال أن يمثل اختبارًا عمليًا لشبه الإجماع هذا. كما يعدّ ذلك مؤشرًا على مدى قبول المواطنين قرارات حكومات بلدانهم إذا قررت أن تعترف بإسرائيل وتبني علاقات طبيعية معها. وتظهر النتائج أن شبه إجماع يعمُّ المجيبين عن أسئلة المؤشر على رفض اعتراف بلدانهم بإسرائيل، وبنسب شبه ثابتة منذ استطلاع المؤشر الأول في عام 2011 وحتى عام 2020، وتصل النسبة إلى نحو 87 في المئة في الحد الأعلى، في مقابل 9 في المئة فقط وافقوا على أن تعترف بلدانهم بدولة إسرائيل. ويأتي هذا مُتّسقًا مع معارضة مواطني المنطقة العربية اتفاقيات

السلام التي عُقدت بين إسرائيل وأطرافٍ عربية، وتقديرهم أن إسرائيل هي الدولة الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربي.

سُجل هذا التوافق في كل بلدٍ من البلدان المستطلعة. ومن المهمّ أيضًا الإشارة إلى أنّ أكثرية مستجيبي البلدان التي وقّعت حكوماتها اتفاقيّات سلام مع إسرائيل - كما هي الحال بالنسبة إلى الأردن وفلسطين ومصر - ترفض اعتراف بلدانها بإسرائيل، وذلك بنسبٍ متقاربة مع المعدّل العام؛ تصل حدها الأعلى بين الأردنيين بنسبة 94 في المئة.

يعني هذا أن جزءًا حتى من الذين يرون أن قضية فلسطين تخص الفلسطينيين وحدهم

يعارضون أن تعترف حكوماتهم بدولة إسرائيل، فضلًا عن التطبيع معها.

الشّكل (4-2)

اتجاهات الرأي العام العربي نحو* اعتراف بلدانهم بإسرائيل في استطلاعات المؤشر العربي منذ عام 2011



يغطي هذا السؤال مسألة عميقة للغاية في الوجدان العربي، وهي الموقف من شرعية

وجود إسرائيل في المنطقة. ولا يجوز أن نستنتج أمورًا كثيرة منه لناحية الاستعداد للفعل، أو بشأن ثبات هذا الموقف في المستقبل أيضًا. كل ما يمكننا أن نستخلصه هو أن الرأي العام العربي، حتى لو كان رأي الأغلبية الصامتة في بعض الدول، يرفض منح شرعية عربية لإسرائيل، ويرفض تطبيع العلاقات معها.

عكف المؤشر منذ عام 2014 على التعرّف إلى دوافع المستجيبين لموافقتهم أو معارضتهم الاعتراف بإسرائيل؛ وذلك من خلال صيغة السؤال المفتوح. وكان الهدف من استخدام السؤال المفتوح التعرّف إلى هذه الدوافع من خلال مفردات المستجيبين ولغتهم؛ كما أن استخدامه يجنّبنا جميع سلبيات صيغة السؤال

المغلق، خصوصًا أن طرح خيارات معدة سلفًا على المجيب قد يكون إيحائيًا.

تبين الإجابات عن السؤال حول أسباب رفض الاعتراف بإسرائيل وجود العديد من هذه الأسباب؛ فبالنسبة إلى نحو ثلث المستجيبين، كان السبب وراء رفض الاعتراف **أنها دولة استعمار واحتلال واستيطان**. وكان السبب الثاني الأكثر ورودًا أنّها **دولة توسعية تسعى إلى الهيمنة أو تستهدف احتلال بلدان في الوطن العربي وثرواته** (بنسبة 9 في المئة). وجاء في المرتبة الثالثة **أنها دولة إرهابية وتدعم الإرهاب** (بنسبة 8 في المئة). ويرجع السبب الرابع إلى **قيامها بتشتيت الفلسطينيين واستمرارها في اضطهادهم** (بنسبة 7 في المئة).

وجاء في المرتبة الخامسة **أنها كيان يتعامل مع العرب بعنصرية وكراهية** (بنسبة 6 في المئة). ومن الواضح أن المستجيبين الذين صُنِّفت إجاباتهم تحت هذا البند هم الذين أفادوا أن إسرائيل كيانٌ صهيوني **عنصري**، أو أنّها دولة صهيونية تتعامل «معنا» بعدم احترام، أو أنّها تكنّ «لنا» الكراهية، أو حاقدة «علينا». وجاءت **الأسباب الدينية** لعدم الاعتراف في المرتبة السادسة (بنسبة 6 في المئة). أمّا السبب السابع، فيستند إلى أنّ الاعترافَ بإسرائيل هو **إلغاء الفلسطينيين وحقوقهم وتسليم بشرعية ما فعلته إسرائيل للشعب الفلسطيني** (بنسبة 5 في المئة). ركزت هذه الإجابة على البعد التاريخي؛ فإسرائيل غير شرعية بالنسبة إلى

المستجيبين بهذه الطريقة، لأنها قامت على سلب وطن الشعب الفلسطيني وتهجيره.

أمّا الأسباب الأخرى التي أوردها المستجيبون، وإن كانت بنسبٍ أقلّ، فهي التي أفادت برفض الاعتراف بسبب عداء إسرائيل «لشعبنا بصفة خاصة وللعرب بصفة عامة» (4 في المئة)، أو لأنّها تهدّد الأمن الوطني لبلدانهم وتزعزع أمن المنطقة واستقرارها بصفة عامة (4 في المئة)، أو لأنّها لا تحترم الاتفاقيات والمعاهدات (2 في المئة).

تبين مراجعة الإجابات أن المستجيبين يقدمون أسبابًا لرفض الاعتراف، وتُظهر وجود شبه إجماع لدى مواطني المنطقة العربية

في هذا الشأن يقوم على تشخيص لسياسات إسرائيل ودورها في المنطقة وتاريخها وما تمثّله، واعتبارها مصدر تهديد. كما أنّ جزءًا من هذا الإجماع ارتكز على ما قامت به ضدّ الفلسطينيين تاريخيًّا وما زالت تقوم به إلى الآن. وبذلك، فإنّ عوامل معارضة الاعتراف بإسرائيل لا تقع في إطار موقف عدائي من اليهود لأنّهم يهود، أو موقف عنصري منهم، ولا تستند إلى تناقض ثقافي يميّز العرب فيه أنفسهم من اليهود أو الإسرائيليين، أو إلى صراع ديني بين المسلمين واليهود، أو بين الإسلام واليهودية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على مدار سنواتٍ، بقيت نسبة الذين يرفضون الاعتراف بإسرائيل لأسباب دينية ثابتة بين 5

و6 في المئة.

استخدمت نسبة كبيرة من المستجيبين مفردات استعمار واحتلال، ووصف إسرائيل بأنها ذات طبيعة عنصرية، واعتبار القضية الفلسطينية قضية تحرر وطني وعدالة. وبناءً عليه، فإن أي خطط ترويجية تستهدف الرأي العام العربي من أجل تغييره نحو إسرائيل بالاعتماد على برامج «تثقيفية» أو «إعلامية» أو «تعليمية» تركز على الإطار الديني تقوم على تشخيص خاطئ ولن تحظى بنجاح، فاستخدامُ رجالِ دينٍ وواعظين لتبرير التطبيع مع إسرائيل لا يخاطب سوى فئة محدودة من المجتمعات العربية. وهو يسيء لرجال الدين هؤلاء أكثر مما يغير الرأي العام العربي، الذي

لن يغير مواقفه ما لم تتغير الوقائع على الأرض.

الجدول (4-1)

الأسباب التي أوردها المستجيبون المعارضون للاعتراف بإسرائيل في استطلاعات المؤشر العربي منذ عام 2014 (بالنسبة المئوية من مجموع المستجيبين)

سنة الاستطلاع الأسباب/ المستجيبون المعارضون	2019/ 2020	2017/ 2018	2016	015
لأنها دولة استعمار واحتلال واستيطان في فلسطين	30.8	31.7	27.0	4.5
دولة توسعية تسعى إلى الهيمنة أو احتلال بلدان في الوطن	9.2	10.1	13.0	3.0

العربي وثرواته				
لأنها دولة إرهابية وتدعم الإرهاب	7.7	7.4	7.6	0.4
لقيامها بتشتيت الفلسطينيين واستمرارها باضطهادهم وقتلهم	7.1	8.3	8.1	.9
معارضون لأسباب دينية	6.4	6.6	5.2	3.3
لأنها كيان يتعامل مع العرب بعنصرية وكراهية	5.8	6.3	8.2	0.3
لأنه إلغاء للفلسطينيين وحقوقهم وتسليم	4.7	5.3	5.8	.6

بشرعية ما فعلته بالشعب الفلسطيني				
بسبب عدائها لشعبنا بصفة خاصة وللعرب بصفة عامة	4.3	3.4	3.3	4.7
تهدد وتزعزع أمن المنطقة واستقرارها	3.9	3.4	3.2	3.4
لا تحترم الاتفاقات والمعاهدات	1.9	1.6	2.1	2.4
لا وجود لدولة إسرائيل	1.3	1.1	0.6	0.3
لم يوردوا أسبابًا لمعارضتهم الاعتراف بإسرائيل	2.9	1.6	1.8	0.6

مجموع معارضي الاعتراف بإسرائيل	86.0	86.8	85.9	5.4
مجموع الموافقين على الاعتراف بإسرائيل	7.0	7.9	9.5	.9
أجابوا بـ «لا أعرف» أو رفضوا الإفصاح عن موقفهم من الاعتراف بإسرائيل	7.0	5.0	5.0	.0
المجموع الكلي	100.0	100.0	100.0	00.0

أمّا المستجيبون الذين يوافقون على اعتراف بلدانهم بإسرائيل والذين يمثّلون 7.1 في المئة من إجمالي المستجيبين، فأوردوا كثيرًا من العوامل والأسباب، وكان في مقدمها أنّ إسرائيل أمر واقع (1.3 في المئة)، ودولة

معترف بها ووُقّعت معها اتفاقيات سلام (1.2 في المئة). وشرح ما نسبتهم 1.1 في المئة أن الدافع إلى موافقتهم هو تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وبرر آخرون ذلك بالقول إنها دولة مثل باقي الدول، وإنه يجب أن يكون للإسرائيليين دولة (0.8 في المئة)، بينما اشترط 0.6 في المئة اعتراف إسرائيل بدولة فلسطينية كاملة السيادة للموافقة على اعتراف بلدانهم بإسرائيل، ووافق 0.5 في المئة من المستجيبين على الاعتراف لأنه يعزز احتمال قيام دولة فلسطينية. وأرجع آخرون ذلك إلى أن إسرائيل دولة قوية والعرب غير قادرين على مواجهتها (0.5 في المئة)، وكانت نسبة الذين برروا الاعتراف بالإعجاب بتقدم إسرائيل

وتطورها 0.2 في المئة. واعتبر ما نسبتهم 0.1 في المئة أنهم يؤيدون الاعتراف بها لأسباب دينية!

في المحصّلة النهائية، توزّع مؤيدو الاعتراف بإسرائيل، وهم أقلية صغيرة نسبيًا من الرأي العام العربي، في ثلاث فئات رئيسة: **الأولى**، الذين يبررون الاعتراف بحقوق الفلسطينيين. أمّا الفئة **الثانية** التي تمثّل نحو ثلث الذين يؤيّدون الاعتراف، فتنطلق من نظرة نقدية إلى السؤال في حد ذاته تتمثّل بأنّ هذا الاعتراف قائم فعلًا نتيجة وجود إسرائيل، أو نتيجة ما عُقد من اتفاقيات سلام معها. أمّا الفئة **الثالثة** التي تمثّل 1 في المئة من المستجيبين المؤيدين للاعتراف بإسرائيل فتؤيد الاعتراف بإسرائيل

مبدئيًا وقناعةً.

عند مقارنة الأسباب التي أوردها المستجيبون للاعتراف بإسرائيل في استطلاع عام 2020/ 2019 بالأعوام السابقة، لا تظهر النتائج تغيرات مهمة؛ ذلك أن نسب الذين يوافقون على الاعتراف بإسرائيل محدودة من حيث المبدأ.

الجدول (4-2)

الأسباب التي أوردها المستجيبون الموافقون على الاعتراف بإسرائيل في استطلاعات المؤشر العربي منذ عام 2014 (بالنسبة المئوية من مجموع المستجيبين)

سنة الاستطلاع	2019/ 2020	2017/ 2018	2016	2015	2014

الأسباب/ المستجيبون الموافقون					
لأنها موجودة لا محالة	1.3	1.8	2.5	2.0	1.6
اعتُرف بها وأُبرمت معها اتفاقيات سلام	1.2	1.7	2.6	2.2	0.5
من أجل تحقيق السلام الشامل والاستقرار في المنطقة	1.1	0.8	0.9	1.5	1.4

لأنها دولة مثل باقي الدول ويجب أن يكون للإسرائيليين دولة	0.8	0.4	0.5	0.3	0.4
بشرط اعترافها بدولة فلسطينية كاملة السيادة	0.6	1.0	0.7	0.9	0.4
قد يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية	0.5	0.9	1.0	0.9	0.1

لأنها دولة قوية و«نحن» غير قادرين على مواجهتها	0.5	0.4	0.5	0.5	0.5
بسبب المصالح المشتركة وتقوية العلاقات	0.4	0.4	0.3	0.4	0.6
إعجاب بتقدمها وتطورها	0.2	0.1	0.2	0.1	0.1
موافقون لأسباب دينية	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1

أخرى	0.0	0.0	--	0.0	0.2
لم يوردوا أسبابًا لموافقتهم على الاعتراف بإسرائيل	0.3	0.4	0.2	0.0	0.1
مجموع الموافقين على الاعتراف بإسرائيل	7.0	7.9	9.5	8.9	6.0
مجموع معارضي الاعتراف بإسرائيل	86.0	86.8	85.9	85.4	87.0

أجابوا بـ «لا أعرف» أو رفضوا الإفصاح عن موقفهم من الاعتراف بإسرائيل	7.0	5.0	5.0	6.0	7.0
المجموع الكلي	100	100	100	100	100

جرت الإشارة سابقًا إلى أن مواطني كل بلد عربي مهتمون بقضايا بلدهم الخاصة وأمورهم الحياتية فيه. ويزداد هذا الاهتمام في مراحل النضال من أجل الديمقراطية، ولا سيّما أن تبلور الهوية الوطنية شرط ديمومة الديمقراطية. ولا شك لديّ في أن نشوء

الديمقراطيات العربية سوف يعزز الإطار الوطني الجامع الذي تتفاعل التعددية السياسية تحت سقفه، وقد يكون ذلك على حساب الهوية القومية العربية جزئيًا. لكن، من ناحية أخرى، فإن الديمقراطية تتيح التعبير عن الرأي العام على نحو أصدق، وهذا في مصلحة قضية فلسطين، كما أنه سيكون في مصلحة الاتحاد العربي بين دول ديمقراطية في الأمد البعيد. لا يفترض أن يطرح خيار حصري بين انحياز المواطن إلى القضية الفلسطينية وعدالتها وبين نضاله من أجل تحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية ومن أجل حقوقه السياسية والمدنية، فلا تناقض بين الأمرين؛ ويعبر هذا التخيير عن تسطيح ساذج للإنسان وخياراته،

إضافة إلى أن إجبار الفرد على الاختيار بشكل حصري هو من ناحية جوهرية غير أخلاقي.

فالرأي العام العربي الذي أكد عبر استطلاعات المؤشر منذ عام 2011 إلى عام 2020 انحيازه إلى النظام الديمقراطي، وتأكيده أن أهم المعضلات التي تواجه بلدانه هي معضلات اقتصادية تتعلق بالبطالة والفقر وتدهور المستوى المعيشي أو عدم الاستقرار السياسي أو غياب الأمان، هو الرأي العام نفسه الذي يقف باستمرار موقفًا مؤيدًا للفلسطينيين، ويعد القضية الفلسطينية قضيته، ويرفض الاعتراف بإسرائيل لكونها دولة احتلال.

ربما يكون من المفيد أن نضيف تحليلًا بواسطة تقاطع البيانات (cross tabulation) المتوافرة لدينا. وفي هذا السياق، أجرينا تقاطعًا بين مواقف المواطنين من الاعتراف بإسرائيل مع مواقفهم من موضوعات تعتبر أولويات بالنسبة إليهم.

عند تحليل مواقف المواطنين من الاعتراف بإسرائيل مع مستوى دخل الأسرة ومدى كفايته لتسديد نفقاتهم الأساسية، يظهر أنه كلما كان دخل الأسرة أقل، زادت نسبة رافضي الاعتراف بإسرائيل. وهذا يعبر بوضوح عن أن مقولة إن المواطنين قد تعبوا من القضية الفلسطينية وإنهم يريدون أن يضحوا بها من أجل الاهتمام بأوضاعهم الاقتصادية غير

صحيحة. هذا مع أننا لا نقبل إطلاقًا أي ربط بين الوضع الاقتصادي والصراع مع إسرائيل، فهذا الربط غير صحيح، وإلا فلماذا يتطور وضع إسرائيل الاقتصادي باستمرار في ظل حالة الصراع مع العرب؟ يرتبط الأمر أساسًا بالسياسات الاقتصادية وطبيعة النظام الحاكم، إضافة بالطبع إلى المعطيات القائمة. لكننا نفرض ذلك جدلًا لنبين عقم موقف من يدّعون أن الموقف ناجم عن دفع الثمن.

إذا ما كان ادّعاء الذين ينطلقون من أن المواطن العربي تعب من القضية الفلسطينية، وأنه يهتم بمشكلات بلده هو ادعاء له بعض الصحة، فيجب أن ينعكس أيضًا على انحيازه إلى الاعتراف بدولة إسرائيل. وعند تحليل

تقاطع أولويات المواطنين ومدى موافقتهم أو معارضتهم الاعتراف بإسرائيل، يظهر بوضوح أنه كلما زاد تأكيد المواطنين على مشكلات داخلية ذات طبيعة اقتصادية ومعيشية في بلدانهم، زاد رفضهم الاعتراف بإسرائيل.

اللافت، وإن كان غير مفاجئ بالنسبة إلى المؤلف، أن المواطنين المهتمين بالانتقال الديمقراطي ويعدون غياب الأمان وعدم الاستقرار السياسي وسوء الأوضاع الاقتصادية أولويات بالنسبة إلى بلدانهم هم الأكثر رفضًا للاعتراف بإسرائيل، مقارنة بأولئك الذين اعتبروا أن أهم المشكلات هي سياسات حكومات بلدانهم، أو المخاطر الخارجية، أو المشكلات الاجتماعية وعدم

الاستقرار السياسي وخطر الإرهاب، أو الانقسامات الجهوية والطائفية. وإن ظلت النسبة منخفضة نسبيًا عند أولئك أيضًا.

من المفيد أيضًا الإشارة إلى أن معارضة الاعتراف بإسرائيل تزداد كلما كان المستجيب مؤيدًا للنظام الديمقراطي.

الجدول (4–3)

اتجاهات الرأي العام نحو الاعتراف بإسرائيل بالتقاطع مع دخل أسرهم (بالنسبة المئوية)

هل توافق أن تعترف/ يعترف بلدك	سوف أقرأ عليك بعض العبارات، وأود أن تخبرني أي من هذه العبارات الأقرب لوصف دخل أسرتك؟		
	دخل الأسرة يغطي نفقات	دخل الأسرة	دخل الأسرة لا يغطي نفقات

بإسرائيل	احتياجاتنا بشكل جيد ونستطيع أن نوفر منه	يغطي نفقات احتياجاتنا ولا نوفر منه	احتياجاتنا ونواجه صعوبات في تغطية احتياجاتنا
أوافق	9	8	7
أعارض	91	92	93
المجموع	100	100	100

الجدول (4-4)

اتجاهات الرأي العام بشأن الاعتراف بإسرائيل بالتقاطع مع المشكلات التي يعتبرها المواطنون أولويات بلدانهم (بالنسبة المئوية)

أولويات المواطنين	هل توافق أن تعترف/ يعترف بلدك بإسرائيل

	أوافق	أعارض	المجموع
الانتقال والتحول الديمقراطي	5	95	100
ضعف الخدمات العامة	6	94	100
غياب الأمن والأمان (وخطر الإرهاب)	8	92	100
مشكلات اقتصادية (بطالة، فقر)	8	92	100
عدم الاستقرار السياسي	8	92	100
الوافدون واللاجئون	9	91	100
الفساد المالي والإداري	10	90	100
الانقسامات الجهوية/ الطائفية/ الإثنية/ القبلية	11	89	100

سياسات الحكومة	13	87	100
مشكلات اجتماعية	15	85	100
مخاطر خارجية	18	82	100

الجدول (4–5)

اتجاهات الرأي العام نحو الاعتراف بإسرائيل بالتقاطع مع موقفهم من النظام الديمقراطي (بالنسبة المئوية)

هل توافق أن تعترف/ يعترف بلدك بإسرائيل	النظام الديمقراطي قد يكون له مشاكله لكنه أفضل من غيره	
	موافقون	معارضون
أوافق	8	9
أعارض	92	91

المجموع	100	100

(83) أشكر الدكتور محمد المصري، مدير مشروع المؤشر العربي في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، على المساعدة في إعداد بيانات هذا الفصل وجداوله.

(84) نفذت هذه الاستطلاعات في المجتمعات الآتية: الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، فلسطين، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن، اللاجئون السوريون.

المراجع

1 – العربية

«اتفاق كامب ديفيد 1978: الوثيقة الأولى إطار للسلام في الشرق الأوسط اتفق عليه في كامب ديفيد». مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 17/9/1978. في: http://bit.ly/3c9j7ll

«ألمانيا: صفقة القرن تثير التساؤلات». وكالة الأناضول. 29/1/2020. في: https://bit.ly/37N1RQz

«الإمارات: نقدر الجهود الأميركية للوصول إلى سلام إسرائيلي فلسطيني». الاتحاد بريس. 29/1/2020. في: http://bit.ly/2vdY0hj

«بريطانيا ترى ‘خطوة إيجابية’ في خطة ترامب للسلام». سكاي نيوز عربية. 28/1/2020. في: http://bit.ly/38XfuNr

«بيان صحفي». الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية المصرية على موقع «فيسبوك». 28/1/2020. في: https://bit.ly/2WSItiz

«خطاب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في جامعة بار إيلان». موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية. 14/6/2009. في: http://bit.ly/32wRqyR

بشارة، عزمي. «صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات نحو الداخل: حين تنجب الديمقراطية نقائض الليبرالية». سياسات عربية. العدد 23 (تشرين الثاني/نوفمبر 2016).

________. «ما قبل حرب حزيران وما بعدها: كي لا يتجنب النقدُ النقدَ». سياسات عربية. العدد 26 (أيار/مايو 2016).

خوري، يوسف (معد). المشاريع الوحدوية العربية 1913-1989: دراسة توثيقية. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

«رايس تعين منسقًا للأمن الفلسطيني وتشيد بجهود عباس». الجزيرة. 7/2/2005. في: http://bit.ly/38MS5gS

«عباس وشارون يعلنان الهدنة والفصائل تتمسك بشروطها». الجزيرة. 8/2/2005. في: http://bit.ly/2IG781f

عياد، خالد حماد. أميركا وعملية السلام في الشرق الأوسط (1973-2013). عمان: دار الآن ناشرون وموزعون، 2017.

«ماكرون: لا يمكن تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين في وجود طرف واحد». رويترز. 30/1/2020. في: https://bit.ly/2tcQrq2

محمد، نكتل عبد الهادي عبد الكريم. موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية 1978-1993: دراسة تاريخية. عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2016.

«النقاط الست في خطة كيري للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين». فرانس 24. 29/12/2016. في:

http://bit.ly/2vYjbUp

2 – الأجنبية

Abrams, Elliott. «The Settlement Obsession: Both Israel and the United States Miss the Obstacles to Peace.» *Foreign Affairs*. vol. 99, no. 2 (July/August 2011). at: https://fam.ag/2OfP1m7

«The Advert for the Arab Peace Plan That Appeared in Israel's Hebrew Press.» *BBC News*. 20/11/2008. at: https://bbc.in/39OfW12;

«Arab Plan Explained in Hebrew Ads.» *BBC News.* 20/11/2008. at: https://bbc.in/38Ldh6Z

Ben-Porat, Mordechai. *To Baghdad and Back: The Miraculous 2,000 Year*

Homecoming of the Iraqi Jews. Jerusalem: Gefen Publishing House, 1998.

Chomsky, Noam. *Fateful Triangle: The United States, Israel, and the Palestinians*. Foreword by Edward W. Said. 3rd ed. Cambridge, MA: South End Press, 1999.

Elgindy, Khaled. «Trump Can't Kill the Peace Process, It was already dead.» *Slate*. 17/4/2019. at: http://bit.ly/2wy5cVI

«EU Slams Trump's Middle East Peace Plan.» *DW*. 4/2/2020. at: http://bit.ly/2SXbMhl

Hansel, Herbert J. «United States: Letter of the State Department Legal Adviser Concerning the Legality of Israeli Settlements in the Occupied Territories.» *International Legal Materials*. vol. 17, no.

3 (May 1978). at: http://bit.ly/2HPQc8d

Harvey, Josephine. «Jared Kushner Says He's 'Read 25 Books' on The Israeli-Palestinian Conflict.» *HuffPost*. 29/1/2020. at: http://bit.ly/2VdH6dq

Israeli-Egyptian Relations: Israel and Egypt Open Peace Talks in Marrakesh, December 1977. Archives. at: http://bit.ly/3bPqSga

Kerry, John. «Restoring Leadership in the Middle East: A Regional Approach to Peace.» Martin Indyk (intro.). The Brookings Institution. (Washington, DC). 4/3/2009. at: https://brook.gs/32d5hd6

Levin, Bess. «Trump's New Mideast Point Man is Jared Kushner's Former Coffee Boy Avi Berkowitz.» *Vanity Fair*. 5/9/2019. at: http://bit.ly/2w106AY

«Obama Says Israeli Settlements Making

Two-state Solution Impossible.» *Reuters*. 10/1/2017. at: https://reut.rs/2GLM60b

Ravid, Barak. «What Jared Kushner Told Senators about Trump's Middle East Peace Plan.» *Axios*. 4/3/2020. at: http://bit.ly/2vWYxoe

«Rogers Plan.» The Knesset. at: https://bit.ly/2SbNTAZ

S.1322 - Jerusalem Embassy Act of 1995. Congress.Gov. at: http://bit.ly/2HOShRO

Slater, Jerome. «The Superpowers and an Arab-Israeli Political Settlement: The Cold War Years.» *Political Science Quarterly*. vol. 105, no. 4 (Winter 1990-1991). at: http://bit.ly/2uVYF6M

Spetalnick, Matt. «Bush: Israel Settlement Expansion 'Impediment'.» *Reuters*. 3/1/2008. at: https://reut.rs/36SzWgy

«Text: 1993 Declaration of Principles.»

BBC News. 29/11/2000. at: https://bbc.in/399GbPn

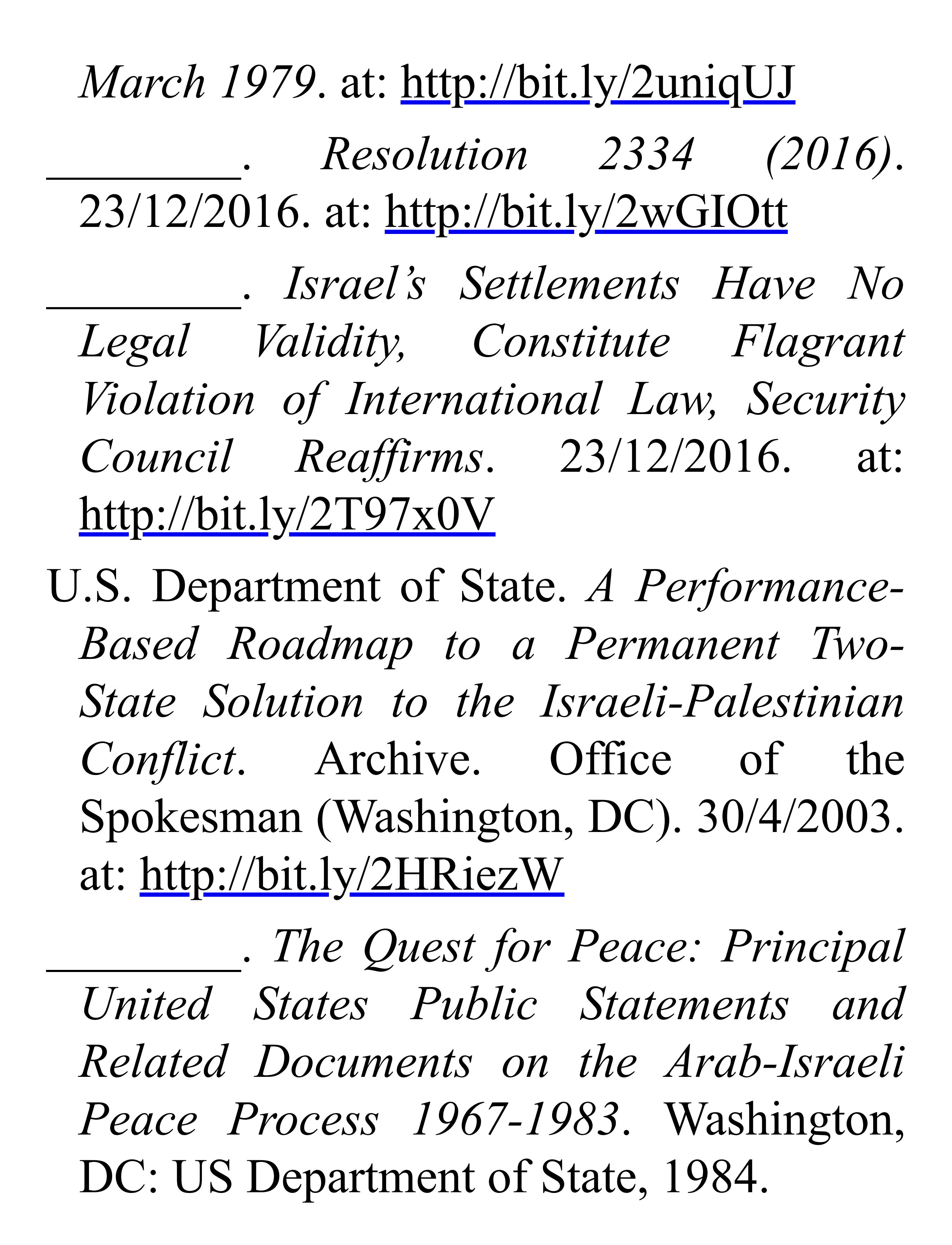
United Nations. *Resolution Adopted on the Report of the AD HOC Committee on the Palestinian Question: 181 (II), Future Government of Palestine*. 29/11/1947. at: http://bit.ly/2HOFqit

_________. *Resolutions and Decisions of the Secretary Council 1967: Security Council Official Records Twenty-Second Year* (New York: 1968). at: http://bit.ly/31DlKas

_________. *Statement by Middle East Quartet*. 23/9/2011. at: http://bit.ly/2uXJhXT

United Nations, Security Council. *Resolution 242 (1967) of 22 November 1967*. at: http://bit.ly/38ThpCF

_________. *Resolution 446 (1979) of 22*



March 1979. at: http://bit.ly/2uniqUJ

________. *Resolution 2334 (2016)*. 23/12/2016. at: http://bit.ly/2wGIOtt

________. *Israel's Settlements Have No Legal Validity, Constitute Flagrant Violation of International Law, Security Council Reaffirms*. 23/12/2016. at: http://bit.ly/2T97x0V

U.S. Department of State. *A Performance-Based Roadmap to a Permanent Two-State Solution to the Israeli-Palestinian Conflict*. Archive. Office of the Spokesman (Washington, DC). 30/4/2003. at: http://bit.ly/2HRiezW

________. *The Quest for Peace: Principal United States Public Statements and Related Documents on the Arab-Israeli Peace Process 1967-1983*. Washington, DC: US Department of State, 1984.

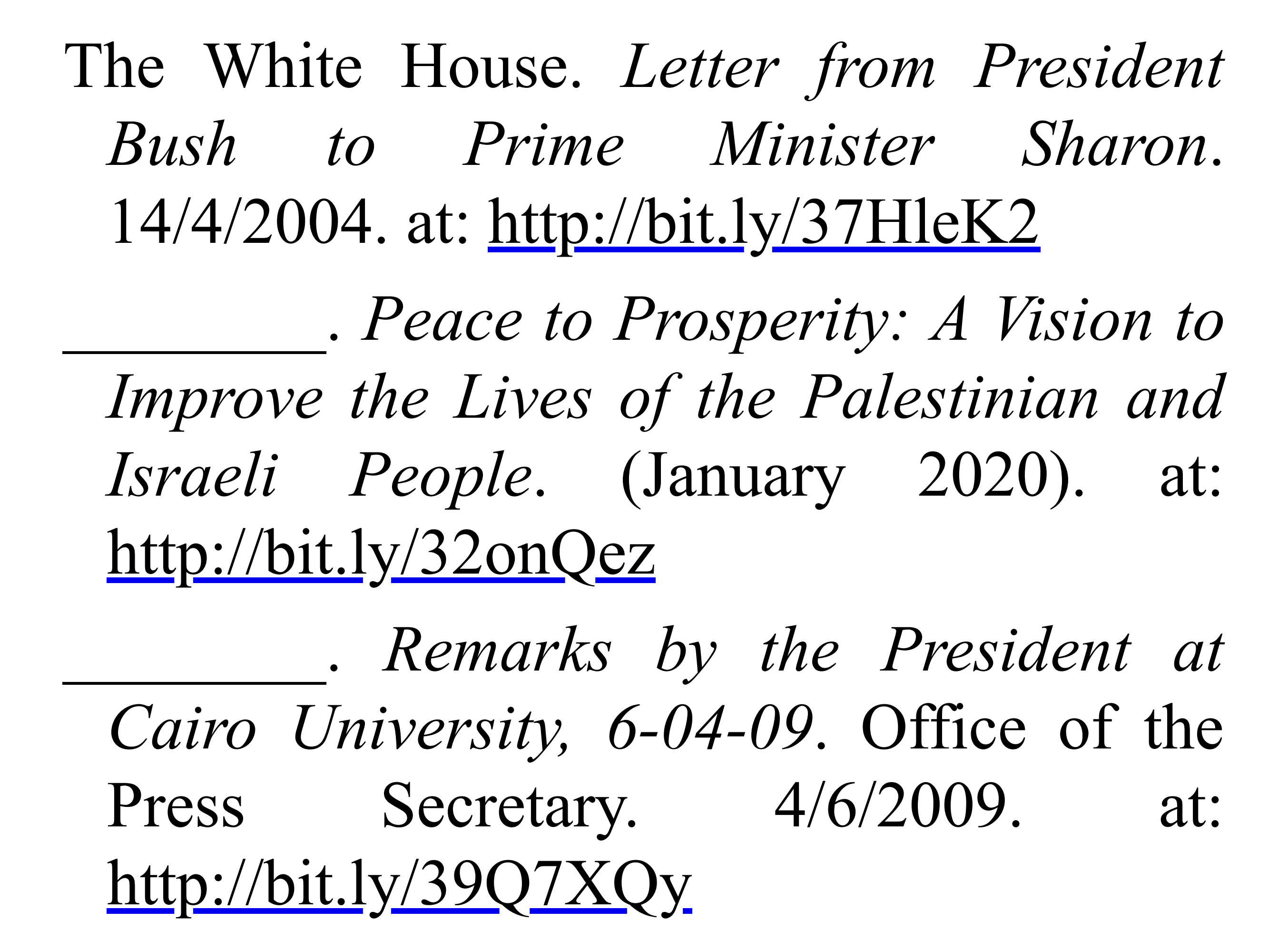
________. *Remarks on Middle East Peace*. 28/12/2016. at: http://bit.ly/2SODUDn

________. *Roadmap for Peace in the Middle East: Israeli/Palestinian Reciprocal Action, Quartet Support*. Archive. Bureau of Public Affairs (Washington, DC). 16/7/2003. at: http://bit.ly/38CHxlc

«US Ends Aid to Palestinian Refugee Agency Unrwa.» *BBC News*. 1/9/2018. at: https://bbc.in/2SOL8Hn

«United States Vetoes Security Council Resolution on Israeli Settlements.» *U N News*. 18/2/2011. at: https://bit.ly/2Sbhqeb

Usher, Graham. «Bantustanisation or Bi-nationalism?: An Interview with Azmi Bishara.» *Race and Class*. vol. 37, issue 2 (1995). at: https://bit.ly/2WFWBLF



The White House. *Letter from President Bush to Prime Minister Sharon*. 14/4/2004. at: http://bit.ly/37HleK2

_________. *Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People*. (January 2020). at: http://bit.ly/32onQez

_________. *Remarks by the President at Cairo University, 6-04-09*. Office of the Press Secretary. 4/6/2009. at: http://bit.ly/39Q7XQy